الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة08 ماي 1945قالمة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم: الفلسفة **تخصص: فلسفة تطبيقية**

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي:.....

الموضوع:

سؤال العدالة عند مايكل ساندل

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

من إعداد الطالبتين:

- بشيش حنان
- بوعتار آية

الأستاذ المشرف:

– العالم عبد الحميد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
الحاج علي كمال	جامعة08 ماي1945 –قالمة–	رئيسا
العالم عبد الحميد	جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–	مشرفا ومقررا
كافي فريدة	جامعة 08ماي 1945 – قالمة–	مناقشا

السنة الجامعية 2022 م ــ2023 م

سواء كنت ليبراليا أو ليبراليا أكثر مساواة ، فإن الفكرة هي أن العدالة

تعني عدم إصدار الأحكام

في ما يتعلق بالتفضيلات التي يجلبها الناس إلى الحياة العامة .

مايكل ساندل

الشكر و التقدير

نحمد الله عز وجل ونشكره على توفيقنا لأداء هذا البحث المتواضع فهو صاحب الفضل الأعظم و الصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد رسول الله.

نتوجه بشكر خاص **للأستاذ عبد الحميد العالم** مشرفنا الرائع الذي سهل لنا هذا البحث بنصائحه القيمة المعطاة أطال الله في عمره .

تحية قلبية إلى كل أساتذة قسم الفلسفة جامعة قالمة الذين بذلوا قصارى جهودهم في تكويننا أحسن تكوين و تزويدنا بمختلف المعارف والخبرات .

الشكر لزملائنا و زميلاتنا في الدفعة 2023 الذين كانوا بمثابة الأسرة الثانية و بالأخص الصديقة "**خولة**" والغالية "**نورة**" .

أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفنا للنقاش هذا العمل فكل التقدير والاحترام لهم.

نشكر كل من قدم لنا المساعدة من قريب أو بعيد خاصة **الدكتور أيمن بوطرفة** الذي لم يبخل علينا و **طالب الدكتوراه مخلوفي رؤوف** .

نتقدم بتحية عطرة **لأستاذنا المؤطر صفصاف توفيق** الذي قدم لنا في تكويننا التطبيقي كل النصائح والارشادات اللازمة و صبره معنا كل الاحترام والتقدير له.

فالأخير نحمد الله تعالى الذي أنعم علينا بإنهاء هذا العمل البحثي المتواضع .

أية ـ حنان

الإهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع الذي وفقني الله عز وجل في إتمامه

الى روح قلبي و نبع الحنان أمي العزيزة أطال الله في عمرها.

الى قرة عيني وسندي في الوجود أبي الغالي أطال الله في عمره.

الى عائلتي الكريمة "بوعتار" و كل من "عائلة جنان" وبالذات إلى الكتكوتة " أنفال " و"عائلة

سردوك" و بالأخص خالتي فضة وسمية سردوك.

الى روح جداي "محمد الطيب" و"الطاهر" و جدتاي "مسك" و "جغمومة" من أبي و أمي رحمهم الله

تعالى.

الى كل أساتذتي من المرحلة الابتدائية وبأخص مديرها السابق زان محمد إلى الجامعة وكل الاحترام

والتقدير لهم خاصة الأستاذة كافي فريدة. { آية }

وكل من ساهم من قريب أو بعيد.

الإهداء

الحمد الله على إتمام هذا العمل المتواضع الذي كان ثمرة جهد راجين منه تعالى أن يجعله خيرا وسعادة

لمن يسلك درب العلم.

اعترافا مني بالجميل والفضل لأهل الفضل.

الى أمي الغالية أطال الله في عمرها.

الى أبي الغالي آمنه الله الصحة والعافية.

الى زوجي العزيز الذي صبر معي على إتمام هذا البحث حتى نهايته.

الى فلذة كبدي ابني الغالي «إيهاب» .الى جميع أفراد عائلة بشيش وعائلة حولي.

الى كل الزملاء والأصدقاء إلى كل من كان له الفضل عن قريب أو بعيد.

أهدي هذا العمل الى روح جدي "مبروك" وجدتي "فاطمة" رحمهما الله . الى أب زوجي وعمي "عاشور"

رحمه الله تعالى

حنان

مقدمـــة

مقدمة :

إن العالم الراهن يشهد مجموعة من التحولات والمتغيرات من العولمة والثورة الإلكترونية والتطور العلمي و القطبية الأحادية التي خلقت الكثير من الصراعات الضارية بين دوله حول من يملك زمام التحكم في الأرض، في المقابل تسعى بلدان أخرى للوصول إلى تحقيق العدالة التي تعتبرها من القيم الإنسانية السامية التي تضمن للإنسان كرامته وتنظم حياته، فتطبيقها على أرض الواقع يعد مطلبا ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه بتاتا، فالعدل من أهم الغايات الأخلاقية التي يسعى أي اجتماع بشري للوصول إليه حتى يحيا الكل حياة طيبة خالية من الاستبداد والقهر، فلا يمكن أن نعيش حياة في ظل حقوق مغتصبة كالاستعمار مثلا الذي يهدف إلى سلب الشعوب المستضعفة أبسط حقوقها ألاو هو العيش في أمن، ويعتبر هذا الأخير جائر غير عادل يجرى وراء تلبية غاياته رافضا لكرامة هذه المجتمعات، فالعدالة اليوم أصبحت هاجس الكثير من الشعوب الباحثة عن حرياتها حتى تحيا مثل أي دولة أخرى بكامل حقوقها و سيادتها، فقد شغلت العدالة عقول الفلاسفة والمفكرين منذ العصر اليوناني وصولا إلى العصر المعاصر، وهذا ما يفسر وجود عدة أفكار و نظريات في العدالة، سواء أكانت العدالة كإنصاف لرولز أو العدالة بوصفها اعترافا لتايلور، فالفيلسوف الأمريكي مايكل ساندل كغيره من الفلاسفة المعاصرين برز اهتمامه بالعدالة في جل كتاباته ومؤلفاته بحثا عن العدالة الحقة التي تحقق للجميع كل طموحاتهم و رغباتهم حتى يتمكنوا من حياة بعيدا عن المطالبة بها، ويؤكد أن الجماعة هي المعلم الأول الذي يربى الأفراد على القيم و المعايير الأخلاقية كالعدل والانصاف و المساواة، معتبرا أن العدالة كفضيلة أخلاقية لا يمكن أن تخرج عن نطاق المجتمع، فالفرد وحده غير قادر على تجسيد العدالة إلا ضمن حدود اجتماعية، و من هنا نطرح الإشكالية الرئيسية ألا وهي:

كيف كان تنظير الأمريكي ساندل للعدالة ؟ و إلى أي مدى وفق في مسعاه السياسي؟

أو بعبارة أخرى **كيف كان تصور ساندل للعدالة و أين يبرز؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات أهمها:

- **ما معنى العدالة؟**
- **كيف نظر الفلاسفة للعدالة عبر العصور؟**
- **فيما تتجلى أنواع العدالة؟**
- **ماهي أبرز أسس العدالة؟**
- **ما موقف ساندل من العدالة؟**

ـــ ماهي غاية العدالة عند مايكل ساندل؟

ـــ ماهي أهم المعارضات اللاذعة التي قدمها ساندل لليبرالية وجون رولز؟

ـــ فيما برزت عدالة التي دعا إليها ساندل ؟

ـــ ما هو النقد الذي وجه لعدالة السياسي مايكل ساندل؟

وأن البحث والدراسة عن إجابة لهذه التساؤلات قد كان من بين أهم دوافعنا التي جعلتنا نختار هذا الموضوع و كذلك وجود أسباب ذاتية وأخرى موضوعية تتمثل في:

1 ـــ الأسباب الذاتية :

ـ رغبتنا الملحة و الشديدة في دراسة الفكر السياسي المعاصر و لاسيما دراسة فيلسوف معاصر.

ـ اهتمامنا البالغ لدراسة العدالة التي أصبحت هاجس الكثير من الدول اليوم.

ـ كون الفيلسوف معاصر أحدث ضجة واسعة في بلاده من خلال محاضراته ومؤلفاته. ـ

2 ـــ الأسباب الموضوعية:

ـ لأن هذا الموضوع قد طرح و مازال لحد الساعة موضوعا لنقاش الكثير من الفلاسفة و المفكرين .

ـ لأن هذا الموضوع مطروح من قبل ساندل غير أن هذا الأخير يطمح إلى تحقيق عدالة الصالح العام دون استثناء.

ـ قلة الدراسات عنه في العالم العربي، الأمر الذي دفعنا للاهتمام به و البحث في فكره.

ومن بين أهم الدراسات السابقة التي اهتمت بهذا الموضوع بذات ألا وهي: **دراسة الباحث محمد على عبد الفتاح علي بعنوان مفهوم العدالة في فلسفة مايكل ساندل السياسية لنيل شهادة الماجستير.**

وتكمن أهمية الموضوع في الوصول إلى إجابة واضحة و وافية عن التساؤلات التي طرحت من قبل في المقدمة و للتعرف على مكانة العدالة عبر تاريخ الفلسفة وصولا لمايكل ساندل والتعرف عن معنى العدالة و أنواعها و أهم الأسس التي تقوم عليها والتي لا يمكنها الاستغناء عنها بأي شكل كان، والهدف الرئيسي هو معرفة العدالة الحقة التي تحقق للكل الخير العام بحسب مايكل ساندل.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على جملة من المصادر و المؤلفات التي ساعدتنا في إنجاز هذا البحث نذكر منها:

*المصادر و التي تلخصت في مصدران مترجمان إلى اللغة العربية و هما : " **الليبرالية و حدود العدالة**" الذي تحدث فيها ساندل عن حدود واجب الوقوف عنها ألا وهي الجماعة التي يعتبرها المربى الوحيد للأفراد على القيم العليا كالشرف و الفضيلة والعدل، منتقدا فيه جون رولز و دعا إلى ضرورة ربط العدالة

بالفضيلة معتبرا أنه لا يمكن تأسيس العدالة على تعظيم الرفاهية أو الحرية، و "**العدالة ما الجدير أن يعمل به؟**" الذي تكلم فيه عن الكيفية المثلى لتطبيق العدالة، و أسبقية الخير التي تحقق للكل العدالة الحقة.

أما كتبه باللغة الأنجليزية :

« Liberalism amd the Linits of Justice» amd «Justice What's the right thing to do ?» and « What Money con't Buy : the Maral Limits of Markets .»

ومن بين المراجع التي ساعدتنا في إنجاز هذا البحث هو كتاب سايد مطر بعنوان **مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية**، و **اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون رولز نموذجا** لصموئيل فريمان، **ونظريات العدالة دراسة ونقد** لأحمد واعظي وهذه المؤلفات سهلت لنا إنجاز هذا البحث وكان لنا الحظ الأوفر أن حصل عليها.

ولقد اعتمدنا في معالجة هذا البحث على:

المنهج التاريخي :من خلال تقديم صورة تاريخية عن العدالة لدى الفلاسفة و ذلك في الفصل الأول و بالضبط في المبحث الثاني "**العدالة عبر العصور**" .

المنهج التحليلي : لإبراز معنى العدالة وأبرز مناهجها وفروعها لدى السياسي مايكل ساندل يوجد في أغلب الفصول.

المنهج المقارن : يهدف لإيجاد المنعطفات الفكرية التي عندها يغير ساندل وجهته ليخالف معاصريه أو لتبيان المعالم التي يلتقي بها مع غيره، وهو متواجد في الفصل الثالث وبالضبط في المبحث الأول معنون ب " **نظريات العدالة بين مؤيدي ساندل ومعارضته لجون رولز**" .

المنهج النقدي: من خلال كشف عن مواطن الضعف في العدالة التوزيعية لرولز من جهة والليبرالية من جهة أخرى من قبل ساندل، يوجد المنهج في الفصل الثالث وبالتحديد في المبحث الثاني " **الانتقادات الموجهة لعدالة ساندل**".

ولدراسة هذا الموضوع وضعنا خطة تتمثل في مقدمة وثلاث فصول و خاتمة .

تناولنا في المقدمة ،أولا احاطنا بالموضوع، ثم طرحنا الإشكالية وتطرقنا للأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع، والغاية من هذا الموضوع، كما اعتمدنا على مناهج كانت كفيلة لإبراز الأسباب والكشف عن السؤال المتعلق بالإشكالية.

أما في الفصل الأول الذي يحمل عنوان " **ماهية العدالة**" فقد قسمناه إلى أربعة مباحث ألا وهي المبحث الأول عنونته ب" **مفهوم العدالة**" حيث قمنا بتعريف العدالة لغة واصطلاحا. والأصل الاشتقاقي لهذه الكلمة " العدالة" كونها ذات أصل لاتيني ومعناها قول الحق والمساواة والعدالة.

أما في المبحث الثاني كان بعنوان "**العدالة عبر العصور**" تطرقنا فيه إلى العدالة من الفلسفة اليونانية مرورا بالفلسفة الوسطى والإسلامية، ثم في المبحث الثالث الذي جاء بعنوان "**أنواعها**" الذي تحدثنا فيه عن فروع العدالة، فهذه الأخيرة لها عدة أنواع فهناك العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والعدالة السياسية والتوزيعية، وغاية كل واحدة منها في المجتمع.

وأما المبحث الرابع فقد كان معنون ب"**مبادئ العدالة ومرتكزاتها**" الذي جاء فيه أهم أسس التي تقوم عليها العدالة وهي التكافؤ الفرص والتوزيع العادل للموارد و الأعباء والمساواة والحرية، وهذه هي أبرز ركائزها التي لا يمكن للعدالة أن تتأسس إلا بوجودهم.

درسنا في الفصل الثاني الذي يحمل عنوان "**مشروع العدالة عند مايكل ساندل** "الذي قسمناه بدوره يإلى أربعة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول "**مايكل ساندل الإنسان والمفكر**" الذي عرفنا فيه بالفيلسوف المراد دراسته " مايكل ساندل" وأبرز مؤلفاته هو " العدالة وحدود الليبرالية" و"العدالة و "ما الجدير أن يعمل به؟" والاتجاه الذي ينتهجه ألا وهو تيار الجماعاتية.

بينما في المبحث الثاني الذي يحمل عنوان "**مفهوم العدالة وفروعها عند مايكل ساندل**" الذي درسنا فيه معنى العدالة عند ساندل وأهم الأنواع التي قامت عليها فلسفته.

أما في المبحث الثالث معنون باسم " **مناهج العدالة عند ساندل**" حيث اعتبر ساندل أن للعدالة ثلاث مناهج ألا وهي النفعية والليبرالية والفضيلة، داعيا لربط هذه الأخيرة بالعدالة، ومنتقدا كل من جون رولز والليبرالية .

وفي المبحث الرابع معنون باسم "**العدالة تحت مجهر السياسي مايكل ساندل**" الذي تحدثنا فيه عن رؤيته الخاصة عن العدالة ، كونها تقويم المزاعم الأخلاقية منتقدا بذلك كل من الليبرالية وجون رولز في كونهما يقومان على تمجيد الفردية المطلقة ، رافعا بذلك شعار "أسبقية الخير على العدالة" للوصول إلى عدالة الصالح العام.

أما الفصل الثالث معنون ب "**العدالة المعاصرة في دائرة دراسة ساندل ونقده**" وقسمناه الى مبحثين في المبحث الأول تحت عنوان "**نظريات العدالة بين مؤيدي ساندل ومعارضته لجون رولز**" الذي برزنا

فيه مؤيدي ساندل وهما كل من تشارلز تايلور ومايكل والرز اللذان رافعا راية الجماعاتية من جهة، ومن جهة أخرى وجه ساندل عدة انتقادات لاذعة للعدالة التوزيعية لرولز كونها دعت إلى الفردية .

في المبحث الثاني بعنوان " **الانتقادات الموجهة لعدالة ساندل**" الذي أشارنا إلى أبرز المعارضات ضد عدالة ساندل كونها هلامية تتبع الطريقة السقراطية .

وختمنا الدراسة بوضع النتائج التي توصلنا إليها، وهي بمثابة إجابة عن تساؤلات إشكالية الموضوع، تليها بعد ذلك المادة العلمية من المصادر والمراجع التي تناولها في إعداد الموضوع و أخير فهرس الأعلام و فهرس الموضوعات.

وكانت من طبيعة الأمور أن تعترض طريقنا لإنجاز هذا العمل عقبات لعل أشدها:

* لغة الفيلسوف التي تحتاج من يقبل على قراءتها إلى الكثير من الجهد و الصبر.
* ضيق الوقت.
* قلة المراجع في العالم العربي التي عالجت هذا الموضوع بذات.
* كون أن الموضوع راهن، غير أن هذه الصعوبات كانت مشجعة لنا لإنجاز هذا البحث المتواضع.

الفصل الأول:

ماهية العدالة

الفصل الأول : ماهية العدالة

- المبحث الأول: مفهوم العدالة
- المبحث الثاني: العدالة عبر العصور
- المبحث الثالث: أنواعها
- المبحث الرابع: مبادئ العدالة ومرتكزاتها

توطئة:

ممالا شك فيه أن العدالة قيمة من القيم الإنسانية التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع، حيث أصبحت كل المجتمعات البشرية تناشد وتنادي بالعدالة، لأنها مطلب أخلاقي وإنساني، فالعدل فضيلة أخلاقية مثالية، هي قوام صلاح أي مجتمع و دافع تمدنه واستمراره، كلما قطعت المجتمعات شوطا في تحقيق العدل، كلما تمكنت من توفير التوافق والانسجام بين أفراد مجتمعها، ومن هنا أن مسالة العدالة كانت وماتزال مطلب وهاجس الكثير من الشرائح المجتمعية في داخل المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ خاصة في ظل التغيرات التي يعيشها عالمنا اليوم أصبحت العدالة ضرورة حتمية في كل المجالات الحياتية لتنظيم حياتنا، ومنه نطرح التساؤلات التالية ألا وهي:

- **ما هو مفهوم العدالة؟**
- **كيف ظهرت العدالة؟**
- **ما انواعها؟**
- **ما هي اهم مبادئ العدالة التي ارتكزت عليها؟**

المبحث الأول: مفهوم العدالة

1_ مفهوم العدالة:

أ/لغة:

« عدل- إعدل وعدولا: مال ويقال عدل عن الطريق أي حاد وإليه رجع في أمره عدلا، عدالة، معدلة: استقام

عدل الشيْ: أقامه وسواه

العدل: العدل: الإنصاف، وهو إعطاء المرء ماله وأخذ ما عليه. »[1]

كلمة العدالة لغويا مشتقة من الفعل عدل الذي يعني الرجوع إلى الطريق المستقيم، وهو السبيل الوحيد لرجوع إلى الاستقامة، فالعدل هو الانصاف وإعطاء كل شخص حقه دون تجبر في مقابل اخذ ما عليه من واجبات.

عدل-العدل:« ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، وفي أسماء الله سبحانه العدل، العدل هو لا يميل به الهوى فيجوز في الحكم، فلان من أهل المعدلة أي من أهل العدل، العدل هو الحكم بالحق.»[2]

إن كلمة العدل في اللغة العربية ترد إلى معاني متعددة فالعدل هو فضيلة وقيمة إنسانية تفيد الصلاح والسير في استقامة وهو ضد الظلم، ومن أسماء الله الحسنى العدل، فالعدل لا يأتي من العواطف والغرائز، ولذلك يجوز الحكم به بين الناس، العدل يعني حكم الملك أو الحاكم بالحق بين الرعية دون تميز.

العدل: « ضد الظلم والجور، العادل يقال رجل عدل وامرأة عدل وعدالة ورجال عدل ويقال أيضا رجلان عدلان ورجال عدول أي الكيل والجزاء والسوية والأمر المتوسط الاستقامة

أعدال: النظير والمثل القيمة يقال خذ عدله كذا وكذا أي قيمته.»[3]

إن العدل من الناحية اللغوية يعني المساواة والإنصاف وإعطاء كل ذي حق حقه الذي يستحقه دون أي ظلم لأحد، فالعدل عكس الجور، فهذا الأخير أي العدل هو المعيار والأساس الذي يحكم بين البشر؛ لأنه لا يفرق بين أحد فلكل متساوون أمام ميزان الحق ألا وهو "العدالة".

1- شوقي ضيف: مفهوم العدل، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، مصر، 2004، ص588.

2- ابن منظور: العدل، معجم لسان العرب، دار المعارف، مصر، 1405، ص2838.

3- لويس معلوف: المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، ط1، لبنان، 2005، ص491.

ب/الأصل الاشتقاقي لكلمة العدالة:

نجد من مفردات العدالة والمعبر عنها هو « القسطاس، فالقسطاس هو رمز العدالة والقسط هي الكلمة اللاتينية ذاتها just ونجد في اللغة اليونانية كلمة واحدة تستعمل في اشتقاقاتها للتعبير عن العدالة والتشريع والحكم بها وفي اللاتينية أيضا نجد لفظ justitia تعني المساواة والعدالة والحث بالعدالة وممارسة الواجبات.»[1]

إن مصدر اشتقاقي العدالة اللغوي، فالعدالة أي(justice)كماهي بالإنجليزية أو الفرنسية، فهي أي لفظ العدالةjustice مشتقة من الكلمة اللاتينيةjustitia التي تعني قول الحق والمساواة والعدالة.

ج/ اصطلاحا:

العدالة هي « التوسط بين الإفراط والتفريط وأساسها المساواة وجوهرها الاعتدال والتوازن.»[2]

إن العدالة من الناحية الاصطلاحية تتمثل في الاعتدال بين الإكثار والتضييع، وأصلها المساواة ولبها التوازن والاستقرار.

عدالة:

د / فلسفيا هي « إحدى الفضائل الأربع الكبرى التي سلم بها الفلاسفة من قديم، وهي الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة.»[3]

العدالة من الناحية الفلسفية هي فضيلة من الفضائل والقيم الإنسانية التي عالجها الفلاسفة أمثال سقراط وأفلاطون وأرسطو، إلى أبرز الحسنات والقيم الأخرى نجد الحكمة والشجاعة والعفة ونجد ذلك عند الفيلسوف اليوناني أفلاطون.

عدل:

هو « الأصل الثاني من أصول المعتزلة الخمسة، ويدور على أن الله يسير بالخلق إلى غاية وأن الله يريد الخير لخلقه وأن الله لا يريد الشر لخلقه، وأن الله لم يخلق أفعال العباد، وأن إرادة الإنسان حرة وهو خالق أفعاله.»[4]

1- **ملحم قربان:** قضايا الفكر السياسي: العدالة، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، لبنان، 1992، ص ص 40 . 41.

2- **عبد المنعم الحنفي:** العدالة، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، ط3، مصر، 2000، ص522.

3- **ابراهيم مذكور:** العدالة، المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، مصر، 1983، ص117.

4- **مراد وهبة:** المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للنشر والطباعة، مصر، 2007، ص413.

إن العدالة عند فرقة المعتزلة هي من أصول الخمسة، وتدور على فكرة أن الله يسير بالخلق إلى كل ما هو خير ولا يريد بهم الشر، إن أفعال العباد ليست مقيدة بضوابط، إنما هي خاضعة لإرادة الإنسان، فالفرد وحده المسؤول عن تصرفاته وسلوكاته، فهو قادر على التميز بين الخير والشر.

هـ /العدالة عند الفلاسفة:

عرف سقراط العدل بأنه « إعطاء كل شخص حقه.»[1]

يعتبر سقراط من أهم فلاسفة اليونان الذي أكد أن العدالة تعني منح كل شخص حقه بكل صدق بعيدا عن الاستغلال والطمع لأخذ حقوق الأفراد دون رحمة فهذا مضر بالغير فلكل فرد حقوق وعلى الغير احترامها دون المساس بها.

عرفه هنري برغسون بأنه « ما يثير في الذهن أفكار المساواة والنسبة والتعويض.»[2]

يعتبر الفيلسوف الفرنسي هنري برغسون أن العدل أو العدالة موجود أو موجودة عبر الأزمنة، فإن لفظ العدل أو العدالة يشير في العقل إلى صورة عن كل أشكال المساواة، وإعطاء كل ذي حق حقه دون جور أو تقديم مقابل ضرر ما .

بناء على ما سبق نستنتج أنه لم يتفق الفلاسفة على تعريف واحد وموحد للعدالة؛ بسبب اختلاف وجهات نظرهم تجاهها، لكن نجد أن التعريف الموحد للعدالة يتمثل في:

***مفهوم العدالة عند كانط:**

يعرف كانط العدالة التي يقصدها بأنها « تقييد حرية كل فرد بحيث تنسجم حريته مع حرية الآخرين (في الحدود التي يسمح بها القانون العام).»[3]

فالعدالة لدى كانط هي فضيلة نحترم بموجبها حرية الآخرين وكرامتهم، حيث دعا إلى تسليم الفرد للغير بالعدالة، فما أراده أنا من عدالة في الحقوق وتكافؤ في الفرص هو بالضبط ما يريده الغير، فأفراد المجتمع الواحد يسعون إلى تحقيق العدالة وبلوغها حتى يعيشون حياة أفضل مما كانوا عليها.

1- أسمهان طلحي: فلسفة العدالة الاجتماعية، مكتبة المجتمع العربي، ط1، الأردن، 2016، ص18.

2- المرجع نفسه، ص18.

3- أحمد واعظي: نظريات العدالة: دراسة ونقد، تر: حيدر نجف، فريق مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، لبنان، 2017، ص147.

المبحث الثاني: العدالة عبر العصور

2-1 العدالة في الفكر الإغريقي

- **أفلاطون:**

عانت المدن اليونانية من فساد النظام السياسي سواء كان ديموقراطي أو استبدادي وهذا ما لاحظه أفلاطون لحظة إعدام أستاذه سقراط في ظل ما يسمى بالنظام الديمقراطي ومن هنا سعى أفلاطون إلى ضرورة إجراء نظام حكم قائم على التربية الأخلاقية والعدالة.

« يوضح لنا أفلاطون مفهوم العدالة في دولته المثالية ويعود إلى الكلام عن النفس وقوامها والفضائل المقابلة لها، فالنفس عند أفلاطون لها ثلاث قوى هي العاقلة، العصبية، الشهوانية كذلك نجد كل قوة منها تقابل طبقة من طبقات المجتمع المثالي عند أفلاطون. فالنفس العاقلة تقابلها طبقة الحكام وفضيلتها الحكمة، والنفس العصبية تقابلها طبقة الحراس وفضيلتها الشجاعة والنفس الشهوانية تقابلها فئات الشعب وفضيلتها العفة .»[1]

« ولكن هذه القوى المختلفة لابد أن تجمعها وحدة تعلو عليها لكي يتحقق الانسجام التام بين ما تؤديه من الأعمال، فلابد من فضيلة رابعة متوازية بين مقتضيات وواجبات كل قوة من هذه القوى ومن أجل هذا سميت باسم العدالة فإذا ما تحقق التوازن أي العدالة بين قوى النفس وفضائلها حصلت العدالة .»[2]

أخذ أفلاطون على عاتقه صياغة مفهوم العدالة ضمن أصلها المتعالي أي عالم المثل المطلق حيث يرى أفلاطون أن تحقيق العدالة يكون من خلال التوازن بين قوى النفس فكل فرد حسبه لابد أن يقوم بوظيفته في الدولة لتحقيق العدالة فقد قسم أفلاطون النفس إلى ثلاث أقسام:

1- النفس العاقلة: يمثلها طبقة الحكام وفضيلتها الحكمة، فالحكام مهمتهم تأمين الحاجيات اللازمة.

2- النفس الغضبية: يمثلها طبقة الحرس المسؤولة عن حماية البلاد وفضيلتها الشجاعة.

3- **النفس الشهوانية: فضيلتها العفة وتمثلها طبقة التجار والصناع.**

فقوى النفس تحقق التوازن والتناغم بفضيلة رابعة ألا وهي العدالة.

1- محمد علي أبو ريان: تاريخ الفكر الفلسفي، الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، ط1، مصر، 2014، ص 212.

2- ممدوح عبد المجيد: العدالة من المفهوم إلى الإجراء: دراسة في المنجز الفلسفي حتى شيشرون، الرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة، ط1، 2015، ص80.

- **أرسطو :**

« ينتقل أرسطو إلى قضية العدالة فيكشف بوضوح عن العلاقة بين الأخلاق والسياسة ويقول أن العدالة هي أرقى جميع الصفات التي تحوزها النفس (الشجاعة والعفة والكرم والشهامة) وتقع في مجال الأخلاق لكونها جزءا جوهريا من الفضيلة عموما، ومع ذلك فإن العدالة مظهرا نوعيا يجعلها تقع ضمن مجال السياسة وإنها مبدأ العلاقات الصحيحة والمتساوية بين الناس، والعدالة في القانون والسياسة تفهم على أنها فضيلة أي العدالة .»[1]

نستنتج أن أرسطو أكد على ضرورة ربط العدالة بالاستحقاق الأخلاقي، فالعدالة هي أنبل الصفات التي تحتويها النفس البشرية، وتدخل هذه الأخيرة ضمن مجال الأخلاق في الفضيلة وتعمل على إعطاء كل ذي حق حقه.

« يقر أرسطو أن هناك تميز بين أنواع المختلفة من العدالة مثالا نموذجيا على منهجه الفلسفي، ويستدعي انتقادا على الاتجاه الفلسفي الأفلاطوني في "الجمهورية" ويؤكد أفلاطون على أن العدالة تتخذ شكلا واحدا ليس إلا أن أرسطو يتقبل احتمال أن تتخذ العدالة أشكالا متعددة متباينة .»[2]

« يرسم أرسطو تمايزا بين نوعين من العدالة التوزيعية والتصحيحية، فالأولى تهتم بتوزيع مختلف الخبرات وفقا للإسهام كل عضو في المجتمع في الصالح العام، وقد تكون الحصص بينها بحسب الشرف والثروة والمال مختلفة جدا وبالمقابل فإن هدف العدالة التصحيحية هو الارتقاء والمساواة في تبادل البضائع، الفائدة إلى الأفراد وفقا لنوعية العمل الذي يشتمل عليه أنها تعطي إجراءات وصفات وأضرار.....»[3]

1- باور أحمد حاجي: الفلسفة السياسية، من كونفوشيوس إلى هيجل، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1999، ص135.

2- ديفيد جونستون: مختصر تاريخ العدالة، تر: مصطفى ناصر، سلسلة علم المعرفة، العدد 387، أفريل 2012، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص87.

3- ف. س . نرسيسيان: الفكر السياسي في اليونان القديم، تر: حنا عبود، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 1999، ص135.

« الحاكم العادل عند أرسطو هو هنا يهدف إلى تحقيق الصالح العام وليس صالح فرد أو جماعة، ومن يحترم القرارات العامة ولا يلجأ إلى القرارات التعسفية وإنما يكون مقبولا من الرغبة ليس مفروضا عليه بالقوة .»[1]

ومن هنا يقر أرسطو طاليس أن الحاكم يسعى إلى حفظ وضمان المصلحة العامة للأفراد، وليس فرد على حساب آخر ومن مهمة الحاكم هي احترام القرارات العامة والبعد عن الأحكام أو القرارات الاستبدادية، وإنما يراعي منفعة الشعب ويسعى جاهدا لتلبية خدمة الشعب وتوفير حاجياته.

2 – 2 العدالة في العصر الوسيط

- **القديس أوغسطين**

« يبني القديس أوغسطين مفهومه عن العدالة على علاقة الإنسان بالله، فالعدالة داخل الفرد بين قوتي الخير و الشر، لن تتحقق بتلبية مطالب النفس خاصة الشهوانية منها، بل ستحقق في حالته الصلة الطيبة بين الإنسان والله، أي أن العدالة الإنسانية أساسها العودة إلى الله والالتزام بكل جوانب العقيدة الدينية إذن إن " جوهر العدالة – فيما يقول أوغسطين – يكمن في العلاقة بين المرء والرب وتنبثق عنها بالتأكيد العلاقات السليمة بين الإنسان والإنسان .»[2]

« لقد ميز أوغسطين في النص السابق صنفين من البشر يفترض أنهم يقطنون نوعين من المدن، الصنف الأول هم أولئك الذين يغلب عليهم حب الذات فيمارسون الشهوات الحسية ويتبعون الشيطان في حريتهم وراء تلبية مطالبه وهؤلاء هم الذين يشكلون ما يسميه " المدينة الأرضية " أما الصنف الثاني فهم أولئك الذين يغلب عليهم حب الله لدرجة إهمال ذواتهم وهؤلاء هم مواطنو المدينة السماوية.»[3]

يضبط القديس أوغسطين مفهومه للعدالة انطلاقا من طبيعة العلاقة بين الانسان وربه، فالعدالة في باطن الفرد هي صراع بين قوتي الخير والشر فتحقق هذه الأخيرة العدالة من خلال كبح الانسان لجميع رغباته وشهواته للارتقاء لمحبة الله والتخلص من سجن نفسه، فالجسد يريد اتباع شهواته والروح تحاول منع هذه العملية وبالتالي أساس ومعيار العدالة هو العودة الى الرب والتعاليم الدينية

1- أميرة حلمي مطر: الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى مارش، دار المعارف، مصر، ط5، 1995، ص33.

2- مصطفى النشار: تطور الفكر السياسي القديم من صالون حتى ابن خلدون، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1999، ص ص 185 . 186.

3- المرجع نفسه: ص ص 184. 185.

المسيحية، فاذا كانت طبيعة العلاقة بين الفرد والله أساسها قائم على المحبة و لخضوع لتشمل الفرد والمجتمع.

فحسب القديس أوغسطين يوجد نوعين من المدن المدينة السماوية يقطنها البشر الخيرون وغايتهم حب الله ورضوانه بعيدا عن الشهوات الحسية والمدينة الارضية غايتهم الاستمتاع بالشهوات والملذات ويتبعون الشيطان .

- **توماس الاكويني :**

« يقرر توماس الاكويني كما فعل سابقوه من المفكرين السياسيين ان سياسة تستهدف أساسا سعادة البشر، ولا تتحقق هذه السعادة عن طريق اشباع شهوات ورغباته أو ارضاء طبيعته الحيوانية وانما تتحقق باستكمال الفرد لطبيعته وكماله الانساني، ويرى ان التنظيم السياسي ينظم الشعب والجماعة .»[1]

يؤكد توما ان غاية السياسة وهدفها هو بلوغ السعادة عن طريق تطبيق القانون فلا تتحقق هذه الأخيرة عن طريق اِتباع الانسان لنزواته وشهواته بل عن طريق وعي الإنسان وتجرده من نزوته، فحسبه التنظيم السياسي داخل الدولة يسير الأفراد والجماعات في كتلة واحدة واتجاه واحد، وبالتالي يحميهم ويتحقق القانون العادل إذن تعم العدالة، فالعدالة عند توما الإكويني تتحقق كلما كان التنظيم السياسي منظم وبالتالي تحقق السعادة.

2-3/العدالة في الفلسفة الإسلامية:

- **العدالة عند الفارابي:**

جاء تحديد الفارابي لمفهوم العدل بشكل عام تحديدا فرعيا، حيث قال في الباب الخامس والثلاثين من كتابه آراء المدينة الفاضلة تحت عنوان(القول في العدل):

"فما في الطبع هو العدل، فالعدل إذا التغالب، والعدل هو أن يقهر ما اتفق منها، والمقهور إما أن يقهر على سلامة بدنه، أو هلك أو تلف، وانفرد القاهر بالوجود، أو قهر على كرامته وبقي ذليلا ومستعبدا، تستعبده الطائفة القاهرة وبفعل ما هو الأنفع للقاهر في أن ينال به الخير الذي عليه غالب ويستديم به، فاستبعاد القاهر للمقهور هو أيضا من العدل، وأن يفعل المقهور ما هو الأنفع للقاهر، هو أيضا عدل، فهذه كلها هو العدل الطبيعي وهي الفضيلة"[2]

1- محمد نصر مهنا: في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة، المكتب الحامي الحديث، مصر، 1999، ص134.

2- أبي نصر محمد بن محمد الفارابي: آراء أهل المدينة الفاضلة و مضاداتها، المحقق د/علي أبو ملحم، دار المشرق للطباعة والنشر، ط2، لبنان، 1986، ص ص157 . 158.

يمكننا أن نستخلص من قول الفارابي أنه يؤكد على العدالة التوزيعية كونه من المتأثرين بفلاسفة اليونان كأفلاطون وأرسطو، فالعدل عند المعلم الثاني قائما على النزاع بين الأفراد والفئات الاجتماعية حول منافعهم الخاصة، فالكل يسعى للوصول لرغباته وتحقيق مصالحه حتى على حساب الغير، فالصراع هذا وليد الطبيعة والفطرة الإنسانية المتواجدة في كل البشر على حد سواء، فالميولات هي من تحرك الإنسان وتجعله يبحث عن كل الطرق لبلوغها.

يدعو الفارابي إلى العدل التوزيعي، حيث قال عن هذا العدل التالي: "العدل أولا يكون قسمة الخيرات المشتركة التي لأهل المدينة على جميعهم، ثم من بعد ذلك في حفظ ما قسم عليهم"[1]

إن الفارابي يوضح من خلال تعريفه للعدل التوزيعي على أنه يقوم على قسمة الخيرات المشتركة على أن تكون هذه القسمة بالتساوي بين أفراد المدينة على حسب الاستحقاق كما ذكر المفكر الإسلامي الفارابي هو جوهر العدل الاجتماعي وهو ما يوافق الفطر السليمة ويزيل الأحقاد من النفوس، ويضمن استقرار المجتمع.

« يقيم الفارابي ميزانا دقيقا لتطبيق العدل بالتوزيع النسبي لما في الدولة من خيرات. فالقسط الذي يناله المواطن من هذه الخيرات يجب أن يكون مساويا لاستهاله، "فنقصه عن ذلك وزيادته عليه جور، أما نقصه فجور عليه، وأما زيادته فجور على أهل المدينة" ولهذا فهو يربط هذا العدل التوزيعي النسبي بالعدل القانوني، ويتخذ الحاكم في هذه الحالة وظيفة القاضي الذي يحفظ على كل صاحب قسط من الخيرات قسطه بعد أن يكون قسمها بين المواطنين، فالمحافظة تسير جنبا إلى جنب مع الإنشاء والبناء.»[2]

اعتبر الفارابي أن العدل هو الأساس الأول في بناء دولة قوية ومتماسكة، فبدون العدل الدولة تسقط وتنهار ولا يكون لها مكان مطلقا، إن الأساس في هذا العدل التوزيعي عند الفارابي هو الكفاءة والجدارة بين المواطنين في الدولة، حيث ربط بين العدل التوزيعي والعدل القانوني، وأكد الفيلسوف المسلم الفارابي أن الحاكم عليه أن يلعب دور القاضي من أجل المحافظة وحماية صاحب الخيرات بعد

1- د. ابراهيم مذكور: أبو نصر الفارابي في الذكرى الألفية لوفاته950م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1983، ص276.

2- المرجع نفسه : ص ص 275 . 276 .

أن يقسمها بين المواطنين دون تحيز الحاكم لفئة على فئة أخرى، فالتحيز والمحسوبية يؤديان إلى إفساد الدولة ككل وفقدان أفرادها لحقوقهم مما يؤدي إلى انتشار الفوضى والدمار داخل الدولة.

« كان الفارابي يخطط نظريا لمدينته الفاضلة، وضع في أصوله الثابتة، ضرورة الاجتماع أولا بغية التعاون والعمل على تحقيق الحاجات التي تفتقر إليها الجماعة إلى الصراط السوي، ويحقق فضيلة العدالة فالتعادل بين الطرفين لا للوصول الي المجتمع الفاضل في الملة الفاضلة، بين الفارابي أن الانسان لا ينال السعادة ولا يبلغ أفضل كمالاته التي تتجه اليه فطرته إلا باجتماع أفراد كثيرين متعاونين، والذي يؤدي إلى استقرار الأفراد في أنحاء الأرض.»[1]

دعا الفارابي إلى أهمية التشارك بين بنى البشر، عندما كان المعلم الثاني يهدف إلى رسم معالم مدينته وجذوره، وهذا كله في سبيل الاتفاق بين الأفراد لبناء هذه المدينة و اشتغالهم على تلبية مصالحهم المشتركة، وهذا ما ينتج عنه العدل، فالإنصاف بين شخصين فقط لا يحقق شعب أفضل، أكد الفارابي أن الفرد لا يصل إلى السعادة إلا بتكوين وحدة بين أفراد المجتمع الواحد، ومنه إنتاج أمن وتأسيس المدينة الحقة في كل العالم.

« كان الفيلسوف الفارابي يرفض الفوضى ويمقت الفردية، والنزعة الأنانية، ويميل ميلا شديدا إلى الاجتماع المتمدن الذي يؤدي إلى النظام. والنظام لن يكون إلافي مدينة فاضلة المدينة التي تقوم على التراتب والنظام والمعرفة و الأخلاق عكس المدينة الجاهلة التي لها آراء فاسدة، وتتميز كذلك بعدم المعرفة مما يفرز في النهاية أخلاقا فاسدة وحكما جائرا. وعلى العكس من ذلك، فالمعرفة تلعب دورا كبيرا في قيام أخلاق فاضلة وحكم عادل. فلا يمكن قيام مدن فاضلة بالجهل والفساد والفوضى.»[2]

إن ما يمكن قوله هنا أن الفيلسوف العربي الفارابي كان من الرافضين لفكرة الفوضى والفردانية وأنانية الحاكم وحبه للسيطرة على الرعية، وجعلهم خاضعين له فقط لكن الفارابي يفضل الاجتماع والجماعة الذي يؤدي إلى النظام، وهذا ما يوجد في المدينة الفاضلة التي يسودها المعرفة والأخلاق عكس المدينة الجاهلة التي تقوم على الجهل والفوضى، فلا يمكن قيام مدن فاضلة بالجهل والفساد.

1- د. سالم جاسر النصافي : المدينة الفاضلة عند الفارابي (دراسة فلسفية)، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، ع54، ج3، مصر، 2020، ص ص 50. 51.

2- دحماني مصطفى: إشكالية العدل في الخطاب النهضوي، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، إشراف د. بوزيد بومدين، مشروع: فلسفة العدالة، قسم الفلسفة، جامعة وهران، الجزائر، 2009، ص61.

فالعدالة عند "المعلم الثاني "تتمثل في الانسجام، وليس المساواة؛ لأن المساواة بين الأذكياء والأغبياء ظلم، وبين الجهال والعلماء كارثة. ولهذا فالانسجام الاجتماعي يحقق "العدل"، لأنه يؤدي إلى قيام كل فرد بما أوكل إليه من مهام داخل المجتمع، مما ينتج عنه ترابط اجتماعي يفرز في النهاية الود والمحبة والفضيلة.

« قد أولى الفارابي العدل منزلة مهمة، فكان مؤشرا لقياس ما إذا كانت المدينة فاضلة وغير ذلك، فالمدن غير الفاضلة تقوم على القهر، قهر القوي للضعيف والقضاء عليه واستعباده، حتى إذا طبق فيها العدل كان فقط خوفا من العقاب، وليس حبا بالعدالة.»[1]

اهتم المفكر العربي المسلم الفارابي بالعدالة واولى لها أهمية بالغة، فالعدل كان عند الفارابي كمقياس يقيس بها إذا ما كانت هذه المدينة فاضلة أم غير فاضلة، فالمدينة غير الفاضلة تعتمد أساسا على القهر وظلم الضعفاء على حساب الأقوياء، حتى لو طبقت فيها العدالة تكون خوفا من عقاب الحاكم وليس محبة في تحقيق العدل.

- **العدالة عند العلامة عبد الرحمان ابن خلدون:**

العدل عند ابن خلدون من العناصر المؤسسة للملك والدولة والعمران، فيقول: "واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم، وهوما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه"، خصص فصلا في مقدمته بعنوان: "الظلم مؤذن بخراب العمران".[2]

إن العدالة لدى ابن خلدون أساس الملك والدولة، وذلك باعتبار أن العدل حكمة الله عز وجل، وهذا راجع لما يخلفه الظلم من مفسدة وسقوط للملك وانهياره، فالظلم في مقدمته أقر أنه سبب انتشار الخراب والفوضى داخل العمران، وهذا مما يؤدي إلى تدهور الدولة ويعم الجور كل أرجاءها، وهذا يؤدي إلى تلاشي الدولة نهائيا.

1- حسن اشرواو: مبادئ الاجتماع الفاضل وغير الفاضل وأنماطهما في فكر الفارابي وطيب تيزيني، مجلة العدد، ع9، المغرب، 2019، ص239.

2- ابن خلدون: المقدمة، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، ط1، ج2، سوريا، 2004، ص744.

« العدل لدى ابن خلدون هو الميزان المنصوب بين الخليقة وهو أساس الملك، وأن الاستبداد في الحكم علامة أن الدولة بلغت أرذل العمر، ومن هذه القاعدة وهي العدل نجد ابن خلدون يبين أن الهدف من وجود الدولة وهو تقسيم الثروة والفرص بين أبناء الأمة بالعدل.»[1]

فالعدالة عند المفكر العربي ابن خلدون الأساس الوحيد للعمران، وهي أي العدالة عنده تتمثل في القسطاس المستقيم العادل بين البشر وهو السبيل لإعطاء الأفراد حقوقهم الكاملة دون نقصان، غاية ظهور الدولة حسب عبد الرحمن ابن خلدون يكمل في التقسيم المتساوي لفرص وثروات بين أفراد المجتمع الواحد دون ظلم، فالاستبداد أمارة لسقوط الدولة وانهيارها.

هنا نستحضر المقولة العظيمة للعلامة ابن خلدون التي يقول فيها "العدل مؤسس العمران والظلم مؤذن بالخراب".

« إذن العدالة هي قيمة أساسية في المجتمع وهي الضامنة لاستقراره وتوازنه، ومن دونها يكون العنف والاحتجاجات والثورات والانشقاقات باعتبار أن غياب العدالة الاجتماعية هو تعنيف رمزي ومادي بامتياز.»[2]

يؤكد المفكر الاجتماعي ابن خلدون هنا على حتمية العدل، فهو أساس الدولة وأي ملك فالعدل من أسمى القيم والفضائل التي يسعى إليها أي الإنسان في هذه المعمورة، فقد وضع ابن خلدون العدل كشرط من الشروط المهمة الذي يقوم عليه العمران أو الدولة، لكن في غياب هذا الأخير أي العدل يؤدي إلى انهيار الحضارات مهما كانت قوتها، ويصبح سعي الأفراد إلى الحصول على القليل من حقوقهم الضرورية ولو بالتظاهر أو بالقوة.

« فإن العدل لدى ابن خلدون هو الحافظ للعمران من الفساد والخراب، فتبين أن العدل هو قوام الملك؛ لأنه "لا عز للملك إلا بالرجال؛ ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة؛ ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل.»[3]

1- داودي كريم: مقدمة السياسة الشرعية في فكر عبد الرحمان ابن خلدون(732_808هجري)، مجلة القرطاس، ع2، الجزائر، 2015، ص38.

2- د. آمال موسى: العدالة الاجتماعية والدواء السحري للعنف، جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، الإمارات المتحدة، ع14327، 2018، ص1.

3- الجيلاني بن التوهامي مفتاح: فلسفة الإنسان عند ابن خلدون، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2011، ص103.

إن العدل عند عبد الرحمان ابن خلدون هو سبب من أسباب المحافظة على الدولة واستمرارها، فلا وجود للملك بدون العدل فغيابه يؤدي إلى فوضى عارمة داخل الملك وهذا ما ينتج عنه صراعات كبيرة على السلطة، فالعدل هام فكل الرعية يسعون أن يكون حاكمهم عادلا ويعطي كل ذي حقا حقه دون ظلم أو تجبر.

بناء على ما سبق يمكن القول أن العدل عند العلامة ابن خلدون هو الذي يصون الدولة من السقوط، فأساس وقوام الملك يكمل في الجند والمال والعدل، فإذا غاب عنصرا من العناصر أدى إلى الفساد والخراب، واعتبر عالم الاجتماع ابن خلدون أن الحروب منها ما هو عادل كدفاع عن الوطن ضد الأعداء ومنها ما هو الجائر كإغارة على الدول المجاورة بغير وجه حق، واتخذ من الدولة الإسلامية نموذجا يضمن المساواة والعدالة لأفرادها.

2 ـ 4 العدالة في الفلسفة الحديثة:

- **العدالة عند شارل مونتسكيو:**

« إن عدم كفاية القوانين هي التي دفعت مونتسكيو إلى التفكير في العدالة؛ لأن هذه الأخيرة، كما يرى، ليست رهن القوانين أو متوفقة عليها. ومن أجل التوضيح، يضرب المثال التالي: "إن القول بأن لاعدل وأن لا ظلم إلا ما تأمر أو تمنعه القوانين الوضعية هو كأن نقول إن شعاعات الدائرة لم تكن متساوية قبل أن ترسم الدائرة"، فالعدالة أرقى من القوانين وأسبق منها.»[1]

يتضح أن سبب اهتمام مونتسكيو بالعدالة كان وراء عدم قدرة القوانين لوحدها لأنها من وضع الإنسان التي تحكمه رغباته وحبه للسيطرة، وذلك راجع لأن العدالة ليست رهينة لهذه القوانين، فالعدل ولا الظلم مقتصرا فقط في القوانين، وبالتالي فالعدل أوسع وأشمل من هذه القوانين الموضوعة من قبل الإنسان الذي تسيطر عليه نزواته وشهواته، والعدالة تسعى لتحقيق المساواة بين الجميع دون تفريق.

« آمن مونتسكيو بأن الحق فوق القانون، فلابد لكل قانون أن يقوم على الحق وأن يهدف إلى الحق. أن الدولة شركة بين أفراد تتمتع بحقوق تهدف إلى تأمين حقوق الجميع.»[2]

يظهر أن الفيلسوف الفرنسي شارل مونتسكيو اعتبر أن الحق أسمى من القانون، دعا كل القوانين الوضعية إلى البحث عن الحقوق، وهذا راجع لسعيه لتحقيق العدالة، وإعطاء كل ذي حقا حقه

1- إبراهيم مجيديلة: القانون والدين في فلسفة مونتسكيو، مجلة تبين، ع12/3، قطر، 2015، ص55.

2- برنار غروتويزن: فلسفة الثورة الفرنسية، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط1، لبنان، 1982، ص53.

دون زيادة أو نقصان، فالدولة هي عقد بين مجموعة من الأفراد يتميزون بنفس الحقوق، تهدف هذه الأخيرة أي الدولة لتحقيق وتمكين الجميع من الحصول على هذه الحقوق كحق في الحياة والملبس والمأكل والانتخاب وإنشاء حزب وغيرها.

« يمتاز النظام الاستبدادي عند مونتسكيو وهو ايضا بحكم شخص واحد(طبيعته) لكن "بما ان جميع الناس متساوون فيه، فلا يمكن الامتياز عن الأخرين؛ فالناس فيه عبيد كلهم فلامجال لأي امتياز فيه..." و"بما انه لابد من الفضيلة في الجمهورية، ولابد من الشرف في الملكية، فإنه لابد من الخوف في حكم استبدادي (اصله).» [1]

يعتبر مونتسكيو أن الحكم المستبد قائم على سلطة حاكم واحد، فهذا الحكم الجميع متساوون، فالكل عبيد خاضعون لهذا الحاكم، لكن الدولة تحتاج إلى العدالة في سبيل تحقيق المساواة وليس إلى إخضاع الرعية، والعدالة عند مونتسكيو قائمة على مبدأ حتمية الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة وهي التشريعية التي تشرع القوانين والتنفيذية تعمل على تطبيق القوانين والقضائية تفصل في النزاعات بين الناس، فالسلطة عندما تكون في يد فرد واحد يؤدي هذا إلى الظلم وضياع حقوق الأفراد، وفقدان العدالة، فالعدل عند مونتسكيو يعتمد على التوزيع المتساوي للطبقات الاجتماعية بحسب قدراتهم الفردية والمادية.

« نبذ مونتسكيو الاستبداد واعتبره المرض الخبيث الذي ينخر عظام الدولة، حبذ العدل السياسي الذي يقوم على الفصل بين السلطات الثلاث. وأكد أن استقلال السلطات داخل الدولة هو الشرط الضروري والمدخل الحقيقي للحرية والعدالة.» [2]

رفض شارل مونتسكيو الحكم الاستبدادي، باعتباره مرض خطير يصاب الدولة، حيث دعا إلى العدل السياسي القائم على مبدأ الفصل بين السلطات، واعتبره شرطا أساسيا لتحقيق العدالة والحرية، فلكل سلطة دورها في تطبيق القوانين، وهذا ما يقضي على الظلم والطبقية بين أفراد المجتمع، فعندما يتولى فرد واحد السلطة يكون ظالما ويسعى لإخضاع الرعية له، مما ينتج عنه فقدان الأفراد لحقوقهم، لهذا اعتبر مونتسكيو الحل يكمل في فصل السلطات، مما يؤدي إلى العدالة بين الرعية.

1- فرانسوا شاتليه: تاريخ الأفكار السياسية، تر: خليل أحمد خليل، معهد الإنماء العربي، ط1، لبنان، 1984، ص93.

2- عبد الرحمن بدوي: موسوعة الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، لبنان، 1984، ص491.

- **العدالة عند جون جاك روسو:**

« لقد وجد روسو العدالة، في الحالة الطبيعية التي رسمها على خلاف فلاسفة العقد الاجتماعي كهوبز مثلا الذي كان ينتقد الحالة الطبيعية على اعتبار أنها الشكل الذي يجب أن يهاجم بالنقد في تاريخ البشرية، حيث كانت الفوضى المتولدة من أنانية البشر تقدم صورة للمجتمع الذي يحي وفق قانون الغاب.»[1]

ظهرت العدالة لدى جون جاك روسو في المرحلة الطبيعية على خلاف فلاسفة العقد الاجتماعي كتوماس هوبز الذي اعتبرها أي الحالة الطبيعية مصدر للفوضى والتوحش، وسيطرة القوي على الضعيف أو ما يصطلح عليه قانون الغاب "القوي يأكل الضعيف"، والبقاء للأقوى.

يقول روسو: "أدى الانتقال من الحال الطبيعية إلى الحال المدنية إلى تغيير في الإنسان جديرا بالذكر كثيرا؛ وذلك بإحلاله العدل محل الغريزة في سيره، وبمنحه أفعاله أدبا كان يعوزها سابقا، وهنالك ـ فقط ـ إذ عقب صوت الواجب الصولة الطبيعية، وعقب الحق الشهوة، رأى الإنسان، الذي لم ينظر غير نفسه حتى ذلك الحين، اضطراره إلى السير على مبادئ أخرى، وإلى "مشاورة عقله قبل الإصغاء إلى أهوائه".[2]

نستشف من خلال قول روسو أن التحول الذي طرأ على حياة الإنسان، وتغيرها الجذري من الحالة الطبيعية التي تكون فيها رغبات الإنسان هي من تتحكم فيه، إلى الحالة المدنية التي غلب عليها العدل، وأصبح فيها الإنسان أكثر عقلانية، بعيد كل البعد عن صوت الطبيعة وشهواته التي كانت الحاكمة بين الناس في المرحلة الطبيعية، حيث تمكن الإنسان من الاعتماد على عقله المنطقي بدلا من طيشه وميولاته التي تجعله يسعى وراءها دون الاكتراث للأخرين.

« وكل عدل يأتي من الله بحسب روسو. فالله وحده هو مصدره، وإذا عرفنا كيف نتلقى من هذا المقام الأعلى لما احتجنا لا إلى حكومة ولا إلى قانون.

1- عبد القادر بن ترار: جان جاك روسو الباحث عن العدالة في أصل التفاوت، مجلة مقاربات فلسفية، ع1، الجزائر، 2020، ص232.

2- جان جاك روسو: العقد الاجتماعي، تر: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، ص43.

كما ذكر إن لم تستطع أن تتلقى العدل على ما هو عليه ويرعاه المخلصون. فانه يخدم مصالح الخبثاء ويهدم أعمال الصالحين المخلصين. فيجب إذن أن توجد قوانين وعهود تربط بين الحقوق والواجبات وتنشد العدل إلى غايته، وإلا ظل القانون الطبيعي مبدأ غير ذي فوائد تطبيقية مضمونة.»[1]

إن العدل الإلهي بحسب الفيلسوف الفرنسي روسو مصدره الله فإذا أخذنا بهذا العدل، فنحن لسنا بحاجة لا لقانون ولا لدولة تنظم الحياة الاجتماعية للأفراد، فالقوانين وحدها قادرة على تحقيق المصلحة العامة، ومنه إرشاد العدل إلى مقصده، ولتحقيق هذا لابد من سلطة تصدر كل ما فيه صلاح لشعبها؛ لأن القانون هو الأداة المسؤولة عن معاقبة كل مخلف للقانون الطبيعي، فالعدل وحده غير كافي لابد من أن يحرس عليه الصالحين من خلال خدمة الدولة بكل عدالة وأمانة وإلا فالعدل سوف يخدم طموحات رجال السوء، وهذا مما يؤدي إلى بروز الفوضى وضياع حقوق الناس داخل الدولة، فالقوانين لابد أن تكون مرتبطة بالحقوق والواجبات، وإلا بقيت الطبيعة هي القانون، ومنه فالبقاء للأقوى فقط، وهذا ما ينتج عنه فوضى عارمة وانقراض نسل البشرية من على الوجود، وهذا بفضل قانون الغاب " القوي يأكل الضعيف".

ينقل روسو مفهومه عن العدالة بعيدا عن أي مرجعية لتراكيب أو قواعد. ويبدأ كتابه العقد الاجتماعي، بعبارته المشهورة « يولد الإنسان حرا، ويوجد الإنسان مقيدا في كل مكان، وهو يظن أنه سيد الآخرين، وهو يظل عبدا أكثر منهم .»[2]

مفهوم العدالة لدى روسو قائم على كون الإنسان قد ولد حرا في الطبيعة وسعيدا، لكن بعد دخوله العقد الاجتماعي، فالإنسان أصبح مقيدا بالقانون وعادات المجتمع والدين، فأين يولى وجه يجد ما يقيده ويسيطر عليه، مع ظنه أنه ملك على الشعب لكنه للأسف عبدا ورعية أكثر من الرعية الآخرين لا حول ولا قوة له، فهو مسيطر عليه من كل النواحي.

« تتحقق العدالة عند لوك وروسو حين يحمل الجميع نفس الحرية للاستمتاع بنفس الحقوق. وبمفهوم العدالة تبعا لما هو منطقي، تكون المساواة على أنها حالة من "التماثل"، أي "التشابه". وحين

1- فضل الله محمد إسماعيل و سعيد محمد عثمان: نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مكتبة بستان للمعرفة، مصر، 2006، ص119.

2- أي. جيه. كارميل وعلي البطران: العدالة الاجتماعية في الأردن ؛ مركز هوية للنشر، الأردن، 2014، ص14.

دخولهم بعقد اجتماعي، يوافق الناس على نفس الحقوق والواجبات، ولأن كل الناس في العقد الاجتماعي متساوون، تتحقق العدالة حين يستمتع كل الناس بنفس الحقوق بغض النظر عن مكانتهم في المجتمع[1].»

إن سبيل تحقق العدالة عند فلاسفة العقد الاجتماعي كجون لوك وجون جاك روسو عندما يحمل كل الأفراد جميعهم نفس الحرية لتصرف في الحقوق والواجبات بغض النظر على مكانتهم الاجتماعية، فالعدالة تكمن في المساواة بحسب روسو وهي حالة من التشابه بين أفراد العقد في الحقوق والواجبات، فالأفراد عند دخولهم بعقد في الحالة المدنية يوافقون على نفس الحقوق والمسؤوليات.

« يشير روسو في العقد الاجتماعي إلى قول أرسطو إن "الرجال بحكم الطبيعة ليسوا متساويين، لكن ولد بعضهم للعبودية وولد آخرون للهيمنة".

يقول إن أرسطو محق في الواقع، لكنه مخطئ في تركيزه على الأثر عوضا السبب.»[2]

يعتبر روسو أن قول أرسطو أن الطبيعة هي من وهبت هذه الفروق الفردية بين بنى البشر في الحالة الطبيعية من العقد الاجتماعي، فهناك من هو حرا وهناك من هو عبدا، فالطبيعة هي من جعلته يولد عبدا، فالطبيعة أعطت هذه الامتيازات في الحقوق بين الناس، لكنه يعتبر أرسطو محقا نوعا ما والواقع يثبت ذلك لكنه ركز على النتيجة دون أن يعرف سبب هذه الفروقات التي أنتجتها الطبيعة.

2 ـ 5 العدالة في الفلسفة المعاصرة:

- **العدالة لدى كارل ريموند بوبر**

النقد المعرفي للعدالة الأفلاطونية عند بوبر:

« إن كارل بوبر في كتابه(المجتمع المفتوح وأعداؤه)وجه نقدا لاذعا لأفلاطون، ويرى أن فلسفته السياسية لعبت دورا في المشروع المركزي لإيقاف تطور المجتمع، حيث وجه كارل بوبر نقدا لنظرية الأفلاطونية واعتبرها مجرد وهم وخيال وتبرير للشمولية، ولأن أفلاطون بحث وحلل في أسباب الحركة

1- أي . جيه . كارميل وعلي البطران: العدالة الاجتماعية في الأردن ، مرجع سابق ، ص_ص16_15.

2- نلسون لوند: روسو وتجديد الفلسفة السياسية، تر: أمين الأيوبي، دار الروافد الثقافية، ط1، لبنان، 2019، ص158.

***كارل ريموند بوبر** هو كاتب فلسفي نمساوي. ولد في فيينا في28 تموز 1902، تردد على جامعة فيينا بدون أن يجني منها فائدة جلى، إذ «درس للذة الدرس»، وشرع منذ ذلك الحين بصياغة أفكاره حول الفارق بين "**العلم الحقيقي والعلم الكاذب**"(كالفلك والتنجيم) من مؤلفاته " **كتاب منطق الاكتشاف**" 1934، كتاب الأكثر شهرة " **المجتمع المفتوح وأعداؤه**"**1945**، كتابه "**بؤس التاريخانية1957**"، عين بوبر مدرسا في جامعة لندن، توفي عام1994.(**ينظر إلى جورج طرابيشي:** معجم الفلاسفة، دار الطليعة للنشر، ط3، لبنان، 2006، ص 194.)

التاريخية التي تتحكم في تغيير أنظمة الحكم من شكل لأخر وحصرها في الصراع الطبقي والمصالح الاقتصادية، لذلك اقترح نظام حكم الفلاسفة، وذهب كارل بوبر بعيدا في نقده باتهامه إياه بأنه شوه أفكاره أستاذ سقراط وخان تعاليمه.»[1]

لقد قدم كارل بوبر في مؤلفه "المجتمع المفتوح وأعداؤه" دحضا شديدا للفيلسوف اليوناني أفلاطون، واعتبر أن ما جاء به أي أفلاطون في الناحية السياسية ساهم في عرقلة تقدم المجتمع، وأكد بوبر أن نظرية الصور الأفلاطونية نظرية وهمية مثالية ساهمت في تفسير الشمولية؛ لأن الأثيني أفلاطون دقق وتمكن من معرفة الدوافع الحقيقية لتحويل أنظمة السلطة من نظام لأخر وهي تتمثل في الطبقية والمنافع المشتركة، لهذا شجع نظام سلطة الفلاسفة لتولي زمام الحكم، ولقد اتهامه بمخالفة آراء معلمه سقراط وخيانته.

« إن المشكلة التي أوقع أفلاطون نفسه فيها، كما يرى بوبر، هي أنه اعتقد بتمكنه من الوصول إلى شكل النظام السياسي الأفضل والأصلح على الإطلاق، ومن ثم بحث عن من يجب أن يحكم، ليتوصل إلى الأهلية الخاصة التي يتمتع بها الفيلسوف للحكم، ونسي أفلاطون انه لا يمكن الكلام عن الأفضل والأصلح، بل في المجال السياسي/الاجتماعي البحث يكون عن النظام السياسي الذي ينطوي على أقل قدر من المساوئ والسلبيات، لأنه لا يوجد نظام أفضل وأصلح على الإطلاق اساسا، ولهذا أوكل بوبر سبب ما وقع فيه أفلاطون إلى اعتداده الزائد بنفسه وبعلمه.»[2]

رأى كارل أن أفلاطون وقع في شراك أفكاره، كون هذا الأخير اعتبر نفسه وصل لحكم سياسي أصح، ومنه تعمق بحثا عن أي فئة قادرة على تولي مسؤولية سلطة الشعب، ليصل لأجدر بهذه المسؤولية ألا وهم الفلاسفة والحكماء، لكنه لا يوجد بتاتا أفضل نظام في الحياة السياسية، فأهمية تكمن في إيجاد سلطة خالية بقدر الإمكان من المساوئ والنقائص، لأنه النظام الممكن غير متحقق،

1- محمد بوجحلة: السياسة والعلم عند كارل بوبر، دراسة تحليلية نقدية للمشروعين السياسي و الابستمولوجي و العلاقة النسقية بينهما في فلسفة كارل بوبر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، إشراف د. سواريت ابن عمر، جامعة وهران، الجزائر، 2010، ص65.

2- محمد هاشم رحمة البطاط: المرتكزات الفكرية السياسية للمجتمع المفتوح عند كارل بوبر، مجلة العلوم السياسية، ع59، العراق، 2020، ص155.

ويعتبر بوبر الدافع الذي حفز أفلاطون للبحث عن أفضلية الأنظمة راجعا لغروره بأفكاره الفلسفية وذاته.

« عرف "كارل بوبر" الديمقراطية في كتابه "خلاصة القرن العشرين "في قوله: "إن الديمقراطية ليست حكم الشعب كما هو رائج ومفهوم خطأ، الديموقراطية هي القدرة على محاكمة الحكومات والمقدرة على منع قيام طاغية باسم شعبية أو أغلبية مهما كانت، فليست الديموقراطية حكم الشعب ولكن منع انعدام الحرية وتجنب ظهور طاغية أو ديكتاتور باسم الأغلبية أو باسم الشعبية، الديموقراطية تقتضى المقدرة على إقالة الحكومات والدفاع عن المعوزين والمعاقين وخصوصا الأطفال وحمايتهم من عنف وجرائم الكبار. »[1]

ربط كارل الديمقراطية بتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث أكد أن الديمقراطية ليست هي حكم الشعب فهو مفهوم خاطئ بقدر ماهية إزاحة للحكومات، وتعمل أي الديمقراطية على المساندة المعوزين والمعاقين والدفاع عليهم ضد أي ظلم أو عنف، مع حماية الأطفال من تجبر الكبار وغطرستهم.

« يرى كارل بوبر أن عبارة حكم الشعب والتي تعني حكم ديمقراطي غير قابلة للتطبيق في الدول الكبرى وأن الديمقراطية التي نشأت مع اليونان يمكن تطبيقها في المدينة الأثينية التي يعرف فيها الناس بعضهم البعض كانت مدينة صغيرة وقليلة العدد، ولذلك كان الحكم فيها يعبر عن إرادة الشعب.

ومنه يستحيل حسب بوبر أن يحكم الشعب الدولة بالمفهوم الحديث، لأن الدولة الحديثة لها عدد كبير من الناس، ولا أحد يعرف الأخر ولن يتمكن العدد الهائل من أن يحدد حقيقة النخبة التي سلمها زمام الحكم.»[2]

يعتبر كارل بوبر أن سلطة الشعب مبنية على الديمقراطية غير ممكنة التجسد في الدول الكبرى، فالديمقراطية المباشرة التي ظهرت في أثينا تحققت بالفعل لأن الناس كانت تجمعهم علاقات فيما بينهم كون اليونان القديمة كانت صغيرة وعدد سكانها قليل، فالحكم هنا يعبر عن إرادة المحكومين.

1- كارل بوبر: خلاصة القرن العشرين، تر: الزاوي بغورة ولخضر مذبوح، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، مصر، 2002، ص13.

2- لطيفة بهلول: الفلسفة السياسية والاجتماعية نحو هندسة عالم أفضل عند كارل بوبر، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2019، ص ص190 .191.

وبالتالي يؤكد بوبر عن استحالة الحكم الديمقراطي في العصر الحديث، لأن دولة اليوم عدد سكانها كثير، فالفرد هنا لا صلة له بالغير، فالكثرة للشعب تجعلهم غير قادرين على اختيار الحكام الذين يتولون مسؤولية دولة بأكملها، فكل واحد يريد حاكم حسب رغبته .

« إن أهم ما في الديموقراطية في رأي بوبر أنها تتيح لجماهير المحكومين فرصة تغيير حكامهم بدون الحاجة إلى العنف، ومن هنا نجد أنه يعرف الديموقراطية بأنها مشروع تأسيسي من شأنه أن يعمل على حل التناقضات القائمة داخل المجتمع من خلال الحوار العقلاني لا من خلال العنف والاكراه. من هنا فإن بوبر لا يدافع عن الديموقراطية باعتبارها خيرا خالصا ولكن باعتبارها خيرا نسبيا.»[1]

لقد أقر ريموند بوبر أن ما يميز الديمقراطية هو أنها وسيلة وأداة في يد المحكومين التي من خلالها يستطيع المواطنين انتخاب ما يريدون من الحكام صالحين لخدمتهم وخدمة دولتهم، وتغيرهم كشكل لتعبير عن رفضهم لهم بطرق سلمية بعيدة عن العنف، والتي تؤدي إلى فوضى داخل الدولة، والانتخاب حق من الحقوق الشرعية التي لابد لحاكم توفرها بشكل عادلا بين رعيته، فدافع بوبر على الديمقراطية راجع كونها خير نسبي وليس نهائي.

- **العدالة عند هابرماس:**

« إتيقا المناقشة لها طابع إجرائي هدفه إعطاء قيمة للمتطلبات المعيارية بواسطة المناقشة، فهي لا تهتم فقط بالمضامين بقدر ما تهتم بالمناقشة العملية ذاتها، أن يحل المشاركون نزاعاتهم بالاتفاق. فإتيقا المناقشة إتيقا ديونتولوجية مستوحاة من الأخلاق الكانطية ذات طابع واجباتي، تهتم بالمسألة الأخلاقية المتعلقة بالعدالة فهي لا تحقق إلا بصورة نزيهة وحيادية، تضمن المصلحة المشتركة للكل.»[2]

تعتبر نظرية أخلاقيات النقاش لهابرماس القائمة على مبدئي الديمقراطية والكونية، فهي نظرية تمكن المتحاورين من حل مشاكلهم بطرق سليمة دون عنف، فأخلاقيات المناقشة هي نظرية مستمدة من أخلاق كانط" الواجب من أجل الواجب"، وهذه الأخيرة أي أخلاقيات المناقشة تولي أهمية بالغة بالعدالة، حيث هي ضمان لتحقيق المصلحة العامة داخل دولة الحق والقانون.

1- أنطوني دي كرسبني و كينيت مينوج: أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، تر: نصار عبد الله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2000، ص84.

2- عابد نورة: مفهوم الحق في الفلسفة المعاصرة . هابرماس أنموذجا، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في الطور تخصص فلسفة عامة، إشراف أنور حمادة، جامعة وهران2، الجزائر، 2016، ص131.

يقول هابرماس: " إن حقوق الإنسان تحمي الاستقلال الخاص للفرد. واستنادا لوجهة النظر الليبرالية الديمقراطية، فإن للأفراد مصالح ما قبل سياسية، ومجموعة من الحقوق التي تحمي حريتهم للسعي وراء تلك المصالح، بما يتوافق مع الحرية المماثلة للآخرين جميعا في السعي وراء مصالحهم. ينظر للحرية هنا باعتبارها فرصة. وتكمن قيمة حريتي في الفرص التي تكفلها لي، والتي يمكنني استغلالها أو تفويتها كيفما أشاء، لا في أي ممارسة فعلية لهذه الحرية".[1]

إن الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس يعتبر أن الهدف الرئيسي لحقوق الإنسان ألا وهو المحافظة على حرية الأفراد، ففي الرؤية الرأسمالية الليبرالية ترى أن الأفراد منافع قبل تولى زمام السلطة، وهذه المنافع مجموعة من المتطلبات والرغبات التي يسعى هؤلاء الأشخاص وصول إليها دون المماس بالاستقلالية الغير. فهذه الأخيرة أي الليبرالية تفتح الفرص أمام الفرد للإبداع والابتكار أشياء جديدة تعبر عن مواهبه الدفينة للخارج، وتسمح له بتعبير عن حريته بكل موضوعية.

« يستخدم هابرماس معنى العدالة ويقصد بها الشرعية Legitimitat فهو يتناولها من خلال نظام سياسي، ويحصر الشرعية في نطاق دولة الدستور الديمقراطية، ولذلك فإنه يقدمها في سياق تركيب الوثاق الداخلي بين الديمقراطية وحقوق الإنسان.»[2]

استعمل الفيلسوف الألماني هابرماس مصطلح العدالة وقصد بها الشرعية وهي منحصرة في النظام السياسي، فالشرعية موجودة في نطاق دولة الديمقراطية، فهو أي هابرماس قدمها في سياق يربط فيه بين الديمقراطية وحقوق الإنسان.

« بخصوص مسألة الديمقراطية يرى هابرماس أنها في حاجة في وقتنا الراهن إلى الفلسفة كفاعل مؤثر في الفضاء العمومي، وكذلك لحسها النقدي، بالرغم من أن الفلسفة والديمقراطية ليس لها نفس الأصل التاريخي. فكل واحد منهما تابع للآخر بنيويا. فالتأثير العمومي للفكر الفلسفي يتطلب الحماية المؤسساتية لحرية التعبير والتواصل، على عكس هذا، فالنقاش الديمقراطي . المهد**دوما . متوقف على يقظة وتدخل هذا الحارس العمومي للعقلانية والمسمى بالفلسفة.»[3]

1- جيمس جوردن فينليسون: يورجن هابرماس مقدمة قصيرة جدا، تر: أحمد محمد الروبي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، مصر، 2015، ص118.

2 ـ أبو النور حمدي أبو النور حسن: يورجين هابرماس" الأخلاق والتواصل"، دار التنوير، لبنان، 2012، ص216.

3- أو دينة سليم: فلسفة التداوليات الصورية وأخلاقيات النقاش عند يورغن هابرماس، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في الفلسفة، إشراف د . لخضر مذبوح، جامعة منتوري، الجزائر، 2008، ص82.

دعا هابرماس إلى ضرورة ربط الديمقراطية في العصر الحالي بالفلسفة؛ باعتبارها أحد المؤثرين في المحيط الخارجي ونقدها الإيجابي القادر على بناء الدولة، بالرغم من كون أن الفلسفة والديمقراطية منفصلان من الناحية التاريخية، وغير أن هذا الجمع بينهما يتطلب حماية لحرية النقد والتعبير عن كل الأفكار بارتياح، فالديمقراطية في خطر إلا أنها في أمان عند صلتها بالعقلانية الفلسفية.

« تستند الديمقراطية المداولاتية أساسا إلى شروط التواصل حيث يمكن افتراض أن المسار السياسي تكون له حظوظ توليد نتائج معقولة لأنه يتم أوسع مدى على نمط تداولي.»[1]

إن الديمقراطية المداولاتية أو التداولية ليورجين هابرماس تقوم على ركائز التواصل حيث تكون لمسار السياسي حظوظ على نوع تداولي على السلطة، فلكل فرد له الحق في تولي السلطة وفي إنشاء حزبه السياسي بكل حرية.

1- خديجة زتيلي: الفلسفة السياسية المعاصرة قضايا واشكاليات، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2014، ص158.

المبحث الثالث: أنواع العدالة

وتنقسم العدالة إلى عدة أقسام وهي :

القسم الأول: العدالة التعويضية :

« أما النوع الآخر من العدل فهو العدل المعوض والوازع، وهو الذي يضبط علاقات الأفراد بينهم سواء في العلاقات الإرادية أم في العلاقات اللاإرادية.» [1]

للعدالة عدة أنواع من بينها العدل التعويضي الذي يهتم بارتباطات الأفراد وصلتهم بما يتناسب المصالح المشتركة أو غير المشتركة في الأخذ والعطاء.

« العدالة التعويضية أو التبادلية: وهي ذاك النوع من العدالة المكمل للعدالة التوزيعية، ولا تبدو فائدتها واضحة إلا بعد تحقق العدالة التوزيعية بالفعل، كما أن الفائدة من العدالة التوزيعية لا تستمد إلا عن طريق العدالة التبادلية أو التعويضية، ويقوم هذا النوع من العدالة على أساس مبدأ المساواة.»[2]

العدالة التعويضية وتسمى أيضا العدالة التبادلية: هي فرع من فروع العدالة التي تأتي متممة للعدالة التوزيعية، فكل من العدالة التعويضية والعدالة التوزيعية متكاملتان من حيث الأهمية، فنفع العدالة التبادلية لا يظهر إلا بعد تمكن العدالة التوزيعية وتطبيقها بشكل صحيح، وهذه الأخيرة أيضا تكمن أهميتها في تحقيق العدالة التعويضية، وهذا الشكل من العدالة يعتمد على التساوي بين الأفراد.

« مصطلح المساواة فيشير إلى حالة التماثل بين الأفراد في المجتمع[3].»

المساواة هي مبدأ من مبادئ العدالة، حيث تكون فيها جميع الفئات الاجتماعية تتمتع بكل الحقوق والحريات دون تمييز، سواء باللون أو الجنس أو المستوى الاجتماعي أو الأصل.

1- أرسطو طاليس: علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، تر: أحمد لطفي السيد، دار الكتب المصرية، ج2، مصر، 1924، ص72.

2- مصطفى النشار ومحمد ممدوح عبد المجيد: فلسفة القانون وإشكالياتها، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2018، ص122.

3- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان للنشر، لبنان، 1982، ص136.

« المساواة بالمفهوم البرجوازي تعني المساواة بين المواطنين أمام القانون، بينما يبقى الاستغلال والتفاوت بين أفراد الشعب دون مساس. أما الماركسية فترى أن المساواة الاقتصادية والثقافية مستحيلة بدون إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتصفية الطبقات المستغلة[1].»

إن العدالة التعويضية أو التبادلية: هي التساوي بين أفراد المجتمع في العطاء والأخذ دون إكراه أو إجبار أو في سيطرة فرد على وسائل الإنتاج، كما فعلت الرأسمالية حيث سعت لخدمة مصالحها الشخصية، وأكدت الماركسية أن المساواة الاقتصادية والثقافية لا تستطيع تحقق دون إلغاءها للملكية الفردية للوسائل الإنتاج.

القسم الثاني: العدالة الاقتصادية أو العدل الاقتصادي:

« ويقصد به استقرار الإنسان في رزقه وغذائه، ولكي يعيش أمنا على غدائه ويحيا حياة كريمة بعيدا عن الفقر والجوع، فيملك غدائه عن طريق سعيه في طلب رزقه حتى يحصل له الأمان.»[2]

العدالة الاقتصادية أو العدل الاقتصادي: ونعني به بقاء الإنسان ودوامه في مأكله وعطائه، وهذا حتى يتمكن الإنسان من أن يحيا حياة مطمئنة بعيدة كل البعد عن كل أشكال الحرمان والمعاناة، وهذا يأتي إلا عن طريق عمله الجيد واجتهاده في كسب قوته ليحصل على كل ما يحتاجه دون أن يعتمد على الغير، وهذا الأخير يسعى وراء رغباته فقط، وبالتالي يتمكن من الحصول على أمنه وغدائه بكل راحة.

القسم الثالث: العدالة الاجتماعية:

« بأنها تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية.»[3]

1- م. رونتال وب . يودين: الموسوعة الفلسفية، تر: سمير كرم، دار الطليعة للنشر، لبنان، 1985، ص447.

2- د. عبد الباري حمدان سليمان: مؤتمر الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، كلية الحقوق، مصر، 2018، ص6.

3- إبراهيم العيسوي: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، لبنان، 2014، ص14.

العدالة الاجتماعية هي وضعية بعيدة كل البعد عن كل أشكال الجور والمعاناة والإقصاء الاجتماعي في الحياة السياسية والاقتصادية وحتى العملية، والعنصرية بين المذاهب والفئات الاجتماعية، وتمنع أفراد المجتمع من توزيع الثروات أوفي تولي السلطة بأنفسهم، حيث يمتاز فهذه العدالة بكافة الحقوق في شتى مجالات الحياة بالتساوي دون تفريق أو تميز أحد عن الآخر، وبالتالي ارتياح الجميع وتؤكدهم من الوصول إلى كل حقوقهم، ومنه الإحساس بالعدل والتعاون والإيثار الاجتماعي بين كافة الناس.

لقوله تعالى :﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ..﴾.[1]

« العدالة الاجتماعية قضية معقدة، طالت كثيرا رحلة البحث عن معان وتفاسير لها، فهي كلمة تعني في اللغة الاستواء وغياب الجور في المعاملات، وفي رحلتها عبر أفكار الفلاسفة حملت معاني مختلفة، فشملت مفهوم الفضيلة عند أرسطو واعتبرها الفلاسفة وعلماء الاجتماع والاقتصاديين تعني المساواة الكاملة بين الناس في الحقوق والواجبات كذلك[2].»

إن العدالة الاجتماعية هي نظام اجتماعي يهدف لإزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع، وتسعى لتحقيق عادلا للحقوق الاجتماعية من حق المواطنين في العلاج والتعليم والرفاه الاجتماعي وتسمى ايضا بالعدالة المدنية .

مفهوم العدالة الاجتماعية :

« العدالة الاجتماعية هي تخفيض مشكلة الفوارق بين الطبقات، وتوزيع الموارد على طبقات اجتماعية معينة، عن طريق رعاية الفقراء والمساكين وتأمين الكثير من متطلباتهم، حيث أن من أهداف التنمية في الإسلام أن تكون زيادة الإنتاج مقترنة بعدالة التوزيع، وأن تتقارب مستويات المعيشة بين الناس، حيث تذوب الفروق بين الفئات والطبقات الاجتماعية مما يعمل على إتاحة جوا من الأمن والطمأنينة بين أفراد المجتمع ويزول معه ما يكون قد ترتب في النفوس من حقد أو حسد بين الأفراد.»[3]

1- سورة المائدة: الآية2.

2- ريم عبد الحليم: ألف باء العدالة الاجتماعية، دار المرايا لإنتاج الثقافي، ط1، مصر، 2018، ص ص7. 8.

3- أسمهان طلحي: فلسفة العدالة الاجتماعية، المرجع السابق، ص237.

إن العدالة الاجتماعية هي نوع من أنواع العدالة التي تقوم على استبعاد الفوارق والاختلافات بين طبقات المجتمع، وتوزيع الموارد والثروات بين أفرادها بصفة متساوية ومنصفة بينهم، وخاصة طبقة الفقراء من خلال رعايتهم وتحقيق كل متطلباتهم حتى تزول كل الفروق بين فئات المجتمع الواحد مما يؤدي إلى طمأنينة وراحة الأفراد لأنهم يدركون أن حقوقهم محفوظة مما يترتب عليه القضاء على الحقد والحسد بين الأفراد، ويؤدي إلى تحقيق الأمن، وسعي كل الأفراد إلى القيام بواجباتهم اتجاه أمتهم ودولتهم، وهذا ما يولد الازدهار والتمدن.

القسم الرابع: العدالة القانونية:

« التي تركز على ما يدين به الأفراد للمجتمع .»[1]

إن العدالة القانونية تعتمد على ما يحققه الأفراد اتجاه وطنهم من خلال احترام قوانين بلدانهم، وعدم المساس بهذه القوانين والامتثال لها.

« العدالة هي حكم القانون، المعروف جيدا تصوير العدالة بصورة المرأة المغمضة العينين أو العمياء وأمامها ميزان تزن به بدقة تصرفات الناس تحقيقا للعدالة، فالعدالة القضائية تقوم على المساواة أمام القانون، يشتغل المفكرون منذ عقود وعقود بكيفية ارتقاء العدالة وحكم القانون إلى الإنصاف والخير العام.»[2]

العدالة القانونية هي من أنواع العدالة التي تقوم على حكم القوانين بميزان عادلا دون ظلم أحد، فالجميع متساوون أمام القانون، فالقانون يطبق بالتساوي على الجميع، ومنه فإن القانون لا يميز بين الغني والفقير، فالمحاكم تعتبر مكون أساسي للعدالة القانونية، لقد سعى الباحثون والفلاسفة منذ عقود لتحويل حكم القانون وارتقاء بالعدالة إلى مصاف الخير العام للجميع دون استثناء.

1- محمد زكي ابو النصر: العدالة الاجتماعية حلم يقظة في مجتمع الاقصاء، دار الفيروز للنشر، ط1، مصر، 2016، ص350.

2- رضوان السيد: العدالة والقانون والإنصاف والانتقام، جريدة العرب الدولية، ع15354، السعودية، 2020، ص1.

القسم الخامس: العدالة السياسية أو العدل السياسي :

« يلاحظ أن العدل السياسي يتعلق بممارسة السلطة وحيث أن الحاكم يستمد سلطاته من مصادر التشريع الإسلامي الأصلية فعلي الرعية(الشعب) الطاعة والامتثال لأوامره.»[1]

إن العدل السياسي مرتبط أساسا بالحكم، فالحاكم يعتمد في حكمه لدولته على مرجعيات دينية وهي القرآن الكريم والسنة النبوية خاصة في الدولة الإسلامية، لكن لابد على أفراد الدولة الخضوع وطاعة أوامر هذا الخليفة دون مخالفة ما جاء به الله عز وجل.

لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾.[2]

القسم السادس: العدالة الانتقالية:

« هي مجموعة من الأليات القضائية وغير القضائية التي تستخدم في مجتمع معين، وتم تطبيقها من أجل معالجة ما تم وراثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من أجل تحقيق العدالة في فترة انتقالية، بهدف الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة التوافق.»[3]

إن العدالة الانتقالية هي نوع من أنواع العدالة التي تقوم على الاعتماد على القضاء لتعويض ومنح الأفراد مقابل مادي أو معنوي، يحفظ كرامة الأفراد وحقوقهم من الضياع وفقدان احترامهم بسبب الانتهاك الجائر، لذلك وجوب وضع قوانين صارمة من طرف الدولة التي تتمثل كهيئة سياسية تسعى لإعطاء كل ذي حق حقه.

القسم السابع: العدالة التوزيعية:

« هي عدالة الحكم، أي بعبارة أخرى فعل تحديد ما هو عادل، حيث إنه، إذ يملك ثقة الذين جعلوه حكما، إذا كان أهلا لهذه الثقة قبل إنه يوزع لكل إنسان ما هو له: وهذا في حقيقة هو التوزيع العادل، وقد

1- د. سر الختم عثمان إدريس: العدالة الجنائية(المفهوم . الأزمة . الأسباب . سبل العلاج)، مجلة الشريعة و القانون، ع 32، السودان، 2018، ص342.

2- سورة النساء: الآية 59.

3- عبدالعزيز عليوي عبد: العدالة الانتقالية واثرها في تعزيز التعايش السلمي في العراق، مجلة دراسات دولية، ع 81، العراق، ص117.

يدعى . وإن لم يكن بالمعنى الصحيح . عدالة توزيعية، ولكن الأصح أن يدعى إنصافا، وهو أيضا من قوانين الطبيعة.»[1]

العدالة التوزيعية :

هي تقوم على التركيز على ما هو عادل، وهذا يتجسد في الحاكم الذي يتمتع بثقة رعيته، لكونه يملك صفات مكنته من تولى زمام الملك قبل أن يقسم ما يستحقه كل فرد من شعبه، وهذا هو بالفعل ما يسمى بالتوزيع العادل أي العدالة التوزيعية ويمكن أن نطلق عليها اسم "الإنصاف" وهو قانون من قوانين الطبيعة كون هذه الأخيرة خلقت أفراد أقوياء وأذكياء وأصحاء ومن جهة أخرى أنتجت فئات ضعفاء وأغبياء ومرضى.

المبحث الرابع: مبادئ العدالة ومرتكزاتها

أ ــ القانون يجسد مبادئ العدالة:

« المفروض نظريا ان يجسد القانون مبادئ العدالة والإنصاف بحيث يكون الجميع كلا واحدا، ولكن الحقيقة هي غير ذلك سواء في مجال القانون الداخلي أو الدولي بحيث من الممكن أن ينفصل القانون عن العدالة ويسير كل منهما بمعزل عن الآخر بسبب اختلاف المصالح التي يحميانها: العدالة قيمة مطلقة تحاول الوصول إلى "ما يجب أن يكون" وأما القانون المكتوب فهو "واقعي" يحاول حماية استقرار الحال على ماهي عليه ولو كان ذلك على حساب العدالة أحيانا.»[2]

إن القانون دائما ما كان مرتبط بتحقيق أسس العدالة حتى يتمكن جميع أفراد المجتمع من ضمان حقوقهم في شتى مجالات الحياة من الناحية النظرية، لكن من الناحية التطبيقية نجد أن كل من العدالة والقانون منفصلان عن بعضهم البعض، خاصة في دورهما في الحياة، فالعدالة تسعى إلى ما يجب أن يكون عكس القانون الذي يبحث في ما هو كائن، ومنه فالقانون يهتم دائما بتأمين سلامة الناس والحفاظ على أمن البلاد واستقرارها وحتى لو كان ذلك ضد تطبيق العدالة في الواقع.

1- توماس هويز : اللقياثان، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر: ديانا حرب وبشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث(الكلمة)، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص157.

2- حنا عيسى: القانون يجسد مبادئ العدالة والإنصاف، مقالات فلسطيننا، ع7221، لبنان، 2016، ص1.

ب ـ مرتكزات العدالة:

- **التكافؤ في الفرص:**

« مبدأ تكافؤ الفرص بالمعنى البسيط يشير إلى التساوي بين جميع أفراد المجتمع في المجالات المختلفة، في مجال التعليم والعمل وغيرها من مجالات الحياة المختلفة، وتكافؤ الفرص في المجتمع هو أحد الوسائل التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الهوة بين كافة أطياف وفئات المجتمع.»[1] **يعتبر تكافؤ الفرص مبدأ من مبادئ ومرتكزات العدالة قائم على التساوي بين الجميع في شتى المجالات سواء في العمل أو في التعليم أو في العلاج وغيرها، فتكافؤ الفرص أداة من أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية ويعمل على القضاء نهائيا على الطبقية.**

- **التوزيع العادل للموارد والأعباء:**

« يتم من خلال التوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال نظام الاجور والدعم والتحولات ودعم الخدمات العامة، وبالذات الخدمات الصحية والتعليمية.»[2]

1- أحمد عدنان عزيز وعلياء محمد طارش: العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر: جون رولز وويل كيمليكا أنموذجا، مجلة العلوم السياسية، ع54، العراق، 2018، ص254.

2- المجلة نفسها، ص254.

*تجدر بنا الإشارة إلى أن المساواة والحرية يعتبران من أسس العدالة، فقد تباينت مواقف بين الفلاسفة والمفكرين، فهناك فلاسفة أخذوا بالمساواة كمبدأ من مبادئ العدالة نذكر منها الاشتراكية، يقوم المذهب الاشتراكي في نظرته للمساواة على رفض مفهوم المساواة القانونية التي يطرحها المذهب الفردي، ويرى بوجوب المساواة الاقتصادية أو الواقعية، وهذه الأخيرة لا تتحقق في رأيهم إلا بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل وتصفية الطبقات المستغلة(أصحاب رؤوس الأموال) والوصول إلى المجتمع الشيوعي حيث كل شيء مشاع بين الأفراد.(**ينظر إلى بن زيد فاطنة:** صور المساواة بين الرجل والمرأة في قانون الأسرة الجزائري دراسة مقارنة مع الشريعة الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، إشراف المصري مبروك، جامعة أدرار، الجزائر، 2009، ص ص15 . 16.) والفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو، نظر روسو إلى المجتمع الذي من حوله لم ير مساواة لا في مستوى الحقوق ولا في مستوى الواقع، كتب كتاب عن تصوره لمنزلة البشرية وهو "خطاب في أصل وأسس اللامساواة بين البشر"، فخلص في نهاية مؤلفه العقد الاجتماعي إلى القول بضرورة المساواة الصارمة أمام القانون. يقول: "يفضي العقد الاجتماعي إلى إرساء نوع من المساواة بين المواطنين إلى حد يجعلهم يقبلون جميعا الالتزام بالشروط نفسها وأن يتمتع جمعيهم بالحقوق نفسها".(**ينظر إلى تزفيتان تودوروف:** روح الأنوار، تعريب: حافظ قويعة، دار توبقال للنشر، ط1، المغرب ،2007، ص ص 110.109.) وعلى الخلاف نجد مفكرين اعتبروا أن الحرية مرتكز من مرتكزات العدالة ونجد الرأسمالية، حيث تعتبر الليبرالية مذهب فكري يركز على الحرية الفردية، ويرى وجوب احترام استقلال الأفراد، ويعتقد أن الوظيفة الأساسية للدولة هي حماية حريات الأفراد مثل حرية التعبير والتفكير والملكية الخاصة والحريات الشخصية وغيرها.(**ينظر إلى طلال حامد خليل:** المرتكزات الفكرية الليبرالية، دراسة نقدية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع15، الجزائر، 2016، ص156.) والفيلسوف الوجودي جون بورل سارتر، الحرية عند جان بول

التوزيع العادل لثروات بين أفراد المجتمع من بين مرتكزات العدالة وأهم مبادئها من خلال مبدأ التشارك العادل بين الجميع من خلال إعطاء الأجور بالتساوي، وما هو حق للفرد وتوزيع الخدمات سواء الصحية والتعليمية والثقافية بالتساوي دون تفرقة، فلكل فرد حق في العلاج وفي التعليم والسكن والعمل دون تحيز لفئة على أخرى.

- **المساواة:**

« تعد المساواة من أهم مرتكزات العدالة، إذ تؤدي إلى إزالة التمايز بين الطبقات الأمر الذي يقود إلى المزيد من الحرية والمساواة بين الناس .»[1]

إن المساواة هي من أبرز أسس العدالة ومبادئها، فالمساواة تسعى إلى القضاء على الهوة بين الغني والفقير والطبقية بين فئات المجتمع مما يؤدي إلى التساوي ومعادلة بين الرعية، وهذا ما يقود إلى المزيد من التحرر من القيود والعمل على تحقق العدالة الاجتماعية.

- **الحرية:**

تعريف أندري لالاند:

« الإنسان الحر هو إنسان ليس عبدا أو سجينا، ذلك أن الحرية هي الحالة التي يكون عليها ذاك الذي يفعل ما يريد، وليس ما يريده شخص آخر غيره، إنها تعني غياب الإكراه الخارجي.»[2]

الحرية من مرتكزات العدالة من خلال حرية الاختيار ما نسعى إليه فلا يمكن لأي فردأن تكون له حقوق وهو عبدا أو مقيد، فالحقوق تتطلب حرية الأفراد وجميع الفئات، حتى تسعى لمطالبة بجميع حقوقها دون منع من أي فئة مهما كانت، الإنسان الحر هو ذلك الإنسان طليق دون قيود أو أي إجبار من أي جهة خارجية كانت.

سارتر حرية ملتزمة، بمعنى أن الفرد يجد نفسه أثناء قيامه بالفعل الحر، ملتحما بمواقف معينة، أما عند سارتر فالحرية ممارسة أولا وقبل كل شيء، وهي لا تملك إلا أن تكون ممارسة لأنها لا تقوم إلا في قلب المواقف ومن خلالها، وهي بهذا المعنى حرية **متلزمة (ينظر إلى كامل محمد عويضة محمد:** جان بول سارتر، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1993، ص30.)

1- أحمد عدنان عزيز وعلياء محمد طارش: العدالة في الفكر الغربي المعاصر: جون رولز وويل كيمليكا أنموذجا، المجلة السابقة، ص255.

2- محمد الهلالي وعزيز لزرق: الحرية، دار توبقال للنشر، ط1، المغرب، 2009، ص9.

خلاصة:

وصفوة القول أن العدالة تعتبر من أهم المطالب التي يسعى كل فرد إلى بلوغها في مختلف مجالات الحياة سواء الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والعلمية، فالعدل من أبرز مرتكزات التي تهدف الدولة لوصول إليها حتى تحقق الانسجام والوحدة داخل دولة القانون والحق، التي تعمل الدول على تجسيدها على أرض الواقع حتى يتسنى لأفرادها تحقيق كل حقوقهم، وبالتالي الوصول إلى خدمة المصلحة العامة للشعوب ومنه بناء مجتمع متماسك بعيد كل البعد عن النزاعات والحروب يسعى وراء تلبية حقوقهم الضرورية كحق في الحياة في ظل دولة تحقق العدالة لكل أفرادها.

نستنتج من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل ما يلي:

- إن مفهوم العدالة سواء من الناحية اللغوية والاصطلاحية فهو إعطاء كل ذي حق حقه دون نقصان أو زيادة، ما أريده من العدالة هو مماثل لما يريده الغير داخل المجتمع.
- إن العدالة عبر مختلف العصور تختلف من فيلسوف إلى آخر غير أنهم يتشاركون في كون العدالة تسعى لتحقيق المساواة وتضمن الحقوق نفسها لكل فرد من أفراد المجتمع.
- للعدالة أشكال مختلفة تتمثل في العدالة التعويضية والعدالة الاجتماعية والعدالة التوزيعية والعدالة القانونية والعدالة السياسية والانتقالية.
- العدالة ترتكز على أربعة أسس ومبادئ رئيسية وهي: تكافؤ الفرص وتوزيع العادل للموارد والحرية والمساواة.

الفصل الثاني:

مشروع العدالة عند مايكل ساندل

الفصل الثاني: مشروع العدالة عند مايكل ساندل

- المبحث الأول: مايكل ساندل الإنسان والمفكر
- المبحث الثاني: مفهوم العدالة وفروعها عند مايكل ساندل
- المبحث الثالث: مناهج ومذاهب العدالة عند ساندل
- المبحث الرابع : العدالة تحت مجهر السياسي مايكل ساندل

توطئة:

ليس من شك أن نظرية العدالة قد عرفت تباين بين الفلاسفة بداية بالعصر اليوناني مع أفلاطون وأرسطو، إذ حاول أفلاطون صياغة جديدة لمفهوم العدل انطلاقا من معايير ومبادئ ثابتة ومطلقة دون الخروج عن دولته المثالية، وفي المقابل عرفت نظرة أرسطو طاليس رؤية مغايرة واقعية مؤكدا على ضرورة ربط العدالة بالاستحقاق الأخلاقي أما في العصر الوسيط عند أوغسطين فقد صبغ مفهوم العدالة بصبغة دينية روحية انطلاقا من التعاليم المسيحية من خلال كبح الشهوات والتوجه إلى محبة الله، أما في العصر الإسلامي نجد أن الفارابي اعتبر أن الاجتماع بين بنى البشر وتعاونهم يؤدي للوصول إلى فضيلة العدالة وعكس ما نجده لدى ابن خلدون الذي أقر أن العدل أساس الملك ، فانقلبت الموازين في العصر الحديث معلنا مونتسكيو أن السبب وراء اهتمامه بالعدالة راجعا لعدم كفاية القوانين و بينما الفيلسوف الفرنسي روسو يرى أن العدالة مرتبطة ارتباطا كبيرا بحرية الإنسان في الحالة الطبيعية مؤكدا أن العدل الإلهي مصدره الله عز وجل لكن كل هذا تغير بتغير العصر المعاصر فنجد أن المفكرين المعاصرين أبرزهم: كارل بوبر يخلص إلى الديمقراطية التي تنتج عنها العدالة و يورغن هابرماس يؤكد أن نظريته التواصلية تؤدي إلى تحقق العدالة ومتصل بالديمقراطية، وصولا إلى الراهن برزت في الأفق العديد من النظريات نذكر منها النظرية الرولزية تحت شعار العدالة كإنصاف، فقد ظهر المفكر والفيلسوف الأمريكي مايكل ساندل، وبرز اهتمامه جليا بالبحث عن العدالة، وهذا ما اشتهر به ساندل في محاضراته ومؤلفاته حول "مفهوم العدالة "، فالعدالة قد شغلت كل فكر فيلسوفنا مايكل ساندل الذي عرف بنقده لجون رولز، وبالتالي يعتبر مايكل ساندل من أهم المفكرين السياسيين المعاصرين، و أحد أهم أساتذة جامعة هارفاد الأمريكية، فالعدالة تعتبر من أهم المسائل التي يسعى إليها كل إنسان مهما اختلفت أفكاره و أراءه، وهذا ما نجده عند المفكر السياسي مايكل ساندل الذي تفرد عن غيره من الفلاسفة كونه جعل من العدالة مساقات يتم تدرسيها في جامعة هارفاد، ومن نطرح التساؤلات التالية ألا وهي:

- **من هو المفكر والفيلسوف الأمريكي مايكل ساندل؟**
- **ماهي أبرز أنواع العدالة التي نادى بها ساندل؟**
- **ماهي أهم مناهج ومذاهب العدالة لدى ساندل؟**
- **كيف بنيت الرؤية الساندالية مفهوم العدالة؟**

المبحث الأول: مايكل ساندل الإنسان والمفكر

أ ـ نشأة مايكل ساندل

« مايكل جوستيس ساندل "Michael J.Sandel "، ولد في الخامس من مارس عام 1953 في مينوبوليس، Minneapolis مينوسوتا لعائلة يهودية، في عام 1975 تخرج في جامعة "براونديه"، وفي عام1981 حصل على الدكتوراة من كلية "باليول"، اكسفورد"Oxford"، من خلال منحة " رودس التعليمية"، وفي عام1980 بدأ تدريس الفلسفة السياسية المعاصرة بجامعة "هارفارد"، وفي عام1982 نشر كتاب(الليبرالية وحدود العدالة)، وفي عام 1985 استلم جائزة التدريس مع مرتبة الشرف من هارفارد ـ رادكليف، وفي عام1999 أصبح أستاذا في جامعة هارفارد.»[1]

مايكل ساندل من مواليد 5 مارس1953 في مدينة مينوبوليس التي تقع في ولاية مينوسوتا، لعائلة ذات أصل يهودي، تخرج ساندل من جامعة براونديه في عام1975م، ثم تحصل على الدكتوراه من طرف كلية " باليول" من خلال منحة تم منحها من قبل رودس التعليمية، عام1980 بدأ في تدريس الفلسفة السياسية المعاصرة بجامعة هارفارد الأمريكية، ثم نشر بعد سنتين بعدما بعد تدريس استطاع نشر كتابه "الليبرالية وحدود العدالة"، استلم جائزة التدريس مع مرتبة الشرف من طرف جامعة هارفارد من سنة1985، ثم أصبح بعدها أستاذا في جامعة هارفارد الأمريكية.

« يعد مايكل ساندل(Michael Sandel) واحدا من الأسماء الثقيلة في الأوساط الفكرية الغربية، فيلسوف وسياسي أمريكي وأستاذ في جامعة هارفارد، اشتهر بنقده للمفكر جون راولز؛ أحد مؤسسي تيار الليبرالية الاجتماعية، والفيلسوف الأكثر أهمية في القرن العشرين، أضفى ذلك مسحة خاصة على ما يطرح ساندل من آراء في محاضراته(سلسلة شهيرة عن العدالة بجامعة هارفارد)، وأفكار في مؤلفاته "الفلسفة العامة: محاولة في تخليق السياسية"2005، "العدالة ما الجدير أن يعمل به؟"2010، "ما لن لا تشتريه النقود"2012.»[2]

1- د. جمال رجب سيدبي وسامية عبد الرحمن محمد: العدالة بوصفها قانونا أخلاقيا عندMicheal Sandel، المجلة العلمية المحكمة، ع 20، كلية الآداب، جامعة السويس، مصر، 2020، ص27.

2- محمد طيفوري: سوق اجتماعية كل شيء للبيع حتى القيم والعلاقات، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، ع1، المغرب، 2018، ص1.

يعتبر مايكل ساندل من الأسماء الثقيلة في الحضارة الغربية المفكرة، حيث يعد فيلسوف وسياسي أمريكي أي مايكل ساندل وأستاذ في جامعة هارفارد الأمريكية، اشتهر بنقد للمفكر جون راولز، أحد مؤسسي تيار الليبرالية الاجتماعية والفيلسوف الأكثر أهمية في القرن العشرين، ومن أبرز مؤلفاته ومحاضراته نذكر: سلسلة شهيرة عن العدالة بجامعة هارفارد، الفلسفة العامة: محاولة في تخليق السياسية، العدالة ما الجدير أن يعمل؟، ما لن تشتريه النقود.

« حصل على الدكتوراة من كلية باليول جامعة أكسفورد1981 درس تحت إشراف تشارلز تايلور و رونالد دوركين.

بدأ تدريس الفلسفة السياسية المعاصرة في جامعة هارفارد عام 1980 وفي1985 حصل على جائزة هارفارد رادكليف لتميزه في التدريس، وفي 1998 أعطى محاضرات تانر tannerعن القيم والحقوق الإنسانية في جامعة أكسفورد، وأصبح أستاذا في جامعة هارفارد عام 1999 .»[1]

***تشارلز تايلور** هو فيلسوف كندي من مدينة كيبك يتقن اللغتين الفرنسية والأنكليزية، ولد عام 1931 وهو أيضا سياسي ملتزم فقد كان عام1960مرشح الحزب الديمقراطي الجديد للانتخابات الفيدرالية، وهو من السياسيين الذين يحظون بشعبية كبيرة في كيبك. يعود تاريخ نضاليته إلى سنوات دراسته. انضم تايلور في جامعة أوكسفورد إلى اليسار الجديد، ومن أعماله نذكر: "شرح السلوك "وهيغل و"المجتمع الحديث" و"التعددية الثقافية: دراسة سياسة الاعتراف" و"التخيلات الإجتماعية الحديثة" و"العلمانية وحرية الضمير"(**ينظر إلى سيلين سباكتر:** تشارلز تايلور حكاية الذات، والنشأة، والأطروحة الفلسفية، تر: رشا مرتضى، مجلة الاستغراب، ع2، لبنان، 2016، ص ص 231 .233.)

* **رونالد دوركين (1931.2013)** يعد من أبرز الفلاسفة المعاصرين في القرن العشرين والذي له إسهامات متعددة في كثير من المجالات أبرزها: فلسفة السياسة، فلسفة القانون، ويعد دوركين أحد مفكري ما بعد الحداثة، ومن هنا فإن أهم ما يميز دوركين بوصفه أحد هؤلاء المفكرين هو التأكيد على أن الواقع السياسي ليس ثابتا وإنما متغير ومتطور.(**ينظر إلى هبة البدوي محمد:** جدلية العلاقة بين الحرية والمساواة في فكر رونالد دوركين السياسي، المجلة السابقة، ص253.)

1- محمد على عبد الفتاح على: مفهوم العدالة في فلسفة مايكل ساندل السياسية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في الآداب، إشراف د. ابراهيم طلبه سلكها ود. عادل عبد السميع عوض، فلسفة حديثة ومعاصرة، قسم الفلسفة، جامعة المنصورة، 2016، ص10.

* **المدرسة الروابطية:** هي فلسفة سياسة واجتماعية تعود جذورها إلى العصر المسيحي وكذلك في كتابات فابين وإدموند بيرك. فقد ظهر هذا المفهوم في القرن التاسع عشر ليشير إلى الاشتراكية المثالية. وترفض هذه الفلسفة افتراض مركزية الفرد، وتؤكد على أهمية المجتمع في تحقيق الخير العام، وفي العقود الأخيرة، ظهر تياران للمدرسة الروابطية، وهما: الروابطية الأكاديمية في ثمانينيات القرن العشرين، و الروابطية السياسية في تسعينيات القرن العشرين، ركزت الأولى على دراسة الجانب الاجتماعي للفرد، والثانية على أن كلا من المصالح الفردية والخير العام مصدر تشكيل منظومة القيم في المجتمع.

لقد تحصل ساندل على الدكتوراه من جامعة أكسفورد كلية باليول عام 1981، درس تحت إشراف كل من تشارلز تايلور ورونالد دوركين.

عمل مايكل ساندل أولا كمدرس للفلسفة السياسية المعاصرة في جامعة هارفارد سنة 1980، ثم فاز ساندل بجائزة هارفارد رادكليف لتألقه في مجال التعليم عام1985، قد قدم محاضرات تانر وهي محاضرات عن القيم والحقوق الإنسانية في جامعة أكسفورد، عام 1999 تمكن من ترقية ليصبح أستاذا.

ب ـ الاتجاه النظري لمايكل ساندل:

« يمكن تصنيف الأطروحة النظرية لمايكل ساندل في إطار الفلسفة الأخلاقية، يمكن تأريخ الأطروحة النظرية لمايكل ساندل في المدرسة الروابطية رجوعا إلى عام1982بصدور كتابه" الليبرالية وحدود العدالةLiberalism and the Limits of Justice"، الذي خصصه بالأساس للرد على كتاب رولز" نظرية العدالةA Theory Of Justice"و الذي أصدر طبعة ثانية له عام 1988 للرد على كتاب رولز" الليبرالية السياسية Political liberalism .»[1]

تتدرج أطروحة مايكل ساندل في إطار فلسفة الأخلاق، يتم تبويب الأطروحة النظرية لمايكل ضمن إطار المدرسة الروابطية من خلال العودة إلى سنة 1982 بعد صدور كتاب مايكل ساندل وهو " الليبرالية وحدود العدالة" لنقد أساس كتاب رولز ألا وهو "نظرية العدالة" والذي أصدر له طبعة ثانية عام1988 لنقد لاذع لكتاب رولز" الليبرالية السياسية".

ج ـ مؤلفاته:

« مايكل ساندل الذي أثار في كتاباته مسألة "الحدود الأخلاقية" لوظيفة "السوق" وما يسببه "الطمع في الربح "من عدوان على هذه الحدود، وخلص إلى أن من الواجب ضبط دور السوق في المجتمع بحيث لا يتاح ل"ممارسات السوق "أن تنقذ من الحدود الأخلاقية للسوق إلى الفضاءات الاجتماعية خارج هذه الحدود، بما في ذلك الاتجار والكسب الخاص من السلع العامة، والمغالاة في

وقد ظهرت في ثمانينيات القرن العشرين ردا على نظرية جون رولز عن العدالة باعتبارها لم تول أهمية لدور الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، ومن أهم مفكريها ألا سدير ماكنتاير، ومايكل ساندل وتشارلز تايلور ومايكل والزر.(**ينظر إلى مي أسامة شلقامي:** جدلية العلاقة بين الحق والخير العام في الفلسفة الغربية والافريقية، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الإمارات، 2018، ص ص 5 ـ 4.)

1- مي أسامة شلقامي: جدلية العلاقة بين الحق والخير العام في الفلسفة الغربية و الافريقية، مرجع سابق، ص5.

وضع حوافز الربح في غير موضعها من النشاط الاجتماعي. يعرض ساندل في كتابه What Money Can‘t Buy(ما الذي لا يمكن شراؤه بالمال) طغيان لقيم السوق في صورة "تسليع ."»[1]

إن مايكل ساندل يثير في جميع مؤلفاته إشكالية "الأخلاق" لعمل السوق، فكل عامل يسعى وراء مصالحه، وهذه الأخيرة هي السبب الرئيسي في القضاء على الممارسات في الاقتصاد، دعا ساندل إلى أهمية إعادة النظر في المعايير والشروط لتنظيم قانون العرض والطلب وعدم السماح له بتحقيق منافع إلا في حدود المعقول، خاصة في التجارة والاستثمار، وهذا ما نجده في كتابه "ما الذي لا يمكن شراؤه بالمال" وهذا راجعا لتغلب قانون الطلب والعرض في السلع.

***ومن أهم مؤلفات ساندل:**

- كتابLiberalism amd Limits of Justice, Cambridge ، University press,(March28,1998)، والذي تم ترجمته من قبل محمد هناد عام(2009)، ويعتبر هذا الكتاب الوحيد الذي تم ترجمته للغة العربية، والذي قدم فيه ساندل نقدا لاذعا لليبرالية من وعلى رأسهم نظرية العدالة عند جون رولز.
- كتاب «لعنة الديمقراطية" Democray’s Discontent : America in Search of a Public Philosophy.Cambridge,Mass : Belknap Press of Harvard University Press 1988.، ويعد هذا الكتاب إسهاما لتحقيق العدالة السياسية والاقتصادية.
- كتاب " الفلسفة العامة" Public philosophy: Essays on Morality in Politics.Cambridge, Mass : Harvard UniversityPress.2005.، وهي عبارة عن عدة مقالات لساندل بحثا منه عن إيجاد فلسفة عامة.
- كتاب "القضية ضد الكمال، الأخلاق في عصر الهندسة الوراثية" The Case Against Perfection : Ethics in the Age of Genetice Engineering.Cambrige, Mass : Belknap Press of Harvard UniversityPress.2007، وينتقد ساندل فيه الهندسة الوراثية التي تجديد الطبيعة لخدمة أغراضنا وإشباع رغباتنا.
- كتاب "العدالة قارئ" Justice : A Reader. Oxford New York : Oxford University Press.2007، ويقدم فيه ساندل قراءات للعدالة.

1- طاهر حمدي كنعان: عنجهية السوق أو تهديد قيم السوق قيم المجتمع، مجلة تبين، ع5/17، لبنان، 2016، ص158.

- كتاب "العدالة، ما هو الشيء الصحيح الواجب فعله" Justice : What's the Right Thing to Do ?Farrar, Straus and Giroux,(September15,2009)، ويناقش ساندل في هذا الكتاب الآراء الثلاثة حول مفهوم العدالة التوزيعية.
- كتاب "ما لا يمكن أن يشتريه المال، الحدود الأخلاقية للأسواق"، What Money Can't Buy The Moral Limits of Markets, Farrar, Straus and Giroux,(April 24,2012).[1]

للفليسوف الأمريكي ساندل عدة كتب التي كتابها هذا الأخير بالإنجليزية وهي :

- **الكتاب الأول هو " كتاب العدالة وحدود الليبرالية" الذي ترجمه محمد هناد وفيه يقدم ساندل انتقد شديد اللهجة لليبرالية خاصة نظرية العدالة كإنصاف لجون رولز.**
- **الكتاب الثاني هو "كتاب لعنة الديمقراطية" ويعتبر هذا الكتاب تجسيد للعدالة السياسية والاقتصادية.**
- **الكتاب الثالث هو "كتاب الفلسفة العامة " الذي يجمع عدة مقالات لمايكل يبحث فيها عن الفلسفة العامة الحقة.**
- **الكتاب الرابع هو "كتاب القضية ضد الكمال، لأخلاق في عصر الهندسة الوراثية "وفيه يتوجه بنقد للهندسة الوراثية التي تجعل من الطبيعة كأداة لتلبية أهدافنا وشهواتنا فحسب.**
- **الكتاب الخامس هو "كتاب لعدالة قارئ" وفيه قراءات ساندل لمختلف نظريات العدالة.**
- **الكتاب السادس هو "كتاب العدالة وما الشيء الصحيح الواجب فعله" وفيه ناقش مايكل أفكار ونظريات مختلفة عن العدالة التوزيعية.**
- **الكتاب السابع هو "كتاب ما لا يمكن أن يشتريه المال، الحدود الأخلاقية للأسواق"**

1- جمال رجب سيدبي وسامية عبد الرحمن محمد وياسمين سعيد أحمد: العدالة بوصفه قانونا أخلاقيا عند Micheal Sandel، المجلة السابقة، ص ص 33 .34.

المبحث الثاني: مفهوم العدالة وفروعها عند مايكل ساندل

1 ــ مفهوم العدالة عند مايكل ساندل

« ان العدالة ليست مجرد قيمة من القيم المهمة نزنها وننظر فيها بحسب ما يقتضيه الحال، وانما هي الوسيلة التى تقع بها وزن القيم وتقدير أهميتها جميعها .بهذا هي المعنى، العدالة هي – ان جاز القول « قيمة القيم .[1]»

اعتبرت العدالة سابقا من حيث أنها أسمى القيم الإنسانية تحدد قيمتها طبقا لمدى تطبيقاتها العملية، وصولا إلى النظرة المعاصرة، إذ يعطي ساندل وجهة نظر جديدة، ويصيغ مفهوم العدالة على أنها وسيلة ومعيارا أخلاقيا تزن به كل القيم فهي « قيمة القيم » بواسطتها تحكم في جميع الأشياء .

2 ــ فروعها عند ساندل :

أ- العدالة التوزيعية

« ويمكن القول إن إسهامات ساندل في هذا المجال في كتابه "العدالة :ما الشيء الصحيح الواجب فعله "Justice: what's the Right thing to حيث يحدد في البداية ثلاثة مداخل فلسفية تجاه الإجابة على سؤال "ماهي العدالة ",او التوزيع العادل للسلع هل هي الرفاهية طبقا لمذهب المنفعة، او الحرية طبقا للمذهب الليبرالي أو الفضيلة طبقا للمذهب الأرسطي، ثم نجده بالأحرى يدافع عن الصيغة الثالثة :وهي العدالة تتضمن تهذيب أو صقل الفضيلة والتفكير في الخير أو الصالح العام .»[2]

يتبنى الأستاذ الأمريكي العدالة التوزيعية في كتابه" العدالة وما الجدير أن يعمل به؟" ففي أول خطوة من كتابه تناول الحديث عن الكارثة الطبيعية اعصار شارلي وآثاره على فلوريدا لما خلفه من خسائر، مما أدى إلى استغلال هذي الازمة مما نتج عنها تضخم في الأسعار وازداد التحايل لتحصيل فوائد مالية، حيث يقول « ففي محطة وقود في اورلاندو، حيث كانت تباع اكياس الثلج بدولارين بيعت آنذاك بعشرة دولارات وفي غياب الكهرباء والثلاجات والمكيفات.....) كان الكثير من أهالي فلوريدا غاضبين.»[3]

1- **مايكل ج ساندل:** الليبرالية وحدود العدالة، تر: محمد هناد، المنظمة العربية المترجمة، لبنان ،2009، ص 58.

2- **جمال رجب سيدبي:** العدالة بوصفها قانونا أخلاقيا عند Micheal Sandel ، مرجع سابق، ص29.

3- **مايكل ج ساندل:** العدالة ما الجدير أن يعمل به؟، تر: مروان الرشيد، جداول للنشر والتوزيع ط1، لبنان، 2015، ص15.

ونتيجة الغلاء الفاحش يقول المدعي العام لولاية فلوريدا «لقد صدمني مستوى الطمع الذي قد يحمل الإنسان على أن يكون مستعدا لاستغلال معاناة الناس عشية الاعصار»[1] **فأصبح الإنسان يسعى إلى تحقيق الربح مقابل معاناة الآخر، مثلا ما شاهدناه الأعوام المنصرمة في ظل جائحة كورونا في العالم العربي خاصة وعلى أوج الخصوص الجزائر إذ ازدادت القدرة الشرائية نتيجة الخسائر التي كبدتها هذي الجائحة إضافة إلى استغلال الوضع من خلال المتاجرة بقارورات الأوكسجين مقابل مبالغ خيالية لإنقاذ مريض من الموت على حساب مواطن آخر فقير يكون مصيره الموت حتما مما جعل ساندل يتسأل ماهي العدالة؟ او التوزيع العادل للسلع هل هي السعادة طبقا لمذهب المنفعة الذي يؤمن بمبدأ النتائج او الحرية والمساواة طبقا للمذهب الليبرالي المنادي بالحرية السياسية أو أن تحقيق العدالة يكون انطلاقا بربطها بالفضيلة حسب النزعة الأرسطية** حيث يقول أرسطو « بديا الدولة الفضلى هي بالبديهة تلك التي فيها كل مواطن أيا كان يستطيع بفضل القوانين أن يحسن تعاطي الفضيلة ويكفل لنفسه أكثر ما يكون من السعادة »[2]

ومن هنا يدافع و يساند مايكل ساندل الرأي الثالث مناديا على ضرورة ربط العدالة بالفضيلة و مكافحة الطمع فالمجتمع الذي يستغل الأزمات لاكتساب فوائد مالية على حساب معاناة الآخر، ليس بمجتمع صالح بل المجتمع الصالح يقف جنبا إلى جنب لمكافحة الأزمة وحلها، حيث يقول مايكل «الطمع رذيلة فهو يخالف الفضيلة فالمجتمع التي يستغل فيه الناس جيرانه في أوقات الأزمات لأجل تحصيل مكاسب مالية، ليس بمجتمع صالح»[3].

1- مايكل ساندل: العدالة ما الجدير أن يعمل به ؟، المرجع سابق، ص16.

***الليبرالي:** أول استعمال للفظة الحزب الاسباني الذي أراد، نحو 1810 أن يدخل في اسبانيا البرلمانية من الطراز الإنكليزي

مذهب سياسي- فلسفي يرى أن الاجماع الديني ليس شرطا لازما، ضروريا لتنظيم اجتماعي جيد، ويطالب ب «حرية الفكر لكل المواطنين (**ينظر إلى أندريه لالاند:** موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول، منشورات عويدات، ط2، 2001، ص726.)

***الجماعاتية والمحافظية:** تميل إلى التشديد على نظام الجماعة.....) ويضاف إلى ذلك أن الجماعاتين يعتقدون أن الجماعة والمجموعة تتبوأ بطريقة ما، اهمية جوهرية أعمق من أهمية الفرد.(**ينظر إلى جيسون برينن** : مقدمة في الفلسفة السياسية، تر: على الحارس، المركز العلمي العربي للدراسات والابحاث السياسية، لبنان، 2009، ص21.)

2- أرسطو: السياسة، تر: احمد لطفي السيد، منشورات الجمل، ط1، العراق، 2009، ص250.

3 ـ مايكل ساندل : الليبرالية وحدود العدالة، مرجع سابق، ص21.

« ان رولز الليبرالي، القائل بدولة الرفاه العام ونويك الليبرالي المحافظ، يحددان معا أوضح البدائل التي يمكن أن توفرها الأجندة السياسية الأميركية حاليا، على الأقل في ما يخص المسائل المتصلة بالعدالة التوزيعية .ومع ذلك، من الناحية الفلسفية فإن المفكرين يشتركان في الكثير من الأمور، إذ يعرف كل منهما موقفه على أنه جاء ليعترض صراحة على المذهب النفعي بوصفه مذهبا ينكر التميز بين الأشخاص، كما أن كلا منهما يقترحان اخلاقا قائمة على الحقوق باعتبارها الاكثر ضمان للحرية [1].»

يتناول مايكل ساندل في سياق العدالة التوزيعية مناقشة مسألتين، يتعلق الأمر بنظرية "جون رولز " في كتابة "العدالة كإنصاف" القائمة على مبدأ الفرق أو مبدأ التفاوت اي عدم المساواة في المجتمع والتوزيع، فلا يوجد فرق في الثروة يجب التسامح معه إلا إذا كان هذا الاختلاف يعمل لصالح المجموعة الأسوأ حظا في المجتمع, اي مراعاة الفئة الأضعف والأفقر ، في حين يطرح "روبرت نوزيك " مبدأ الحرية وضرورة تمتع الأفراد بالحقوق، فلا يمكن المساس بهذه الحقوق أو التعدي عليها فكل من الفيلسوفين جاء رد فعل على المذهب النفعي بوصفه يجعل من الأفراد مجرد وسائل لتحقيق منافع .

حيث يقول جون رولز في كتابة "العدالة كإنصاف"

« مبدأ المنفعة التقليدي (كما هو وارد عند بنتان و سيدويك) يتبنى فكرة عدالة تعيين الحصص على أن المبدأ الوحيد للبنية الأساسية عبد الزمن . نحن نرفض فكرة العدالة الحصص غير متسقة مع الفكرة الأساسية التي تنظم العدالة كإنصاف فهي : فكرة أن المجتمع نظام منصف من التعاون الاجتماعي عبر الزمن[2].»

فساندل من خلال هذه المقاربات يهدف إلى وضع نظام ينظم المجتمع في إطار العدالة التوزيعية.

ب-العدالة السياسية

« عبر نقده لمختلف نظريات العدالة الليبرالية ومقارباتها، فإن ساندل يريد أن يصل بالمتلقين إلى حدود هذه النظريات وأخطائها، حتى يتمكن من تحصيل رؤية أكثر وضوحا عما يمكن أن تكون العدالة

1ـ مايكل ساندل : الليبرالية وحدود العدالة، مرجع سابق، ص130 .

*- **روبرت نوزيك(1938-2002)** نوزك كان أستاذ الفلسفة السياسية في جامعة هارفارد وشكل مع زميله في هارفارد جون رولز قطبي الفلسفة السياسية الليبرالية.(**ينظر إلى عبد الله المطير**: روبرت نوزيك وسؤال العدالة، مجلة العرب الدولية، 2014، ص 1.)

2- جون رولز: العدالة كإنصاف، تر: حيدر إسماعيل مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ،2009، ص160.

فبالنسبة إليه تقع النظريات النمطية الليبرالية أو الجماعاتية على السواء في خطأ حين تقيم تعرضا جذريا بين أن تكون مرجية الحقوق هي اما الفرد فقط أو المجتمع فقط .»[1]

« ينتقد مايكل ساندل كلا الفريقين، لأن الليبراليين يقولون بوجوب فصل الحقوق عند المذهب الأخلاقية والدينية بينما يقول الجماعاتيون بقيام هذه الحقوق على هذه المذاهب مما جعل الفريقين يتجنبان الحكم على الغايات التي تتوخاها الحقوق لذلك يرى أن هنالك بديل ثالث أكثر وجاهة في رأيه وهو اعتبار الحقوق مرهونة، في تبريرها بالأهمية الأخلاقية الغايات التي تخدمها.»[2]

يتبنى مايكل موقفا نقديا اتجاه الاتجاه الليبرالي و الجماعاتي، فالاتجاه الاول يؤكد على مركزية الأنا (الفرد) واولوية الحق على الخير مؤكدين بضرورة فصل الحقوق على المذاهب الأخلاقية والدينية إذ يتخذ مبدأ الحياد الأخلاقي، فالليبرالية هي الحرية المطلقة بعيدا على القوانين الأخلاقية والتشريعات الدينية، في حين يذهب الاتجاه الثاني إلى التأكيد على المجتمع وروابطه وأهميته في تحقيق الخير العام في ظل المؤسسات الاجتماعية، مثال على ذلك الأسرة، الجمعيات الخيرية ....)اي قيام الحقوق على مذاهب أخلاقية دينية وحسب الفيلسوف كل من الفريقين لم يكترثا على الغايات التي تكون ورائها هذه الحقوق، لذلك يرى بوجود بديل ثالث وهو إسهامه يتجه إلى التعليل الأخلاقي فالحقوق لابد من ردها إلى حكم أخلاقي لتبريريها.

ج-العدالة الاقتصادية:

« مايكل ساندل (M. Sandel) الذي أثار في كتاباته "مسألة الحدود الأخلاقية " لوظيفة "السوق"، وما يسببه " الطمع في الربح "من عدوان على هذه الحدود، وخلص إلى أن من الواجب ضبط دور السوق في المجتمع بحيث لا يتاح ل"ممارسات السوق "أن تنفذ من الحدود الأخلاقية للسوق في الفضاءات الإجتماعية خارج هذه الحدود، بما في ذلك الاتجار والكسب الخاص من السلع العامة، والمغالاة في وضع حوافز الربح في غير موضعها في النشاط الاجتماعي.»[3]

1- ايمن بوطرفة : سؤال العدالة في الفلسفة السياسية الراهنة، مركز الدراسات العربية، لبنان، 2022، ص155.

2- مايكل ج ساندل: الليبرالية وحدود العدالة، مرجع سابق، ص ص 11. 12.

3- طاهر حمدي كنعان: عنجهية السوق أو تهديد قيم السوق قيم المجتمع ، مرجع سابق، ص، 158.

* **النفعيةUtilitarianism**: هي حركة إصلاحية من القرن التاسع عشر، إضافة إلى كونها نظرية أخلاقية للمجتمع والفرد. وأهم ما يعنينا هنا هو النظرية النفعية للعدالة التوزيعية، التي كان كل من جيرمي بنثام وجون ستيوارت ميل من

يرجع مايكل ساندل غياب العدالة الاقتصادية وفساد الاقتصاد إلى عدم الالتزام بالمبادئ الأخلاقية، فالهدف الأساسي هو تحقيق الحد الأقصى من الارباح مهما كانت الوسيلة، فربط الأمريكي السوق بالقيم الأخلاقية فالنشاط الاقتصادي حسبه لا يقتصر على زيادة الأرباح بواسطة وسائل غير أخلاقية كالطمع والجشع والمغالاة، إنما الهدف الأساسي هو تلبية احتياجات الناس لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاقتصادي بدلا من تحقيق مكاسب فردية تعود على الفرد على حساب الجماعة، فتحقيق العدالة الاقتصادية ضمن حدود أخلاقية يفتح الباب للبناء مؤسسات اقتصادية تضمن إعطاء فرص لتحقيق حياة كريمة للأشخاص.

المبحث الثالث: مناهج ومذاهب العدالة عند ساندل

يقدم الفيلسوف الأمريكي مايكل ساندل ثلاثة مذاهب ومناهج العدالة في توزيع المنافع وهي: الرفاه، والحرية، والفضيلة. وكل فكرة من هذه المذاهب تعبر بطريقة أو بأخرى عن التفكير بالعدالة.

أ . النفعية(مبدأ تعظيم السعادة)

« كان بنتام فيلسوفا أخلاقيا ومصلحة قانونيا أوجد المذهب النفعي. يمكن التعبير عن الفكرة الرئيسية لهذا المذهب في جملة بسيطة تأخذ الألباب: المبدأ الأعلى للأخلاق هو تعظيم السعادة، والذي هو تغليب اللذة على الألم والصواب، بالنسبة لبنتام، هو في فعل ما يعظم المنفعة. ويقصد ب "المنفعة" أي شيء ينتج اللذة أو السعادة وأي يدر أ الألم أو المعاناة يصل بنتام لهذه القاعدة من خلال اتباعه لهذا المنطق: كلنا محكومون بمشاعر اللذة والألم، وإذن نحن عبيد لهما. إنهما يحكماننا في كل أمر، ويحددان ما يجب علينا فعله. ومعيار الصواب والخطأ" معقود بعرشهما .»[1]

إن السياسي مايكل ساندل أكد أن الفيلسوف الإنجليزي جيرمي بنتام مفكر أخلاقي ورجل قانون الذي جاء بالنزعة النفعية، فالفكرة الجوهرية لهذا التيار تتمثل في أن المبدأ الأعلى للأخلاق يكمن في تعظيم السعادة، والذي هو قائم على تفضيل اللذة على الألم، فاللذة هي الخير الأخلاقي لدى بنتام، فحسب هذا الأخير أعطى أهمية بالغة للمنفعة، ويقصد بها أي المنفعة التي تتمثل في أي شيء يؤدي إلى اللذة أو السعادة دون أن ينتج عنها أي ألم أو معاناة يحصل بنتام على فكرة تكون بمثابة تشريع

أكبر الفلاسفة الداعين لها.(**ينظر إلى سيباستيانو مافيتونيه:** كتاب عالم أفضل، العدالة العالمية ما بين أسطورة الدولة " الفياثان" والمدينة الكونية كتابات في الفلسفة السياسية، تر: جهاد توفيق الشعبي وشيرين عبد الرحمن سلامة، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية، الأردن، 2020، ص25.)

1- مايكل ساندل: العدالة ما الجدير أن يعمل به ؟،المرجع السابق، ص48.

نهائيا من منطلق أن كل من اللذة والألم يسيطران على كل البشر على حد سواء، فالإنسان يميل دائما إلى ما يحقق له سعادة وسرور، ويبتعد عن كل ما يتسبب له الألم والمعاناة، وبالتالي فنحن محكومون باللذة والألم ومنه فنحن رق لهما، فاللذة والألم يتحكمان في كل طلب، ويقرران ما علينا القيام به، وحتى الصحيح والخطأ قائمان على السعادة والمعاناة.

« إن معيار المنفعة الذي نادى به بنتام كان يتلخص بكلمات قليلة وهي: "كيف يمكن تحقيق السعادة لأكبر عدد ممكن من الناس ".فالقانون الصحيح بنظر بنتام هو الذي يجلب القدر الأكبر من السعادة للمواطنين.

ولتحقيق هذا المبدأ طالب بنتام بان يتم إصلاح قوانين إنكلترا، حتى تكون قابلة لتحقيق قدر أكبر السعادة. ويقر بنتام ان الطبيعة منحتنا المتعة والألم كدليل على استمرار الحياة. إن المبدأ الأساس في نظرية بنتام هو إن الناس تنشد المتعة وتتحاشى الألم .»[1]

مقياس المنفعة التي أقر به بنتام يدور في التساؤل التالي ألا وهو: كيف يمكننا جعل الناس أكثر سعادة؟، فالقانون الصواب حسب المفكر جيرمي هو الذي يحقق أعظم سعادة للمواطنين والناس أجمع. ولأجل حصول ذلك نادى رجل القانون الانجليزي بإصلاح قوانين إنكلترا، لتنتج أكبر قدر من السعادة. ومن هنا يعتبر جيرمي بنتام أن الطبيعة مسؤولة على كل من اللذة والألم كبرهان على دوام الحياة. إن القاعدة الأساسية في نظريته النفعية هي إن الناس تسعى بشكل أو بآخر إلى كل ما هو ممتع ينتج عنه السرور وتنفر من كل ما هو مؤلم يؤدي إلى المعاناة.

« يعتبر "جيرمي بنتام"Jermy Bentham(1748، 1832)أهم ممثلي هذا المذهب، رأى ضرورة استخدام المنهج التجريبي لتحديد المنفعة المشتركة بين اكبر عدد ممكن، وحتى أنه توصل إلى قياس هذه اللذة من خلال معايير وعمل على مهاجمة معيارية الأخلاق التقليدية، وحاول وضع علم رياضي لقياس اللذات ووزن الآلام التماسا للدقة والضبط وتماشيا مع نزعته الحسية، وسوا بين أنواع اللذات ورفض بينها كيفا، وبهذا توصل إلى "أن الفعل الخير هو الذي يحقق أو يحتمل أن يحقق أكبر مقدار من اللذة أو السعادة لأكبر عدد من الناس .»[2]

1- علي حسين: سؤال التنوير.. الكل يحسب كواحد ولا أحد يحسب أكثر من واحد، جريدة المدى، ع4348، العراق، 2019، ص1.

2- هارون غنيمة: الأخلاق الغربية من العلم إلى اللاعلم، مجلة الباحث، المدرسة العليا للأساتذة الشيخ مبارك الميلي، ع3، بوزيعة، الجزائر، 2020، ص62.

إن الفيلسوف الإنجليزي بنتام يعد من أبرز رواد النفعية، دعا إلى أهمية الاعتماد على المنهج العلمي لتحقيق أفضل لذة جماعية، ومن خلال هذا المعيار توصل إلى حساب المصلحة من خلال شروط وأسس وعمل على نقدا شرسا على الأخلاق التقليدية، وقام جيرمي على تأسيس علم خاص بحساب اللذات و المعاناة مع صلتها بالحواس وبشكل دقيق، وازن بين كل فروع اللذات مقدارا وليس كيفا، و هذا ما أكده بقوله أن الخير قائم على تمكين أكبر قدر من الناس من السعادة وذلك عن طريق جعل الأفراد يصلون لغاياتهم ورغباتهم.

قد قرر "مل" مبدأ المنفعة ـ أو السعادة العظمى كما يسميه بنتام ـ خيرا أقصى، وصرح بأن مسائل الغايات القصوى لا تخضع للبرهان المباشر، إن الفعل الخير يمكن التدليل على خيريته بالبرهنة على أنه وسيلة إلى تحقيق خير لا تحتاج إلى برهان، فالدليل على أن الطب خير هو أنه يقود الناس إلى الصحة، والبرهان على أن فن الموسيقى خير هو أنها تثير في النفس لذة ونقيض عليها غبطة، أما لماذا تكون الصحة أو المتعة خيرا في ذاتها فذلك ما لا يناله البرهان.[1]

إن الفيلسوف البريطاني جون ستيوارت ميل يؤكد أن النفعية أو السعادة التي سماها جيرمي هي الخير الأسمى التي يسعى إليها الناس جميعا، فاعتبر ميل أن الأهداف المطلقة لا تقوم على البرهنة، فكل ما هو خير خيرا في ذاته لا يقوم على حجة تدل على ذلك، فالطب مثلا خيرا كونه يصل بالأفراد إلى الشفاء من الأمراض ومنه إلى الصحة والعافية، وعلى العكس فالموسيقى تؤدي إلى المتعة تارة والحزن تارة أخرى وهذا هو كدليل على إثارة الذات على الخلاف قد تصل بالنفس إلى الألم والمعاناة، فكيف تكون العافية واللذة خيران في ذاتهما هذا مالا يطاله الإثبات.

يقول "جون ستيوارت ميل": "إن السعادة التي تمثل المقياس النفعي لما هو خير فيما يتعلق بالسلوك ليست متمثلة في السعادة الخاصة للفاعل، بل هي متعلقة بسعادة الجميع، فبين أن يختار المرء سعادته الخاصة أو سعادة الآخرين فإن المنفعة تقتضي منه أن يكون محايدا كل الحياد".[2]

نستخلص من هذا القول أنه على حد تعبير جون ستيوارت ميل أن المنفعة الحقة هي ما تحقق الخير للغير وليس للفرد واحد فقط، فالفعل الخلقي تحكمه حسب ميل المنفعة هي ما تحقق عدد أكبر سعادة للناس، فالإنسان إذا كان مجبر على اختيار بين رضاه ورضا الآخرين فإن المذهب النفعي

1- د. توفيق الطويل: مذهب المنفعة العامة في فلسفة الأخلاق، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 1953، ص143.

2- جون ستيوارت ميل: النفعية، تر: سعاد شاهر لي حرار، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2012، ص ص 51 . 52.

يسعى لتمكين أكبر عدد من الأشخاص من الوصول إلى لذتهم، وبالتالي فهو تيار حيادي لأنه يسعى لجعل الناس جميعنا في قمة السعادة.

« لقد أخذ "مل" على أستاذه "بنثام "أنه قدم الأنانية على الغيرية، فجعل خدمة الآخرين مجرد واسطة لتحقيق المنفعة الشخصية، في حين رأى هو أنه لابد من المصلحة العامة قبل المصالح الشخصية، مادامت قاعدة السلوك الأخلاق هي بالضرورة أن نفعل نحو الآخرين ما نحب أن يفعلوه نحونا ومن هنا فقد اعتبر "مل" أن المجموع أسبق على الفرد من الناحية الخلقية، كما أقر مبدأ التضحية حين يكون فيها نفع يعود على أكبر عدد ممكن من الأفراد .»[1]

إن الفيلسوف الإنجليزي ميل عمل على توجيه نقدا لاذعا نحو معلمه جيرمي بنثام الذي أقر في نظريته النفعية إلى الأنانية الفردية على حسب المنفعة الجماعية، فقد اعتبر هذا الأخير مساعدة الغير هي وسيلة نفعية لتحقيق مصلحة فردية، فالسلوك الخلقي يدعونا إلى نقوم على فعل كل ما يحبه الآخرين كما نريد نحن، وبالتالي فجون ستيوارت ميل يؤكد أسبقية الجماعة على المرء ودعا إلى التضحية بالمصلحة الشخصية من أجل تحقيق أكبر لذة ممكنة للجميع دون استثناء.

« يأتي جون ستيوارت مل ممتزجة بالليبرالية، هي إرهاصات أولى لمذهب المنفعة قام بعده بنتام بتطويرها، فمبدأ المنفعة كما سماه جيرمى بنتام هو مبدأ السعادة الأعظم، مبدا أساسي للأخلاق ومصدر الالتزام الأخلاقي، والنفعية حين تفهم جيدا فهي نظرية في الحياة يقوم فيها المرء بواجبه ويلتزم مبادئ العدالة ويحترم حقوق الآخرين، العدالة والمنفعة لا يتعارضان، فالعدالة نوع من المنفعة العامة أو فرع لا يستقل عنها حتى يتمتع البشر بشعور طبيعي خاص بالعدل.

لكن نظرية المنفعة واجهت انتقادات كبيرة رغم أنه يقصد المنفعة العامة وليست الشخصية[2].»

1- أحمد البدوي سالم محمد سالم: مذهب المنفعة في الفكر الفلسفي الحديث والمعاصر عرض ونقد، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، ع 35، مصر، 2018، ص3869.

***النظام الدولي الجديد:** وهناك من يعرف النظام الدولي الجديد بأنه مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المرتبطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد الانتظام والخلل خلال فترة معينة من الزمن.**(محمد سعد ابو عامود** : العلاقات الدولية المعاصرة ،دار الفكر الجامعي، ط1 ، مصر ، 2008، ص332.)

***الليبرالية:** "Liberalism" تعني الفردية، والفكر الليبرالي الحديث له موقف متميز من الفرد وحرياته، فالفرد له الأولوية القصوى في هذا الفكر، وكل الوسائل يجب أن تكون في سبيل حرية الفرد، فالفرد هو الغاية أما نظم الحكم فهي وسيلة من وسائل تحقيق الفرد لحرياته وغاياته التي يراها، **(ينظر إلى محمد الجوهري حمد الجوهري:** النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبرالي، دار الفكر للنشر والطباعة، مصر، 1993، ص 13 .)

2 ـ **إبراهيم عبد المجيد:** تصورات العدالة في تاريخ الفلسفة ،صحيفة المصري اليوم ،ع 6896 ،2023، ص1.

إن جون ستيوارت ميل جاء بفكرة البراغماتية بقالب ليبرالي، فهي الجذور الأولى للتيار النفعي الذي بلغ فيه أشواط المفكر الانجليزي بنتام، فالمنفعة أساسها هو تحقيق السعادة المطلقة للعامة، فتعتبرها(النفعية) أنها منبع للقيم الأخلاقية، فالمذهب العملي عند استخدامه يتيح للفرد ويساهم في تحقق العدل مع مراعاة احترام حقوق الغير وعدم التعدي عليها ،فالعدالة والذرائعية وجهان لعملة واحدة ألا وهي الصالح العام إلا أن هذا التيار تعرض لمعارضات شرسة من الفلاسفة برغم تمجيده المصلحة العامة على حساب المصلحة الفردية.

ب . الليبرالية (الحرية):

« أصبحت الحرية الفردية تمثل مركز الريادة، في مقابل تقلص وظيفة الدولة، التي لم تعد سوى جهاز لحماية حريات المواطنين. تقول الموسوعة الأمريكية الأكاديمية مدعمة هذا الرأي: "إن النظام الليبرالي الجديد(الذي ارتسم في فكر عصر التنوير)، بدأ يضع الإنسان بدل الإله في وسط الأشياء، فالناس بعقولهم المفكرة يمكنهم أن يفهموا كل شيء ويمكنهم أن يطوروا أنفسهم ومجتمعاتهم عبر فعل نظامي وعقلاني .»[1]

إن التيار الليبرالي يعتبر الحرية الفردية أحد أهم مرتكزاته، دون أي تدخل من أية جهة كانت حتى ولو كانت الدولة نفسها، فهذه الأخيرة أي الدولة تسعى في هذا المذهب إلى المحافظة على حريات أفرادها والسهر على حمايتها من الظلم الاجتماعي والتعسف من قبل أصحاب النفوذ، حيث

1- محمد بن علي: الليبرالية في الفكر العربي المعاصر، مجلة متون لجامعة الدكتور مولاي الطاهر، ع4، م8، سعيدة، الجزائر، 2017، ص10.

*تجدر الإشارة هنا أن الليبرالية يرجعها المفكرون السياسيون نشأتها إلى المدن اليونانية ، حيث نادت المدرسة الرواقية وأرسطو وديوجان بالقانون الطبيعي وحرية الإنسان . وقد تبلور الفكر الليبرالي بين منتصف القرن السابع عشر و منتصف القرن الثامن عشر ، بفضل اندفاع مفكري عصر الأنوار الذين جهدوا لدحض نظرية الحكم المطلق والحق الإلهي. وفي فرنسا ظهر مصطلح الليبرالية في كتابات مان دو بيران(Maine De Biran) عام 1818 ودخل معجم اللغة الفرنسية عام 1823(Dictionnaire universel de la langue française). أما كلمة ليبرالية فقد صاغها الحزب الليبرالي في كورتيس(Cortes) في إسبانيا عام (1812). ومن أشهر منظري الليبرالية الفيلسوف جون لوك وآدم سميث.(**د. منى الباشا:** محاضرات الفكر السياسي في العصور الحديثة، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية و الإدارية، الفرع الثاني، السنة الثانية علوم سياسية، الفصل الثالث، لبنان، 2013، ص3.)

الموسوعة الأمريكية مستشهدة على هذا الرأي بقولها: "إن النظام الليبرالي الراهن سعى إلى وضع الإنسان في وسط الأشياء من جهة والعالم من جهة أخرى وبعبارة أخرى أن الليبرالية جعلت الإنسان هو أساس هذا العالم وهذا بفعل عقله المفكر الذي يقوده إلى إبداع أشياء جديدة لم تكون من قبل وبالتالي دفع بمجتمعاتهم إلى الأمام."

« أكد مايكل ساندل(sandel Michael1953)أن الليبرالية هي الليبرالية التي تحتل فيها أفكار العدالة والإنصاف والحقوق الفردية دورا مركزيا، إن الليبرالية قبل كل شيء هي: نظرية حول العدالة وهي بصورة أخص نظرية حول أولية العدالة في المثل الأخلاقية والسياسية.»[1]

إن مايكل ساندل يعتبر أن المذهب الليبرالي هو تيار تتمركز فيه الحرية الفردية بدرجة الأولى، وهذه الأخيرة أي الحرية تدعو إلى العدل والمساواة والحقوق الشخصية وتعزيزها للأفراد، والليبرالية هي تعبير حقيقي عن العدالة بصورة عامة ومن جهة أخرى تضع العدالة نصب أولوياتها في كل من الأخلاق والسياسة بصورة خاصة.

إن مفهوم الحرية يتجسد إذن في ترك الفرد حرا يحقق مصلحته الشخصية كما يريد، وبالشكل الذي يسعى إليه، ومن أجل تحقيق ذلك يجب تقليص يد الدولة عن التدخل في حريته وشؤونه، وإذا كان هدف الحرية السياسية هو توفير الحماية للفرد ضد الدولة والحد منها، فإن هذا انعكس أيضا على الجانب الاقتصادي الذي يمنع تدخل الدولة في الاقتصاد وإلا اعتبر ذلك انتهاك للحرية، لذلك اعتبرت الحرية

1- هبة البدوي محمد: جدلية العلاقة بين الحرية والمساواة في فكر رونالد دوركين السياسي، مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، ع26، مصر، السنة السادسة والعشرون، ص257.

* تجدر بنا الإشارة أن التقليد الليبرالي يتنازعه من الداخل تياران ليبراليان أساسيان ، انبثقت عنهما باقي التيارات الليبرالية الأخرى : التيار الليبرالي اليميني (المحافظ) والذي يمكن تحديد بداياته الأولى (افتراضيا) منذ القرن السابع عشر عند هوبز – افتراض ليبرالي – ، آدم سميث ، لوك ، ديفيد هيوم وتستمر مسيرته حتى المحافظين الجدد(فريدريك هايك ، ميلتون فريدمان). تيار ليبرالي يميني أيضا لكنه « اجتماعي » (الليبرالية الاجتماعية) و يبدأ من جون ستيوارت مل في القرن التاسع عشر ، ثم توماس هل جرين ، هوبهاوس ، ديوي وتتوقف مسيرته المعاصرة عند الفيلسوف الأمريكي «جون رولز» .. و آخرين . أما مقولة اليسار الليبرالي، والتي تطلق على بعض الليبراليين الاجتماعيين في حديثهم عن العدل الاجتماعي أو عدالة التوزيع أو المساواة .(**د . ياسر قنصوه:** الليبرالية، نهضة مصر للطباعة و التوزيع، ط1، مصر،2007،ص79.)

الاقتصادية وأهمها حق الملكية، وحرية التجارة والصناعة مجالات أساسية لا يجوز للدولة مسها أو التدخل فيها.[1]

إن الحرية متعلقة بتحقيق الفرد لمنفعته الشخصية كما يحب وبأي شكل، ومن أجل بلوغ هذا لابد على الدولة عدم المماس والتدخل في شؤون المرء وحرياته، فإذا كانت الحرية السياسية تسعى إلى تعزيز حقوق الأفراد وتضع ضمانات للمحافظة عليها ضد حكم الدولة، فمن الناحية الإقتصادية تدعو إلى حرية التجارة والصناعة والاستثمار خطوط حمراء لا يمكن للدولة أن تطالها أبدا.

« يؤثر ساندل الخطاب الجمهوري ونزعته إلى اعتماد اللامركزية وترك المسائل السياسية والاقتصادية لحرية الأفراد والمناطق والمدن النائية، وهذا ما يعارضه جزئيا، لأن إطلاق العنان للحرية واللامركزية الاقتصادية وانفتاح ذلك على العولمة الاقتصادية باتا اليوم يتهددان الحرية السياسية، فالأفراد والمناطق والمدن النائية أخذوا يشعرون بفقدان الحرية، أي السيطرة على حياتهم ومستقبلهم بفعل سطو المؤسسات والشركات الاقتصادية على أنماط حياتهم التقليدية .»[2]

اعتقد ساندل أن النظام الديمقراطي وامتيازاته من حرية الاستثمار وحرية سلطة لكل الإقليم على حد وحرية إنشاء الأحزاب أثر كبير على حرية الأفراد وأماكن إقامتهم. فمايكل قد نقد هذا معترضا جزئيا فحسبه عند ترك الحرية مطلقة للأفراد في فعل أي شيء من الناحية الاقتصادية بات يشكل خطرا

1- علي قريشي: الحرية السياسية في النظام الدستوري المعاصر والفقه الإسلامي "دراسة مقارنة " في الأصول النظرية وآليات الممارسة مع الوضع في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون، إشراف مويسي العيد، جامعة الاخوة منتوري، كلية الحقوق، قسنطينة، الجزائر، 2004، ص31.

*الجدير بالذكر هنا أن النيوليبرالية عرفها ديفيد هارفي بأنها" نظرية الممارسات الاقتصادية السياسية التي ترى أن رفاهية الإنسان يمكن أفضل ويتم تحسينها من خلال تحرير الحريات الفردية الريادية والمهارات، ضمن إطار مؤسسي يتميز بحقوق الملكية الفردية القوية ، و الأسواق الحرة ، والتجارة الحرة ."

شكل مصطلح النيوليبرالية(Neoliberalism) في تسعينيات القرن العشرين منبرا لمجموعة واسعة من مناهضي الرأسمالية الذين دعوا إلى مقاومة هذا النهج الاقتصادي.

فإن القوى المناهضة للرأسمالية أصبحت تستخدم النيولبيرالية كهدف رئيس لتعبئة المعارضة.(**ضرغام شتية:** الفضاءات العامة في مدينة عمان : بين التنوع الحضري والتباين الاجتماعي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة الأبحاث ، ط1 ، لبنان ،2021، ص103.)

2- سايد مطر: مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية مدخل إلى دراسة أعمال تشارلز تايلور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، لبنان، 2015، ص208.

على الحرية السياسية، فالأشخاص ذو السلطة في المناطق الريفية بسبب الحرية أخذوا يفعلون ما يريدون دون أي تدخل من سلطة الدولة والمؤسسات الاقتصادية فظل أن باقي السكان لم يعدوا يثقوا في هؤلاء وبالتالي أصبحوا فاقدين لشعور الحرية، فهذه الأخيرة جعلت منهم سوء أشخاص همهم الوحيد هو تلبية حاجاتهم الشخصية بعيد عن حياتهم البسيطة.

ينطلق المفكر مايكل ساندي من النظر في مدى صحة المقولة المفيدة بأن المجتمع الليبرالي مجتمع يحرص على عدم إملاء أي طريقة معينة في الحياة على أفراده، تاركا لهم أكبر حرية ممكنة في تجديد القيم التي يتبنونها والغايات التي يسعون إليها في حياتهم ومستقبلهم.

غير أنه يعتبر هذه الليبرالية المعاصرة أضاعت الجماعة بسبب اهتمامها بالفرد فقط.[1]

يؤكد المفكر الأمريكي ساندل أن الليبرالية أطلقت العنان للحرية لأفرادها دون أي تحكم لا من قريب أو من بعيد، فالحرية مكنت الأشخاص من تحقيق أكبر عدد ممكن من غاياتهم وأهدافهم الحياتية مستقبلا.

فساندل يقر أن الليبرالية الراهنة حصرت مجال انتباهها للشخص على حساب المجتمع كون هذه الفرد سبب في تطور دولته في شتى مجالات الحياة.

ج . الفضيلة:

« لابد في نظر "مايكل ساندل" أن يتحول الدفاع عن أولية القيم السياسية إلى مثال تنطبق عليه نظرية الحرب العادلة ويصير كل واحد منا مطالبا بالبرهنة على ما يدعو إلى سيادة هذه القيم حتى ولو أدى ذلك إلى سقوط مليون ونصف من الضحايا المدنيين كل سنة .»[2]

1- يوسف عطاوي وأيمن يحيي: القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، الأردن، 2016، ص35.

***الفضيلة:** يعرفها سقراط بأنها المعرفة، فإن العلم هو الذي يحدد قيمة الأشياء ويبين أين الخير ويتم تحقيقه، فالصحة والجمال والشجاعة والعفة، كل هذه تكون فضائل مالم يصحبها تعقل للخير وتوجيه إليه، لذلك كان أساس الفضائل معرفة الخير في وجودها، فإذن الفضيلة هي المعرفة أو الفضيلة هي العلم.(**ينظر إلى بلحنا في جوهر:** الأخلاق الرواقية وتأثيراتها على المسيحية والفكر الإسلامي، أطروحة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الفلسفة، إشراف د. بوزيد بومدين، جامعة وهران، تخصص فلسفة يونانية، وهران، الجزائر، 2006، ص19.)

2- المختار بنعبد لاوي: تحولات القيم في المجتمع المغربي، مجلة رهانات، ع48 وع49، المغرب، 2019، ص74.

إن الفيلسوف السياسي ساندل يدعونا لتحويل جهودنا إلى حماية القيم السياسية وتطبيقه في الحروب لكي تكون منصفة ويصبح كل فرد سياسي يعمل جاهدا على هذه السمات العليا، حتى لو أدى هذا إلى وجود موتى كل عام، المهم هو المحافظة على هذه القيم السامية.

« توجه "رولز" حينما يقدم قيمة العدل على قيمة الخير. ولا ينبغي أن تفهم من هذا أن رولز يضحي بالحرية من أجل تحقيق العدل. بل هن مع رولز متلازمتين، إذ يستوجب تحقيق العدالة تمتيع الأفراد جميعا بالحريات المتساوية الأساس بشكل يحقق المساواة، . ويقدم "ميخائيل ساندل على خلاف رولز قيمة الخير على قيمة العدل، ناهيك عن أن العدل نفسه قد يتطلب تقديم المساواة على الحرية التامة.»[1]

إن المفكر " جون رولز يؤكد أولوية العدل على الخير، فهذا لا يعني أن قيمة الحرية قد فقدت أهميتها في نظريته" العدالة كإنصاف"، لكن رولز جمع بين الحرية والعدل، فالحرية المتساوية تؤدي بين الأشخاص للوصول إلى العدالة الحقة، ومنه تحقق المساواة بين الجميع لكن ساندل فينظر عكس رولز مؤكدا أن الخير أولى من العدل لأن فبعض الأحيان تكون المساواة أسبق من الحرية نفسها.

« ترى العدالة خليطا من الفضيلة والحياة الصالحة في السياسة المعاصرة، يتم غالبا ربط منظري الفضيلة بالمحافظة الثقافية والحقوق الدينية. وفكرة تقنين الأخلاق بالنسبة لمواطني المجتمعات الليبرالية فكرة بغيضة. بما أنها تحمل خطر أن تتحول إلى تعصب وإجبار ولكن فكرة أن المجتمع العادل يؤكد فضائل معينة ومفاهيم للحياة الصالحة .»[2]

إن العدالة مزيج بين الخير والصالح العام في السياسة الراهنة، حيث جمعوا دائما مفكري الفضيلة بحماية القيم الثقافية والدينية، فكرة إلغاء الأخلاق في نظرية الليبرالية فكرة غير مرحبا بها لأنها تؤدي إلى الهلاك والدمار، فالمجتمع العادل مرادفا للخصال العليا والصلاح.

يضيف ساندل: "إن الأخلاق التي تؤسس على الحق بالتحديد تقوم على أننا منفصلون في الأصل، باعتبار أن هذا الحق هو حق في الانفصال عن ذواتنا والتغيير في غاياتها من دون قيد أو شرط. ما يعني أننا ذوات مستقلة نحتاج إلى إطار حيادي، أي إلى إطار الحق الذي يرفض بطبيعته

1- محمد العويني: في معنى توأمي الليبرالية: قدسية الحرية أم كفاءة العدالة؟ "سجال الحرية والعدالة في رؤية جون رولز **الليبرالية**"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ع9، م2، كلية الآداب المحمدية، جامعة الحسن الثاني، 2021، ص209.

2- أياد مطشر صيهود: العدالة جوهر قانون العلاقات الخاصة الدولية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، ع15، كلية القانون، جامعة ذي قار، 2017، ص27.

النظر في غايات متعارضة متنافسة متناحرة، فإذا كان الأنا موجودا قبل الغايات التي ينشئها، فذلك يعني أن على الحق أن يسبق الخير."[1]

يمكننا القول من وصف مايكل جوستيس ساندل أن الأخلاق أساسها الحق منفصلة عنا في الحقيقة، فالحق نفسه منفصل عن أنفسنا رغم اختلاف الأهداف من غير واسطة، فذاتنا لا تقوم على محتوى معين، فهي تحتاج للحق لكنه يتعارض مع مصالحنا، فالأنا الذاتية وجدت قبل مساعينا وبالتالي فالحق أسبق من الخير.

« كما يعتقد أنه يمكن تقديم ثلاثة أنحاء فهم عامة للعدل الأول: العدل في ضوء فهم النفعيين من قبيل ستيوارت ميل الذين يسعون إلى تحقيق أكبر مقدار من النفع أو الرفاهية، الثاني : العدل الذي يحترم حرية الاختيار، من قبيل الاختياريين(أتباع حرية الإرادة) مثل روبرت نوزيك، إذ وصفها بأنها تتحقق بصورة اختيار حقيقي في سوق حر، أو بصورة اختيار افتراضي في فرصة متساوية، وبما يتطابق مع آراء الليبراليين الداعين إلى المساواة من قبيل جون رولز، وأما ساندل فقد رفض هذا الفهم للعدل، وقدم تفسيرا ثالثا يستلزم فيه العدل تربية الفضيلة والتعقل حول الخير الجمعي[2].»

إن سياسي ساندل أعطى ثلاثة اتجاهات للعدل وهم: العدل عند البراغماتيين وهو ذلك الذي يجسد المنفعة العامة للجميع دون استثناء وهو ما يقر به جون ستيوارت ميل من جهة، ومن جهة أخرى الليبراليين يعتبرون أن العدالة قائمة على الحرية وإرادة الاختيار ما يريده الفرد وفق حريته الخاصة، ومن أبرز من مثل هذا الرأي وهو كل من أمريكي روبرت نوزيك وزميله جون رولز، لكن مفكر مايكل رفض كل ارتباط للعدل بكل من النفعية والحرية، وقد ربطه بالفضيلة والعقلانية الصالح العام.

المبحث الرابع: العدالة تحت مجهر السياسي مايكل ساندل

1/الانتقادات مايكل ساندل لكل من الليبرالية وجون رولز:

أ . نقد ساندل لليبرالية:

« ساندل رأى أن عيب هذه الليبرالية المعاصرة في كونها لم تأخذ بعين الاهتمام مسألة الجماعة، بل اهتمت بتفرد الذات بشكل قبلي بمعنى أن لا ذات عند راولز إلا الذات التي يفترض مسبقا أنها منفردة

1- سايد مطر: مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية مدخل إلى دراسة أعمال تشارلز تايلور، مرجع سابق، ص102.

2 ـ عادل لغريب: التعددية الدينية .. قراءة في الآليات والمرتكزات، مجلة الدليل ،ع 18 ،ع 19، 2022 ، ص118.

نفسها؛ لكن الذات كما يراها ساندل، هي ذات مجسدة ضمن نسيج من العلاقات الاجتماعية والانسانية ».[1]

يعتبر الأمريكي ساندل أن من عيوب الحرية الراهنة أنها لم تهتم بتاتا بالمجموعة، وأعطت أهمية مطلقة بالفرد على حسب المجتمع، فالانا التي يتكلم عنها رولز هي ذات متفردة بطبيعتها، على خلاف فيلسوفنا ساندل فهو يتحدث عن الأنا الذاتية التي تنسجم تلقائيا في المجتمعات والجماعة البشرية.

« قدم مايكل ساندل، الأستاذ بجامعة هارفارد، تفنيدا لحجة رأسمالية السوق الحرة في كتابه الحديث "العدالة: ما الشيء الصائب فعله؟ "وقد استشهد، بجانب نوزيك، بكل من فريدمان وهايك، لكنه أوضح أنه لم يقرأ لهما. وقد استشهد بتساؤل فريدمان: "هل يحق لنا استخدام القوة الجبرية لمنعه[شخص لن يدخر من أجل تقاعده] من فعل ما يختار فعله؟ "لكنه لم يذكر أن فريدمان قدم في الفقرة التالية مباشرة أسباب استخدام مثل هذه القوة الجبرية وقال: "إن ثقل هذه الحجة يعتمد بشكل واضح على الحقيقة"(كان فريدمان يحتكم إلى مبدأ الحرية الكلاسيكي القاضي ب"افتراض الحرية .»[2]

قام أرسطو هارفارد "مايكل ساندل "بتوجيه نقدا لاذع للرأسمالية في حجتها السوق الحر في مؤلفه " العدالة: ما الشيء الصائب فعله؟"، الذي قدم فيه مثالين عن كل من أمريكي نوزيك وميلتون فريدمان وهايك دون أن يقوم مايكل بقراءة لكل منهما، حيث تساءل أمريكي ميلتون

هل يمكننا استعمال الجبر لمنع أي شخص من ادخار بعد تقاعده؟، لكن هذا الأخير أي فريدمان لم يتطرق لطريقة المنع، بل ذكر فحسب دوافع اعتماد على مثل هذه القوة، قيل: "إن أهمية حجة القوة الجبرية تكمن في الحقيقة"، دون أن ننسى أن فريدمان يعتمد على مبدأ الحرية القديم القائم "احتمال الحرية".

ب ـ نقد ساندل لجون لرولز:

« أما مايكل ساندل الذي ساهم بشكل بارز ومميز في نشر نظرية رولز رغم اعتراضاته عليها. فقد انتقد فكرة أسبقية العدل عن الخير وأولوية الفرد على الجماعة، واهمال رولز مكانة وحق المجتمع على الفرد. فهو يتساءل ما الداعي لوضع الآراء والتصورات الاجتماعية الدينية بين قوسين، واهمال الاستفادة من هذه القيم إذا كان رولز نفسه يؤكد عدم تشكيك الليبرالية السياسية بمزاعم أي من تلك

1- شيتوي عبد مطر: العدالة في الفكر السياسي الغربي (جون راولز أنموذجا)، المجلات الأكاديمية العربية العراقية، ع16، العراق، 2019، ص ص 313 . 314.

2- توم جي بالمر: أخلاقيات الرأسمالية، تر: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، مصر، 2013، ص17.

المذاهب، ويعطي ساندل مثال الإجهاض، فإذا كان رأي المؤسسات الدينية بتحريم الإجهاض على اعتبار أن حياة الإنسان تبدأ من اليوم الأول للحمل صحيح، فمن غير المعقول حينها تجاهل رأي المؤسسة الدينية .»[1]

يعود لساندل الفضل الكبير في انتشار أراء وأفكار جون رولز رغم الانتقادات اللاذعة من قبله أي ساندل، حيث نقده في كونه أنه عمل على إعطاء الأولوية للعدل على حساب الخير والفرد مقابل الجماعة ولم يكترث مطلقا بقيمة المجتمع وحقوقه، حيث يتساءل مايكل ما الهدف من وضع أفكار اجتماعية ودينية دون الأخذ بها؟، فجون رولز نفسه أقر أن الليبرالية السياسية لا تشك نهائيا في هذه المذاهب، ويعطي ساندل مثالا عن الإجهاض في كون كل المؤسسات الدينية تنهي عن قتل الجنين في بطن أمه، لاعتبار أن حياة الفرد تبدأ من الأيام الأولى من الحمل، فلماذا لا نهتم بآراء هذه المؤسسات الدينية والعقائدية؟.

« يعتقد ساندل أن أولوية الحق على الخير في الطرح الرولزي، تمثل افتراضا انطلاقا من واقع التعددية المعقولة بوصفه ظرفا أساسيا من الظروف الموجبة للعدالة فحسب، إذ لابد من «إيجاد مبادئ لـ[لها]...يمكن أن يتبناها مواطنون أحرار ومتساوون على الرغم من خلافاتهم الأخلاقية...والدينية»، لأنه وإن اختلفت آراؤنا في مجال الأخلاق والدين، فإننا لسنا مضطرين... بعد تأمل، إلى أن تختلف بشأن مفهوم العدالة.»[2]

لقد أكد مايكل أن أسبقية الحق على الخير في النظرية الرولزية، هي مجرد احتمال كونها تنطلق من واقعة التعددية المعقولة وهي تسمية سماها جون رولز ميزة مهمة في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة؛ كونها تعبر عن الاختلاف البشري، وهذه الميزة وضع من الأوضاع الإيجابية للعدل فقط، ومن هنا فعلينا البحث عن أسس للعدالة حتى يأخذ بها الأفراد الذين يكونون سواسية في الحقوق والواجبات ومتحررين من قيود الخلافات الأخلاقية والعقائدية، حتى لو كانا مختلفي الأفكار في شتى المجالات سواء في الأخلاق أو العقيدة، فهذا لا يعني اختلافنا في مفهوم العدل.

ج ـ العدل عند مايكل ساندل:

1- شرود عتيقة: ما بعد نظرية العدالة عند جون رولز، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، ع9، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2020، ص8.

2- محمد عثمان محمود: العدالة الإجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر بحث في نموذج رولز، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، لبنان، 2014، ص306.

مايكل ساندل يرى أن العدل يمثل مفهوما رئيسا يمكن به تقويم المزاعم الأخلاقية ضفي كتابه العدل، يسأل ساندل: إلى مدى يمكننا أن نسوغ ما نقوم به عن طريق طرح أسئلة أخلاقية تتضمن مفهومي العدل والظلم؟ مثل تخيل رؤية عربة مسرعة في السكة وفي نفس الوقت هناك5عمال يعملون هناك أنت تفترض سوف تقتلهم ثم تلاحظ وجود محول العربة إلى سكة أخرى، ومنه لو شددت المحول لكي تنحرف العربة لتنقذ 5 أرواح.[1]

إن ساندل يعتبر أن العدالة حجر الأساس ذو أهمية في تصحيح الأكاذيب والمغالطات الأخلاقية، وهذا ما أكده في مؤلفه "العدل"، يتسأل مايكل هنا قائلا: "هل يمكننا كبشر صيغت أسئلة أخلاقية لضمن مفهومي العدالة والجور؟، حيث يقدم مايكل مثلا عن مشهد العربة الجامحة المسرعة عبر سكة حديدية بها 5 عمال يعملون وتصورت أنك سوف تقتلهم، لكن بعدها وجدت محول لسكة أخرى لتفادي أن تقتلهم، ومنه انحرفت بالعربة لإنقاذ هؤلاء العمال.

« يتجاوز أستاذ فلسفة الأخلاق والسياسة مايكل ساندل الأسئلة الأخلاقية العملية الأكثر غواية لحظة الجائحة، مسائلا المنظومة القيمية المعاصرة كلها .ليس ثمة شك في أن أسئلة مثل «هل يجب أن يكون العلاج حقا طبيعيا لجميع المواطنين؟»، أو «هل يجب الاستجابة لمحدودية الطاقة الاستيعابية في المؤسسات الصحية بالتضحية بكبار السن والأكثر ضعفا؟»، ... تمتاز بأهمية أخلاقية واضحة. ولكن ساندل يفضل أن يستثمر هذه الجائحة في مراجعة المنظومة القيمية والاقتصادية التي تعمل وفقها مجتمعاتنا .»[2]

لقد تمكن ساندل فيلسوف الأخلاق من مجاوزة التساؤلات الأخلاقية العملية في فترة ظهور الجائحة، موجها أسئلة للمنظومة العالمية القيمية ألا وهي: «هل لابد من أن نقدم للعالم أجمع دواء طبيعي؟» من جهة، ومن جهة أخرى تساءل مايكل قائلا: "هل يمكن أن نستجيب للقدرة الاستيعاب في المستشفيات من خلال أن نضحي بكبار السن والضعفاء؟، وهذه التساؤلات وغيرها تتميز بأهمية بالغة من الناحية الأخلاقية. فمايكل يدعو إلى إعادة النظر في الأنظمة الأخلاقية والاقتصادية التي تشتغل بها كل شعوبنا ومواطنينا.

1- روبرت دياني: التفكير الناقد والتفكير الإبداعي، نقله إلى العربية منذر محمود الصالح، مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع، ط1، السعودية، 2017، ص295.

2- عمر المغربي: تقرير: ماذا قال الفلاسفة حول جائحة فيروس كورونا؟، مجلة تبين، ع9/35، 2021، ص171.

« يقدم ساندل ردا، نيابة عن الليبرالية السياسية، لا يلبث أن يرفضه في ما بعد. ويقوم هذا الرد على الزعم بأن خلافاتنا حول العدالة قضية أقل أساسية من خلافاتنا حول الحياة الخيرة. فكثير من الخلافات حول الحياة الخيرة يدور حول قضايا تضاهي في أساسيتها مسألة إن كنا مؤمنين بالرب (بأي رب؟) في المقابل، يميل حتى الخصوم في سجال الإجهاض إلى أخذ القيم السياسية الأساسية نفسها في الحسبان «الاحترام الواجب للحياة البشرية، وعملية إعادة الإنتاج المنظمة للمجتمع السياسي مع الزمن ...[و]مساواة النساء بوصفهن مواطنات متساويات .»[1]

لقد أعطى السياسي مايكل ساندل نقدا لاذع بدلا من الليبرالية السياسية، لكن سرعان قام برفضه جملة وتفصيلا، يتمثل هذا الطرح في كون كل مشاكلنا الأخلاقية حول العدل ليست قضية رئيسية مثل جدالاتنا أخلاقية تتمحور في مسألة الحياة الخيرة التي نطمح إليها تتساو مع مسائل كمسألة الإيمان بالرب. لكن على الخلاف نجد المعارضين الذين جعلوا من مشكل الإجهاض إلى التسليم بالقيم السياسية لها أولوية تتمثل في : "قيمة الحياة لجميع البشر على اختلافهم، العمل على إنتاج منظم للمجتمع السياسي مع مساواة النسوة".

« في عام1974، زميل جون راولز 'في جامعة هارفاد، روبرت نوزيك، نشرت الدفاع عن التحررية العدالة، الفوضى، الدولة، اليوتوبيا. زميل آخر له في جامعة هارفارد، مايكل والزر، كتب دفاعا عن المجتمعية الفلسفة السياسية، كرات العدل، نتيجة لحلقة دراسية شارك في تدريسه مع نوزيك. في خط ذات صلة من الانتقادات، مايكل ساندل كتب، وهو زميل في جامعة هارفارد، الليبرالية وحدود العدالة، والتي انتقد نظرية العدل ليطلب منا أن نفكر العدالة في حين فصلها عن القيم والتطلعات التي تحدد من نحن وكأشخاص، والتي تسمح لنا لتحديد ماهي العدالة .»[2]

1- صموئيل فريمان: اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون رولز نموذجا، تر: فاضل جتكر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، لبنان، 2015، ص243.

* **اليوتوبيا:** هي مشروع أو حلم بمجتمع أو الحلم بمستقبل خيالي ومرغوب به.(**ينظر إلى شريف الدين بن دوبه:** يوتوبيا: المفهوم ودلالاته في الحضارات الإنسانية، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية العتبة العباسة المقدسة، ط1، 2018، ص20.)

* **مايكل والزر:** يعد الفيلسوف الأمريكي "مايكل و ولتزر"(1935 .....) من بين فلاسفة الأخلاق والسياسة المعاصرين الذين انشغلوا بموضوع الحرب العادلة .كما يظل كتابه البارز" الحروب العادلة وغير العادلة" (1977) أحد الإسهامات المهمة حول المبادئ الأخلاقية والسياسية للحرب .(**ينظر إلى حمدي الشريف:** نظرية الحرب العادلة بين اليوتوبيا والأيديولوجيا، مؤمنون بلا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، مصر، 2016، ص3.)

2- د. جهاد عودة: النظام الاجتماعي والاستراتيجي الأمريكي المأزوم، كنوز للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص206.

لقد عمل كل زملاء الفيلسوف الأمريكي جون رولز في مشروع العدالة وذلك عام 1974، حيث نشر أمريكي نوزيك مناصرة للتحرر العدالة من كل الفوضى وسياسة الدولة من جهة ومن جهة نجد كل من مايكل والزر سلم بالاجتماعية الفلسفة السياسية، وهذا كله من خلال تأثيره بمحاضرة قام بها مع رفيقه نوزيك، ومايكل ساندل فيلسوفنا هو الآخر كان صديق لجون رولز حيث كتب مؤلفه "الليبرالية وحدود العدالة"، والذي قدم فيه دحض للعدل حيث يدعونا إلى التفكير في نظرية العدالة بعيدا عن القيم والعوامل التي تحدد شخصيتنا وأنفسنا، والتي تؤدي بنا للوصول إلى جوهر العدالة.

« يعد مايكل ساندل (5مارس1953) من أهم المفكرين المعاصرين الذين تحدثوا عن معنى المساواة والحرية والعدالة التوزيعية، ومن أبرز الذين تناولوا طرح رولز عن العدالة والليبرالية السياسية التي يمثلها بالدراسة والنقد في كتابه "الليبرالية وحدود العدالة"؛ حيث ينطلق ساندل من النظر في مدى صحة المقولة التي ترى أن المجتمع الليبرالي مجتمع يحرص على عدم إملاء أي طريقة معينة في الحياة على أفراده، تاركا لهم أكبر حرية ممكنة في تحديد القيم التي يتبنونها والغايات التي يسعون إليها في الحياة .»[1]

إن مايكل ساندل من مواليد 5مارس 1953الذي يعتبر من الفلاسفة السياسيين المعاصرين الذين أعطوا أولوية لمفهوم المساواة والحرية والعدالة، من دراسين لنظرية جون رولز القائلة "بالعدالة كإنصاف" ونقده في مؤلفه "الليبرالية وحدود العدالة"؛ حيث ابتداء مايكل من منطلق تأكده من فكرة أن الليبرالية لا تبحث لمجتمعاتها على طرق معينة للعيش، بقدر ما تمنحهم الحرية تمكنهم من اختيار مبادئ وأسس يؤسسون عليها حياتهم بشكل عام.

د-العدل و الحياة الطيبة عند ساندل :

« لتحقيق مجتمع عادل : علينا التفكير معا في معنى الحياة الطيبة و خلق ثقافة عامة مضيافة للخلافات التي ستنشأ لا محالة من المغزى البحث عن مبدأ و اجراء يمكن ان يبرر، فالعدالة امر لا مفر منه سواء كنا نتجادل حول عمليات الانقاذ المالية، او الامومة البديلة او الحق في استخدام عربة الغولف فان أسئلة العدالة مرتبطة بمفاهيم متنافسة عن الشرف و الفضيلة و العدالة لا تتعلق فقط بالطريقة الصحيحة لتوزيع الأشياء، انه يتعلق أيضا بالطريقة الصحيحة لتقدير الأشياء .» [2]

1- أمل مبروك عبد الحليم: نظام العدالة ونظام حكم القانون بين كانط و جون رولز، مجلة التفاهم، ع52، م14، عمان، 2016، ص120.

2 –Michael J . Sandel : Justice what's the right thing to do ! , farrar straus and giroux , new york , p136.

يؤكد مايكل ساندل انه لتجسيد مجتمع عادل بكل معنى الكلمة، لا بد لنا من البحث عن مفهوم الحياة الجيدة و ان نؤسس لثقافة صالح عام من الكشف عن أساس و ركيزة تمكيننا من ذلك على الأرجح، فالعدالة حاجة ضرورية خاصة تساؤلات التي أثارتها التكنولوجيا اليوم من تأجير الأرحام و المثلية الجنسية، فالعدل كقيمة مرتبطة أساسا بكل من الفضيلة و الشرف و لا يرتبط حسب مايكل بالأمور الموزعة بقدر ما هو متعلق بقيمة الأشياء و قدرها.

الخلاصة:

نستنتج في الأخير أن الفيلسوف الأمريكي مايكل ساندل يعد أحد أبرز المفكرين السياسيين المعاصرين، ومن أهم أعلام تيار الجماعاتية، الملقب ب" أرسطو هارفارد"، من المهتمين بمجال فلسفة الأخلاق والسياسة بشكل عام، ومسألة العدالة بشكل خاص متأثر بكل من أستاذه تشارلز تايلور وإيمانويل كانط من خلال فكرته أي ساندل أولوية الخير على العدل بفكرة الواجب من أجل الواجب لكانط، حيث عرف مايكل بانتقاده لطرح الرولزي ونظريته "العدالة كإنصاف"، وفكرته أسبقية قيمة العدل على الخير، حيث سعى ساندل في محاضراته الشهيرة ومن خلال آرائه وأفكاره إلى تمكين جميع أفراد العالم من العدل بغض النظر عن أجناسهم أو اعتقاداتهم أو ديانتهم، فدعا إلى استخدام معنى العدل من أجل تصحيح لمغالطاتنا الأخلاقية الحياتية، والعمل على تحقيق الخير المشترك للجميع من خلال العدالة.

من أهم النقاط التي تطرقنا لها في هذا الفصل نجد:

- إن مايكل ساندل من مواليد 5مارس 1953، ولقد اهتم طيلة حياته بالفلسفة السياسية الأخلاقية وهذاما يظهر جليا في مؤلفاته ومحاضراته كمؤلفه الأشهر" الليبرالية وحدود العدالة "وكتابه" العدالة وما الجدير أن يعمل به؟".
- للعدالة عند ساندل فروع وأنواع هي العدالة السياسية والعدالة الاقتصادية والعدالة التوزيعية.
- قدم ساندل 3 مذاهب ومناهج العدالة في توزيع المنافع وهي "الرفاه "و"الحرية" و"الفضيلة".
- العدالة السياسية عند الفيلسوف المعاصر ساندل تكمن في عمله على إظهار حقيقة كل من الليبرالية والنظرية الرولزية، فالعدالة الحقة حسب فيلسوفنا هي ما تحقق للجماعة الصالح العام المشترك، مبرزا أهمية الخير للجميع دون الأفراد كما هو الحال لدى كل من تيار الحرية وفكر رولز من خلال تمجيدهم للفرد على حساب المجتمع ذاته.

الفصل الثالث:

العدالة المعاصرة في دائرة دراسة ساندل ونقده

الفصل الثالث: العدالة المعاصرة في دائرة دراسة ساندل ونقده

❖ **المبحث الأول** : نظريات العدالة بين مؤيدي ساندل و معارضته لرولز

أ/مؤيديه:

1 ـ تشارلز تايلور

2 ـ مايكل والرز

ب/ معارضته:

1 ـ جون رولز

❖ **المبحث الثاني:** الانتقادات الموجهة لعدالة ساندل

❖ **خاتمة**

❖ **قائمة المصادر و المراجع**

توطئة:

العالم اليوم عرف توجه نحو ما هو سياسي عامة، وهذا ما دفع بالفلاسفة والمفكرين بالخصوص إلى التنظير وبناء نظريات في مجال الفلسفة السياسية خاصة، فالعدالة أحد موضوعات هذه الأخيرة التي لقت صدى واسع خاصة لدى أساتذة جامعة هارفارد الأمريكية، ولقد برزت العديد من الأطروحات الفلسفية من بينها العدالة كإنصاف للمفكر جون رولز وصولا إلى الفيلسوف مايكل ساندل حيث كانت أبحاثه في السياسة من أبرز اهتماماته، فإن العدالة التي دعا إليها الفيلسوف الأمريكي مايكل هي عدالة للجميع دون استثناء أو ما يصطلح عليها "ليبرالية الواجب" متأثرا بفيلسوف الألماني إيمانويل كانط، حيث ساهم هذا الأخير مساهمة سياسية هامة من خلال مؤلفه "الليبرالية وحدود العدالة" الذي استطاع فيه تسليط الضوء على نظرية العدالة كإنصاف لجون رولز وكشف العديد من النقائص بهذه النظرية تارة، وتارة أخرى وجه لليبرالية انتقادات شديدة اللهجة كونها أقرت بالحرية المطلقة للسوق، ومجدت الفردية الأنانية على حساب الجماعة، وعمل من خلال محاضراته وجميع كتاباته إلى إبراز مسائل أخلاقية ومحاولا تصور العدالة كجوهر أساسي في حياتنا اليومية مما يؤدي إلى تمكين كل الأفراد والجماعات من حقوقهم دون مطالبة بها من الدولة أو من المجتمع نفسه، ومن هنا يتبنى هذا الأخير مسار التيار الجماعي الداعي لأولوية الخير على الحق لكي نعيش حياة طيبة، ونمضي قدما لتحقيق العدالة الاجتماعية التي يطمح إليها الجميع، فقد قام ساندل بدراسة كل النظريات في العدالة سواء أكانت اتجاهه الجماعاتي أو اتجاه المعارض له ألا وهو الاتجاه الليبرالي، غير أن مايكل ساندل كغيره من الفلاسفة تعرض لنقد لاذع والسؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه ألا وهو: ماهي أهم نظريات العدالة التي أثارت انتباه الأمريكي مايكل؟ وفيما تجلت نقاط التشارك والتعارض بين نظريات العدالة المعاصرة والعدالة التي نادى بها ساندل؟

ومن هنا تتبلور عدة تساؤلات ألا و هي :

ـ أين يبرز اتفاق الفيلسوف مايكل و تشارلز تايلور في العدالة؟

ـ فيما تجلى تأييد والزر لمايكل ساندل في العدالة ؟

ـ ماهي معارضة ساندل للعدالة التي ينادى بها جون راولز وأين تبرز؟

ـ ماهي الانتقادات اللاذعة التي طالت عدالة ساندل؟

المبحث الأول: نظريات العدالة بين مؤيدي ساندل ومعارضته لرولز

أ /مؤيديه:

1 ـ تشارلز تايلور

أ ـ الاعتراف عند تشارلز تايلور:

« ويؤكد . تايلور. بقوة **(أن الاعتراف ليس مجرد مجاملة في التعامل مع الغير، ولكنه أساسا حاجة إنسانية حيوية)**.. فالاعتراف المطلوب ـ حسبه ـ ليس مجرد مجاملة تدين بها الدولة إلى تلك الشعوب التي تشكل الأقليات الثقافية، بل هو حاجة إنسانية ضرورية، ولكي يتحقق ذلك عمليا، ينبغي عليها ضمان الحقوق والحريات الأساسية للفرد والجماعة معا، وعلى قدم المساواة، بحيث يتم فيها الأخذ بالاعتبار ما لحق بتلك الجماعات المحرومة من ظلم تاريخي عانت منه بأي كان[1].»

إن الفيلسوف تشارلز يقر أن الاعتراف ليس وسيلة فقط لمعاملة الآخر، بل هو حسبه ضرورة ملحة للدولة ولا يعبر عن حسن نيتها أمام المجتمعات التي تضم الأقلية العرقية، وليتجسد ذلك بشكل واقعي، لابد من المحافظة على العدالة في الحقوق والحريات لجميع الأفراد والمجتمعات في نفس الوقت، مع تسجيل أي تجبر أو استبداد ماضي كابدته هذه الشعوب من قبل حتى تعوض عن معاناتها المؤلمة بغض النظر عن انتماءاتها الاجتماعية.

ب ــ نقاط توافق ساندل مع تشارلز تايلور في العدالة:

« كما أن تشارلز تايلور في كتابه(منابع الأنا) يعبر من الاحترام الصوري للقانون(العدل) إلى النظر في تقويم مضمونه التاريخي (الخير)، عبور ينطوي على رؤية جوهرية لحقوق الإنسان "يستتلي قوامها تداعيات مهمة .»

لذا ينعكس تقويم تايلور هذا على أولوية هذه الحقوق، فيعتمد بدلا من هذه الأولوية (الليبرالية) أولوية الخير على العدالة. ولا يستوجب ذلك مبادئ العدالة الليبرالية لاحترام تصورات الخير فحسب بل

---

1 ـ اشر يويا ومولود مسلم: التعددية الثقافية :مقاربة نقدية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع2، الجزائر، 2021، ص144.

* **الاعتراف:** يرتبط في اللغة العربية، بالمعرفة، لدرجة يمكن معها أحيانا استبدال فعلي "اعترف" و"عرف"، أحدهما بالآخر من دون الإخلال بالمعنى .و ينطوي على معنى الاعتراف على المعرفة بالضرورة، ويمكن أن نميز بين شكلين أو نوعين من الاعتراف: الاعتراف بفضل الآخر ،والاعتراف بذنب أو بأمر سلبي اقترفته الأنا. (**ينظر إلى حسام الدين درويش:** العدالة بوصفها اعترافا: دراسة مفهومية أولية، مجلة تبين ،ع2/1، قطر، 2013 ،ص102.)

يدعوها إلى الإقبال عليها و الانغلال في تذوقاتها حتى تدبرها خير تدبير فهذه التصورات هي في نهاية الأمر تصورات ظاهرة ربما تحددت معالمها اجتماعيا.[1]»

إن الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور متوافقا إلى حد ما مع السياسي مايكل ساندل في فكرة أسبقية الخير على العدل، فتايلور في مؤلفه "منابع الأنا" يحترم صورية العدل بالنظر لتاريخ الخير، مستندا في ذلك على نظرة متفحصة لحقوق الإنسان .

فإن تشارلز تايلور لا يحبذ مطلقا أسس العدالة التي تنادي بها الليبرالية، فهو يدعو الليبرالية لامتثال لتصورات الخير وقبولها وتقوقع فهذه التصورات ذات البعد الاجتماعي.

« فنصير مذهب المنفعة(Utilitarianism) يحيا داخل أفق أخلاقي لا يمكن توضيحه بنظريته الأخلاقية .وفي ذلك تمثل إحدى نقاط الضعف الكبرى في مذهب المنفعة .غير أن إمكانية نسيان هذا الأفق بسهولة لصالح الوقائع والمواقف التي يتعامل معها الإنسان داخله، تمكن من إهمال هذا الإطار ونسبة الصورة إلى فاعل عديم الإطار.[2]»

لقد نقد تايلور المذهب المنفعي كزميله ساندل فكونه أن نظريته الأخلاقية غير واضحة المعالم، غامضة، فنسيان الإنسان لهويته وأصله العرقي في الواقع بحسب تشارلز يعتبر مهمل وغير قادر على الوصول لصالح الأفعال و التصرفات الإنسانية الأخلاقية المثلى الصحيحة التي تجعله فرد صالح داخل جماعته.

« تايلر من القائلين ب"الجماعاتية"، و الجماعاتية تيار فكري ناقد للنزعة الليبرالية الفردية المفرطة، بدأ ينتشر في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ويرى أن على الليبرالية أن تخفف من تحيزها المفرط للفرد وحرياته الشخصية، وذلك يمنحها مجالا معينا للتفكير في الفرد بوصفه كائنا يعيش ضمن جماعة، وأن لهذه الجماعة، سواء أكانت دينية أو قومية أو أيديولوجية، دورا كبيرا في وعيه بذاته ووجوده الاجتماعي. فنحن عندما نرى أنفسنا أيضا(من منظور الكل)يمكننا أن نرى الذات في الخيال بأنها، ببساطة، مظهر

1- رعد عبد الجليل علي ونجيبة إبراهيم أحمد: الأقليات ونظرية الاعتراف عند تشارلز تايلور، مجلة قه لارى زانست العلمية، ع2، العراق، 2020، ص ص259. 260.

2 ــ تشارلز تايلر: منابع الذات تكون الهوية الحديثة، تر: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، ط1، لبنان، 2014، ص78.

من مظاهر نظام كبير، حتى إن الإنسان الذي يعيش في مجتمع ديمقراطي يشعر أن الحرية جزء من هويته.[1]»

يعد الفيلسوف الكندي تايلور أحد أبرز مفكري المجتمعية وهو هنا مثل زميله مايكل ساندل الذي ينتمي إلى نفس التيار ألا وهو المذهب المجتمعي، وهذه الأخيرة تعتبر من المذاهب المعاصرة التي ظهرت في القرن العشرين، من بين نقاد لليبرالية التي تمجد الفرد بشكل كبير على المجموعة نفسها، حيث دعا تشارلز تايلور التيار الليبرالي إلى تقليل من تحيزه للفردية وحريته مما يتاح له الفرصة لمعرفة هويته داخل مجتمعه، دون أخذ اعتبارات سياسية أو دينية أو عرقية، مما يولد فيه شعور بالانتماء الاجتماعي الخاص به كذات ؛كون الإنسان اجتماعي بطبعه لا يستطيع العيش بمعزل عن جماعته، فعند تخيلون ذاتنا ضمن مجتمع معين فنحن هنا نستطيع أن نرى أنفسنا كشكل من أشكال المكونة لهذا المجتمع ككل، فالفرد الذي ينتمي لجماعة الديمقراطية فهو سوف تخلق لديه إحساس بالحرية الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من هويته الثقافية الاجتماعية.

فساندل يؤيد تايلور في كون أن الفرد لا يمكنه الحياة خارج المجتمع فهو اجتماعي لا يمكنه أن يحيا بمفرده فقط، فهو بحاجة لجماعته التي تعلمه المعايير وأخلاق الحق.

« كذلك تمثل فكرة حياد الدولة تجاه مختلف المعتقدات والثقافات والتصورات الدينية والأخلاقية احد أهم محاور الفلسفة السياسية التي برزت منذ سبعينيات القرن العشرين للدفاع عن التنوع والاختلاف كفلسفة وسياسة في ان واحد والذي اثارتها نظرية العدالة والعدالة كإنصاف ل(جون راولز). تلك النظرية مهدت الطريق نحو جدل مستمر بين انصار الليبرالية والجماعاتية. فعلى عكس الليبراليون الذين يقولون بوجوب حياد الحقوق تجاه المذاهب الاخلاقية والدينية الجوهرية، يؤكد الجماعاتيون على ان الحقوق يجب ان تقوم على القيم الاجتماعية السائدة. غير ان الحقوق مرهونة في تبريرها بالأهمية الاخلاقية للغايات التي تخدمها كما يقول (ساندال)[2].»

إن الجماعي مايكل يقر أنه على واجب الدولة عدم التحيز إلى جماعة معينة أو عرق ما، بل لابد من محايدة لكل الأجناس والاختلافات الثقافية داخل الدولة واحدة، فهذا الحياد مرتبط بالفلسفة السياسية التي بزغت في القرن العشرين لمناصرة التعددية الثقافية كفكر فلسفي وسياسي في الوقت

---

1 ـ رشيد الحاج صالح :لماذا عادت الهويات لتتصدر عالم اليوم؟ نقد تايلر للحداثة وعلمانيتها، مجلة تبين، ع41، المجلد11، قطر، 2022، ص77.

2 ـ د. عماد احمد مولود و د. عابد خالد رسول: اشكاليات تطور فلسفة التنوع في الفكر السياسي المعاصر، دراسة في الاتجاه المعارض والمؤيد لها، مجلة قه لاى زانست العلمية، ع3، المجلد7، العراق، 2022، ص660.

ذاته وهذا ما دعت له مختلف نظريات العدالة المعاصرة، وهذه النظرية أوجدت سجال حاد بين الليبراليين والجماعيين.

فالليبراليين ينادون بالأولوية الواجبة للحقوق اتجاه النزعات الأخلاقية والدينية على خلاف التيار الجماعي يعتبرون الحقوق مؤسسة على معايير الجماعة، غير أن هذه الحقوق متصلة بالأخلاق للأهداف التي تعمل على تحقيقها كما يؤكد ساندل. فساندل يتشارك مع الفيلسوف الكندي تايلور في فكرة " التعددية الثقافية"، وأنه من واجبات الدولة حماية مختلف الأجناس والثقافات المختلفة، وأن الحقوق لدى الفيلسوفان قائمة على مبادئ وأسس التي تقوم عليها المجموعة(المجتمع)، والحق هنا مرتبط لديهما بالأخلاق الذي يعمل على تجسيد الغايات التي تطمح لها الجماعة.

« ويركز أصحاب النزعة المجتمعية Communitarians على عكس ذلك، على أهمية الأشكال المتعددة للحياة الاجتماعية التي تشمل العائلة. المنظمات الدينية. المدارس. والمؤسسات المتعددة للمجتمع التي يعتمد عليها للحفاظ على حرية الفرد. وبشكل عام فإن أصحاب النظريات المجتمعية أمثال السادير ماكلنتير، مايكيل ساندیل، تشارلز تيلور. جان باثيك إليثين و أميثای إثزيونی، يزعمون أن القيم التي تشكل الهوية الفردية إنما ترجع جذورها وتتجسد في ممارسات المجتمعات Communities .[1]»

إن الجماعيون أمثال مايكل ساندل وتشارلز تايلور وغيرهم من الجماعية متوافقون على فكرة مفادها أن المؤسسات الاجتماعية كالعائلة والمنظمات الدينية والمدارس تكفل محافظة على أخلاقيات الفرد وحريته تارة، وتارة أخرى مصرون هؤلاء الفلاسفة على أن المعايير الأخلاقية التي يتربون عليه الأفراد تنبع من العادات والقيم مجتمعاتهم التي يسكنون فيها.

1 ـ فيليب ألبرسون : التنوع والمجتمع قراءة في العلوم البينية، تر: أسامة الجوهري، المركز القومي للترجمة، ط1، مصر، 2017، ص17.

2 ـ مايكل والزر

أ ـ العدالة المجتمعية

«يرفض والزر أن تكون العدالة كونية أو مبتدئا تجريديا مطلقا، بل أنها لا يمكن أن تخرج عن مشروعها الاجتماعي حسبه بالنسبة له فالمجتمع سابق عن الفرد في الوجود، والفرد متى وجد أنه ووعى نفسه وجدها ملقاة في المجتمع وبالتالي فإن الخلفية ووعي القيمي للفرد يشكل داخل الإطار الاجتماعي. هذا ما يقود مايكل والزر إلى تبني الطرح الجماعاتي الرافض للمرجعية الفردية للقيم الليبرالية[1].»

ينفي مايكل والزر أن تكون العدالة مجرد فكرة ذهنية لا وجود لها في الواقع، كونها لا تعرف التحول بل هي نسبية تغير بتغير المجتمعات فالعدالة متعلقة بالواقع الاجتماعي ومتغلغلة فيه فالمجتمع وجد اولا فهو سابق للفرد في تكوينه ووجوده، فواسطته استطاع إدراك وفهم نفسه فهو كائن اجتماعي يؤثر فيه ويتأثر به، هذا ما جعل ما يكل والزر يتبني التيار الجماعاتي ويشارك زميله مايكل ساندل ومن أهم النقاط المشتركة بينهما:

- **رفض كل من مايكل والزر و مايكل ساندل للقيم الليبرالية والقيم النفعية**
- **السعي في تحقيق المساواة مؤكدين على تحقيق العدالة وبلوغها في ظل المؤسسات الراعية والساهرة للمجتمع .**

ب ــ نظرية الحرب العادلة عند مايكل والزر

« يرى «مايكل ولزر» ان الحرب فعل وحشي غير اخلاقي، لكنها أصبحت حقيقة فلسفية انطولوجية مرتبطة بالإنسان . فلا يمكن أن نتصور تاريخ البشرية بدون حروب تعقبها لحظات السلام .ومن تم، فالحرب ظاهرة جماعية، وليس ظاهرة فردية. ولقد اهتم «مايكل ولزر» يتناول مبدأ الحق في الحرب و كيفية إدارة الحرب .وقد استند هذين المفهومين من نظرية الحرب العادلة الكلاسيكية [2].»

---

1 ــ ايمن بوطرفة : سؤال العدالة في الفلسفة الراهنة، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة وهران 2، وهران، 2019، ص 261 .

2 ــ جميل حمداوي : هل هناك حرب عادلة ؟، سلسلة كتب إلكترونية توزع مجانا، ع13 ، 2016 ، ص11.

***الحرب العادلة** : إن الحرب العادلة هي إضفاء الطابع الديني و الشرعي و الأخلاقي على الحرب التي تفوضها دولة ضد دولة أخرى ، ويعتبر اخر أن الحرب العادلة هي قتال الأعداء وفق المشيئة الإلهية .(جميل حمداوي : هل هناك حرب عادلة ؟، المرجع نفسه ، ص15.)

يتجه مايكل ولزر إلى الإقرار إلى أن الحروب عبارة عن فعل تغيب فيه القيم الأخلاقية، كونها يستخدم فيها العنف وتزهق فيها أرواح الابرياء فهي أكثر دموية، لكنها أصبحت حقيقة وجودية فلسفية متعلقة بالإنسان فهي متلازمة للتاريخ البشري وحتمية له، ووصولا إلى فترة السلام فالحرب ظاهرة جماعية وتلعب دورا هاما في التحولات الاجتماعية فهي تتعلق بالمجتمع ككل دون الفرد، و يؤكد ولزر على أحقية الحرب وكيفية تنظيمها للوصول إلى الأهداف المسطرة استلهم هذين المفهومين من نظرية الحرب العادلة من العصور الوسطى.

« يقول ولزر بإقرار جملة من الشروط التى تحدد الحرب العادلة وغير العادلة

1-قضية عادلة :اي بمعنى أن قرار الحرب يجب اي يستند إلى إدارة في تحقيق العدل وليس الانتقام استجابة لشر واقع .

2-الغاية العادلة :بمعنى يجب أن يكون الهدف من شن الحرب هدفا عادلا كحماية الأبرياء أو إقامة سلام عادل .

3-الضرورة: استيفاء جميع الوسائل الدبلوماسية الاقتصادية بحل النزاعات وإعادة الحق والمحافظة على السلام .

4 - تحقيق الهدف : بمعنى أنه لا يمكن شن الحرب إلا إذا كانت الأمل والهدف مرسوم يمكن تحقيقه[1].»

« الحرب العادلة عند وولتزر تنصب على حقوق الدول في وحدة أراضيها الإقليمية وسيادتها السياسية، وهذه الحقوق تستند في أساسها إلى حق أفراد كل دولة من الدول في حياة والحرية والمجتمع وفي رأيه، عندها يشكل المجتمع، أياّ ما كانت الحقوق الكوميونية أو (المجتمعية) التي يتضمنها، فإن هذه الحقوق يمتلكها كل فرد في المجتمع[2] .»

يضع ولزر شروط لإقامة حرب عادلة وغير عادلة أهمها :

- **لابد أن يكون مبدأ الخوض في الحرب سبيله تحقيق العدل من خلال استرجاع حقوق الأبرياء وليس الغرض منه القتل والعنف .**
- **لابد من لجنة لتوسط من خلال مفاوضات للوصول إلى حل للنزاعات.**
- **لابد أن تكون اسباب لشن الحرب وخطة مرسومة للوصول إلى الهدف المراد تحقيقه .**

1- سالم حسين العادي: نظرية الحرب العادلة من منظور فلسفي، المجلة الجامعة، ع 18، م 1، ليبيا، 2016، ص59.

2- حمدي الشريفي : نظرية الحرب العادلة بين اليوتوبيا والايديولوجيا، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهن، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ص7.

قيام الحرب حسب ولتزر هدفه واضح فكل دولة تسعى إلى استرجاع أملاكها وسيادتها التي اغتصبت منها بالقوة, فكل أفراد المجتمع داخل الدولة لديهم حقوق وحريات يتمتعون بها كالحق في الحياة، الحق في الحياة الكريمة الحق في التعليم ....) فكل ما أخذ بالقوة لا يسترجع الا بالقوة.

ب ـ معارضته :

1 ـ جون رولز:

أ ـ العدالة كإنصاف عند جون رولز:

« قد نكشف الوجه الحقيقي للرولزية نفسها كنظرية في العدالة بماهي إنصاف تحديدا، تدافع عن الحريات الفردية، وإن كانت تشترك في ذلك مع غيرها من مواقف مناهضي المنفعية، ولكن تنطلق في كل ذلك من مبدأ خص به رولز نظريته فتفوقت على ما عداها، هو مبدأ التباين وهو مبدأ الذي مثل بحق نقطة الخلاف الجوهرية داخل النظرية الليبرالية نفسها على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية.[1]»

لقد قدم سياسي رولز نظريته في العدالة التي أصطلح عليها "العدالة كإنصاف"، التي جاءت مناهضة للنفعية، تنادي بأولوية الحرية الفردية مثلها مثل ما أقررت به الذرائعية، لكن ما جعل أفكار

---

1 ـ نوفل الحاج لطيف : النظرية الليبرالية ومسألة المساواة جون رولز و روبارت نوتزك ضد المنفعية، مجلة هرمس، ع4، م2، مصر، 2013، ص39.

***جون رولز**: ولد جون رولز (John Rawls) سنة 1921 في عائلة ميسورة الحال في مدينة بالتيمور بولاية ماريلاند، وهو الابن الثاني من أصل خمسة أبناء . كان والده وليام لي (William Lee) محاميا بارزا أما أمه ابل(Anna Abell) فكانت رئيسة لرابطة النساء الناخبات. تلقى في شبابه تكوينا مدرسيا دينيا جيدا .اختار رولز دراسة الفلسفة عند دخوله لجامعة برينستون في سنة1939.كان رولز يتصف بالذاكرة الجيدة والمواظبة، ثم انقطاع عن دراسته لمدة 3سنوات لالتحاق بالخدمة العسكرية، ناقش رولز أطروحته للدكتوراه بعنوان "فحص عناصر المعرفة الأخلاقية :اعتبارات حول أخلاق المزاج مع الإشارة إلى الحكم". تدرج بعدها في المناصب التعليمية فعين أولا أستاذا مكلفا بالدروس بقسم الفلسفة في جامعة برينستون لسنتين، ثم في جامعة أوكسفورد، ثم عاد إلى أمريكا عين أستاذا في جامعة كورنيل ثم انتقل إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ثم عين أستاذا في جامعة هارفارد من 1962 إلى سنة تقاعده عام1991، من مؤلفاته نذكر:" **الليبرالية السياسية**" ثم "**قانون الشعوب سنة 1999**" ثم "**محاضرات في فلسفة الأخلاق سنة2000**" ثم "**العدالة كإنصاف .إعادة نظر سنة2001**"(**ينظر إلى مجموعة من المؤلفين:** جون رولز، موسوعة الأبحاث الفلسفية للرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة الغربية المعاصرة، إشراف: د. علي عبود المحمداوي، تقديم: علي حرب، منشورات الاختلاف، ط1، ج2، الجزائر، 2013، ص ص1211.1212.)

جون في العدل تنجح وتثبيت نفسها أمام جميع النظريات الأخرى هو أنها اعتمدت على أساس التباين الذي شكل نقطة تحول في الليبرالية وفي شتى المجالات الحياتية.

ب ـ العقد الاجتماعي عند جون رولز:

« يعد مفهوم العقد الاجتماعي حجر رحا في فلسفة جون الرولز الليبرالية الذي تدور حوله جل المشكلات والحلول التي تتعلق بنظرية جون رولز في العدالة، والأمر أن فلسفة ليبرالية كفلسفة رولز جاءت ردا على التقليد النفعي، فما كان إلا واستعانت بمفردات المدرسة التعاقدية وصيغها الأساسية انسجاما مع الثقافة الأنغلوسكسونية، إذ يبدو أن عقد رولز ينظر إلى المجتمع الليبرالي بصيغة الشعب، ولابد أن هذه المبادئ ها هنا مبادئ العدالة ذاتها.[1]»

لقد أعاد جون رولز إحياء فكرة العقد الاجتماعي التي جاء بها كل من توماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو في العصور الحديثة، واستخدامه رولز أي (العقد) في نظريته في العدالة في العصر المعاصر، فهو أي جون لم يبقى العقد حبس تكوين الدولة أو تحديد نوع الحكم، بل حدد له هدف أخر ألا وهو تمكين الشعب ككل من معرفة الحقوق والحريات المنوطة بهم وتأسيس للمبادئ العدالة الواجبة على أطرف العقد تحقيقها، مع اعتبار أن الأفراد الذين يشكلون المجتمعات الليبرالية شعبا، فالعدالة التي برزت مع سياسي رولز عرفت بنقد شديد للذرائعية .

ج ـ أسس العدالة كإنصاف ومبادئها:

*أسس العدالة التوزيعية:

تقوم نظرية رولز على وضع أسس ومبادئ للعدل على أساس تصوره من أجل إنقاذ المجتمع من الفوضى التي ستكون مع عدم وجود دولة أو نظام حكم، وهي:

1. غياب الضغط والاكراه.
2. أن تكون المبادئ متفق حولها ملزمة للكل.
3. لابد من يتسم المتفاوضون بالعقلانية وكل واحد منهم يتمتع بثقافة عميقة في جميع المجالات من علم النفس والاقتصاد والاجتماع، إلى الفلسفة والرياضيات.
4. يجب على كل فرد أن تكون له خطته في الحياة ومصلحته الخاصة، فهو لا يشعر بالتعاطف مع الآخرين في الوقت الذي لا يحس بالحسد والحقد اتجاههم كونه أنه محصور في دائرة أحلامه.

---

1 ـ علي احمد الخطيب: علاقة الفرد بالسلطة في ليبرالية جون رولز، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الفلسفة اختصاص الفكر السياسي، إشراف د. هلا علي، جامعة تشرين، سوريا، 2018، ص ص58.57.

5. حجاب الجهل ويعنى ذلك أن كل فرد من الأفراد المتفاوضين يمتلك معرفة واسعة في شتى المجالات العلمية فهو يجهل في الوقت ذاته لا يعرف شيء عن نفسه من (اسمه أو أصله أو جنسه أو تاريخه) بل يدرك أنه إنسان بغض النظر عن قدراته العقلية أو البدنية أو لونه أو عقيدته، حتى لا يشعر المفاوضين بأن القانون سوف يعرقل هذا المفاوضات كونها تنحز لمجتمع ما أو عقيدة معينة[1].

لقد أقام الفيلسوف الأمريكي رولز "العدالة كإنصاف" على ركائز وأسس بهدف تأسيس مجتمع عادل بعيدا عن الفساد والخراب الذي ينتج لغياب الدولة، وهذه أسس تتمثل في ما يلي:

- **لابد من التفاهم بين المتفاوضين دون أن يتجرأ أي شخص منهم على استخدام العنف أو الإجبار أو القوة لإقناع الآخر.**
- **إن تكون كل الأسس والركائز متفق عليها من قبل المفاوضين.**
- **يتصف المشاركون بالمعرفة المعمقة في مختلف العلوم.**
- **لابد لكل شخص في المتشاركون أهداف وطموحات يسعى للوصول إليها دون أن يحس بحقد أو كراهية اتجاه الغير لأنه متقوقع داخل قوقعة تطلعاته وآماله.**
- **"حجاب الجهل" يدل على مجموعة من المشاركون لديهم ثقافة موسعة في مختلف الميادين العلمية، متجاهلين اسمهم أو جنسيتهم أو فترتهم التاريخية أو عقيدتهم بل يعتبر أنفسهم مجرد بشر متجردين من الانحياز حتى لا يكون القانون حاجز أمام هذه المفاوضات لاعتبار محاباته لعرق ما أو شعب معين.**

***مبادئها:**

للعدالة التوزيعية التي جاء بها رولز مبدآن أساسيان تتأسس عليهما وهما:

« **أولا:** يجب أن يحصل كل شخص على حق متساو في المخطط الأكثر اتساعا من الحريات الأساسية المتساوية المتوافق مع مخطط مماثل من الحريات للأخرين.

ثانيا: يجب ترتيب حالات اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون(أ) متوقعة بشكل معقول على أنها لمصلحة كل شخص، (ب) الالتحاق بالمواقع وبالمناصب مفتوحا للجميع[2].»

---

1 ـ د. تماضر مرشد سليم آل جعفر: العدالة في الفكر الإسلامي ونظرية في العدالة لجون راولز، مجلة العلوم الأساسية، ع1، 2021، ص156.

2 ـ جون رولز: نظرية في العدالة، تر: د. ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2011، ص ص93.92.

لقد بناء السياسي جون نظريته في العدل على قاعدتين تتمثلان في:

- **مبدأ الحرية:**

يقوم على فكرة المحافظة على الحريات والحقوق متساوية للجميع بغض النظر عن الفوارق الفردية ولا يمكن إلغاؤها مطلقا، لابد أن يكون لأي فرد حق منصف في النظام العام الأكثر انتشارا للحريات الضرورية للكل متفق مع الحريات المتشابهة مع الغير وهي الحريات في المجال السياسي والتي تبرز في(حرية التعبير، حرية الفكر، حق في إنشاء أحزاب، حق في التصويت، عدم المساس بكرامة الإنسان وممتلكاته).

- **مبدأ الاختلاف:**

إن من الطبيعي أن تكون هناك مفارقات سواء أكانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو اقتصادية بين الأفراد بسبب الحرية الموسعة للكل، مع توفير المناصب والمراكز متاحة أمام الراغبين في العمل، مع مراعاة معيار المساواة المنصفة في الفرص، وأن يحقق التفاوت أكبر مصلحة لأفراد المجتمع الأكثر حرمانا في الوقت نفسه.

د ــ نظرة ساندل للعدالة التوزيع لجون راولز:

« وربما النقد الأكثر شدة هو هذا الذي وجهه ساندل وقاعدة النقد المركزية التي انطلق منها نقده لليبرالية، بما فيها ليبرالية رولز، هي أنها تفترض أن الفرد يمكن أن يكون ذاتا وموضوعا في الوقت نفسه يقول " إن الليبرالية تقدم لنا الوعد الكاذب عندما تؤكد القيم الفردانية ثم تتصور التزام هذا الفرد بمبادئ حيادية.[1] »

ينظر المفكر الأمريكي مايكل للعدالة التوزيعية لرولز نظرة نقدية، حيث يعد أحد أبرز من وجه معارضات شديدة اللهجة التي قدمها للتيار الليبرالي وعلى رأسها ليبرالية الانجليزي رولز، كونها تجعل من الفردية شخصية وعامة في آن واحد، وما نستنتجه من خلال مقولة ساندل أن النزعة الليبرالية تمجد المصلحة الذاتية للأشخاص الذين يعيشون في مجتمعاتها لكنها فالوقت ذاته تجبر الأفراد على الالتزام بقواعد ومبادئ الحياد والموضوعية دون الانغماس في أنانية الأنا.

لقد برز سجال في الثمانينيات حول فكرة "الخير المشترك"، وهذا ما آثاره جون رولز في عدالته التي تترك الأفراد في شأنهم وتصوراتهم للخير، وأكد على أسبقية العدالة على الخير، وقد خالفه في ذلك الأمريكي مايكل ساندل، والذي يرى أن التصور الليبرالي للعدالة والحقوق لا يريد لأفراده مشاركة الخير في

1- محمد فتحي القرش : موقف جون رولز من الفردية، مجلة أنساق، ع2.1، م4، جامعة قطر، 2020، ص86.

وسط جماعتهم، ويعتبر ساندل أن العدالة والحقوق غير كافية لجعل شعبا يصل إلى الحياة الطبية المشتركة فيما بينهم[1].

ظهر جدل حاد بين الأمريكيان رولز و مايكل حول قضية " الخير"، حيث يعتبر المفكر جون رولز أن الخير يقاس على حسب تصور كل فرد من أفراد المجتمعات الرأسمالية له، وهذا ما جعل الأخير يعطي أولوية للعدل على حساب الخير ذاته، لكن السياسي ساندل عارض هذا التصور الرولزي القائل بأن الحقوق والعدالة شروط كافية لتمكين كل الأفراد من العيش حياة حسنة، معتبرا أن العدل والحق غير كافيان لجعل الخير متحقق داخل جماعات هؤلاء الأشخاص تارة، وتارة أخرى لا يمكنهما أن يؤديان إلى حياة جيدة بين هذه المجتمعات .

« (2) ومع ذلك، فإن نقد راولز للنفعية يجعل فشله في الدفاع عن مبدأ التفرد الخاص به محيرا بشكل خاص، لأنه على وجه التحديد يدعي أن النفعية تخطئ، من خلال عدم الاعتراف، أو الفشل على أي حال في أخذها على محمل الجد التمييز بين الأشخاص.

فسيبدو أن حجة راولز من التعسف قد فشلت في تقويض الصحراء بعد كل شيء أن أقول كما يفعل راولز، إنني لا أستحق الشخصية المتفوقة التي دفعتني إلى إدراك قدراتي ليس كذلك[2].»

اعتبر مايكل أن معارضة رولز للمذهب النفعي أوصلته إلى الرسوب في مناصرته أساسه الفردي أمر جدا محيرا، كونه أقر أن الذرائعية العملية مخطئة لعدم اعترافها المطلق في تحمل مسؤوليتها لأنها سبب التفاضل القائم بين أفرادها . فمايكل أكد أن رولز لم تنجح حجته القائلة "بالتعسف الولادة " القائمة على فكرة أن هناك من ولد في قصر تارة وتارة أخرى هنا من خلق في كوخ قيدت "صحراء التوزيع"، فمايكل رفض بشكل مطلقا قول راولز أن التفوق لا يمكن أن يكون نابعا من إمكانيات الشخص ومؤهلاته، مؤكدا أن القدرات هي من تحدد إذا شخص متفوق أو فاشل .

« يتعلق نقد ساندل لراولز أولا بالنقد المعرفي (وليس أنطولوجي)، أي الطريقة التي يبنى بها راولز نظريات العدالة من خلال الإجراءات المتعالية، وفقا ساندل، فإن المعنى الضمني لهذا الوضع هو إفراغ "الفرد" من السياق الأخلاقي للمجتمع. لذا، فإن التركيز ليس الفرد، بل على نظرية المعرفة المتعالية التي تجعل الفرد يتمتع بوضع وجودي محروم من تجربة المجتمع. على الرغم من أن الفرد لا يضع

---

1 ـ أيمن البيماني : فلسفة الخير المشترك من نظرة فلسفية ـ سياسية، مجلة التفاهم، ع74، 2020، ص3.

2- Michael . J . Sandel: Liberalism and Limits of Justice , Cambridge University press , edition 2 ,United states of America , 1988 , p – p 80 .84.

أهدافه الخاصة ولكنه يجدها في المجتمع الذي يوجد فيه. وهكذا، فإن رؤية الخير والعادل، قد تشكلت بالفعل على أساس المعتقدات حول الخير والعدل في مجتمعات معينة[1].»

وجه ساندل هجومات قوية على العدالة كإنصاف التي جاء بها رولز، أولها نقده في كيفية بناءه للعدل التوزيعي متعالي، فهو يهتم فقط بالفرد وحده بعيدا كل البعد عن المعايير الأخلاقية لجماعته، وبالتالي جعله فاقدا لأحضان مجتمعه محروما من انتماءاته الاجتماعية بفعل حجاب الجهل، فنظرة للعدالة والخير حسب ساندل تنمو داخل شعوب هؤلاء الأشخاص فهي تعليمهم معناها من خلال التقاليد والعادات التي يتربى عليها الشخص وتبقى معه طيلة حياته.

« ما الخطأ، إن وجد، في الفجوة المتزايدة بين الأغنياء و الفقراء؟ توضح الإجابات على هذا السؤال الاهتمامات الأخلاقية المختلفة الكامنة وراء الاعتراضين على التسليع. الحجة من الإكراه، المستمدة من نظريات السياسة القائمة على الموافقة، تنظر إلى المشكلة على أنها واحدة من عدالة التوزيع من وجهة النظر، فإن الكثير من عدم المساواة في البنية الأساسية للمجتمع يقوض عدالة الاتفاقات التي يبرمها الناس لتولي وظائف معينة.»[2]

لقد تساءل مايكل ساندل أول الأمر عن ماهو الخطأ إذن وراء تعمق الفجوة بين من هو غني ومن هو فقير؟، وهذا ما قاد الأخير(مايكل) إلى معارضة العدالة التوزيعية و خاصة "حجتها الإكراه" المأخوذة من السياسات التي تقوم على الموافقة، قابعة في مشكلة واحدة من الناحية النظرية، وهي أن عدم المساواة في المجتمعات و بأخص "الأسرة" النواة الأولى يؤدي حتما إلى تضيق العدالة القائمة على "العقد مشترك" بين الناس بهدف تحقيق تكافؤ للفرص في التوظيف.

1 – **Nurul Annisa Hamudy** : Justice for Community : Political Perspective of Michael Sandel's , Article Jurnal bina praja , 2020 , P 43.

2 – Michael.J.Sandel: What Money Can't Buy : the Maral Limits of Markets , Brasenose College , Oxford , America , 1998 , p 119.

المبحث الثاني: الانتقادات الموجهة لعدالة مايكل ساندل

يعتبر مايكل ساندل من أهم المعاصرين و المنظرين السياسيين، الذين قدموا انتقادات لكل النظريات إلا أن هذا الإثراء لا يمنعنا من نقد أفكاره .

« اصعب ما يمكن مواجهته في تقييم أفكار مايكل ساندل ونقدها، هو طبيعتها الهلامية فساندل لا يطرح نظرية مقولبة كما يفعل رولز مثلا، بل إن أهم إسهاماته هي تقييم النظريات الأخرى ونقدها، حيث يستعمل منهجا حجاجيا نقديا تقيم النظريات الأخرى بغيه الوصول إلى تعريفات مبررة ومسوغة من العدالة الإجتماعية، ان ساندل يحاكي هنا تقريبا الطريقة السقراطية في محاورات أفلاطون والتي من خلالها يصعب فصل سقراط عن أفلاطون.[1]»

يجدر القول إنه من الصعب تقدير افكار الفيلسوف الأمريكي مايكل ساندل ونقدها، نظرا لطبيعتها المتشابكة والمتغيرة التي لا تعرف الاستقرار، لكنه قدم إسهامات تمثلت في مراقبة النظريات الأخرى ومراجعتها ونقدها مستخدما منهجا حجاجيا نقديا برهانيا تحليليا، .يثمن فيه النظريات الأخرى كالنظرية الرولزية مثلا .للوصول إلى مفاهيم مبرهنة وواضحة من العدالة التوزيعية، فالأمريكي ينتهج نهج الطريقة السقراطية في محاورات أفلاطون من خلال استخدام اسلوب الاقناع وهذا يتضح جليا في محاضرات في جامعة هارفرد اذ يقوم بطرح أسئلة بعرض تحفيز التفكير النقدي، إن القول بأولوية الخير على الحق على مستوى الجماعة ؛ باعتباره الركيزة الأساسية عند ساندل في تحقيق العدالة الاجتماعية، والمقصد الرئيسي في فلسفته، إذ أصبح الحصول على الحقوق مشروط بفعل إنساني خير، فمتى قمنا بأفعال خيرية إنسانية تحصلنا على حقوقنا دون المطالبة بها، تبقى هذه القاعدة الساندالية تجريدية مثالية، لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع، فالمجتمعات اليوم تعيش حروب أهلية و دولية و انتهاكات و اعتداءات، وتسعى المنظمات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى استرجاع الحقوق و المطالبة بها، و منه تحقيق السلم و العدالة .

1- ايمن بوطرفة: سؤال العدالة في الفلسفة الراهنة، مرجع سابق، ص 217.

خلاصة:

وصفوة القول أن السياسي الأمريكي مايكل برز اهتمامه جليا بدراسة نظريات العدالة المعاصرة وخاصة "العدالة التوزيعية" الذي يعتبر مايكل من أهم معارضيها الجماعيين، غير أن هذا التنظير لهذه النظريات كان سعيا منه لإيجاد عدالة بديلة تخدم المجتمعات الراهنة التي أصبحت مصطلحات العدالة والمساواة من متطلباتها الأساسية في ظل ما يحصل للعالم من حروب وصراعات واغتصاب للحقوق.

ومن أبرز النقاط التي يتمحور حول هذا الفصل نذكر:

- إن عدالة ساندل متوافقة مع العدالة بوصفها اعترافا لتشارلز تايلور باعتبارها مقدسة للمجتمع وداعية بأسبقية الخير على العدالة.
- مايكل والزر عرف بنقده لرولز لكونه وظف مبادئ الليبرالية في عدالته رافعا لراية الجماعاتية على حساب الفردية مؤيدا له في ذلك زميله ساندل.
- كانت نظرة ساندل للعدالة كإنصاف نظرة نقدية لأنها تمجد الفرد على حسب جماعته.
- واجهت لرؤية الساندالية عدة انتقادات لاذعة لطبيعتها الهلامية واعتمدها لطريقة التهكم للوصول لمسوغات نهائية.

خـــاتمة

خاتمة:

وفي الختام بحثنا نصل إلى حوصلة من خلال دراستنا لهذا العمل ألا وهي :

1. إن ماهية العدالة مختلفة فكل فيلسوف عرفها حسب اتجاهه الفلسفي وهذا ما يفسر وجود عدة مفاهيم لكلمة العدالة، لكن أقرب معنى للعدالة هو إعطاء كل شخص حقه الذي يستحقه دون زيادة أو نقصان .
2. إن موضوع العدالة يعتبر من أهم المواضيع التي شغلت بال الفلاسفة منذ العصر اليوناني إلى العصر المعاصر وكل واحد من الفلاسفة نظر إليها حسب موقف الفلسفي .
3. للعدالة فروع لا تعد ولا تحصر، وكل واحدة فيها تهدف إلى غاية معينة، فهناك العدالة السياسية مثلا تمنح للشخص حق في المشاركة في الحياة السياسية كإنشاء الأحزاب وحق في الانتخاب، فحين العدالة الاجتماعية تسعى إلى تحقيق عادلا للحقوق بين المواطنين و إزالة الطبقية بينهم، بينما العدالة الاقتصادية التي تسهر على الاستقرار وضمان الاكتفاء الغذائي للجميع .
4. إن العدالة كأي مفهوم لها أسس ومبادئ تقوم عليها لا يمكنها التجرد منها ألا وهي تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للموارد والأعباء والمساواة والحرية .
5. إن العدالة التي يريد مايكل ساندل تطبيقها على أرض الواقع هي عدالة الصالح العام أو ما يصطلح عليها "ليبرالية الواجب" .
6. لقد اعتبر ساندل أن للعدالة ثلاثة مذاهب كبرى ألا وهي المذهب النفعي والمذهب الليبرالي ومذهب الفضيلة، وهذا الأخير يربطها بالعدالة كونها قيمة أخلاقية لا يمكن إنكارها .
7. حاول ساندل في كامل كتاباته تأكيد أسبقية الخير على العدل، فإذا ما حققنا هذه الأولوية تجسدت للكل حرياتهم ومطالبهم دون طلبها .
8. عرف ساندل بنقده لكل من الليبرالية وجون رولز في كونهما متحيزان للفرد على حساب الجماعة .
9. يعد ساندل من الدراسين المهتمين بنظريات العدالة المعاصرة فمنها من كانت مؤيدة لأفكاره كنظرية العدالة بوصفها اعترافا لتايلور لتأييدهما للجماعة، ونزعتهما الجماعاتية، ومنها من كانت معارضة له كالعدالة التوزيعية لرولز لتمجيده للفردية و دافعه على فكرة أسبقية الحق على الخير .
10. إن غاية العدالة عند ساندل هي تصحيح المعايير والقيم الأخلاقية للمجتمعات .

11. إن من أبرز المعارضات والانتقادات القوية التي شهدتها عدالة ساندل هي كونها عدالة هلامية قائمة على طريقة التهكم القديمة السقراطية التي تقودها إلى حقيقة غير مؤكدة .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المصادر

أ ـ المصادر باللغة العربية

1. مايكل ج ساندل: الليبرالية وحدود العدالة، تر: محمد هناد، المنظمة العربية المترجمة، لبنان، 2009.

2. مايكل ج ساندل: العدالة ما الجدير أن يعمل به؟، تر: مروان الرشيد، جداول للنشر والتوزيع ط1، لبنان، 2015 .

ب ـ المصادر باللغة الأجنبية

1. Michael J . Sandel : Justice what's the right thing to do !, farrar straus and giroux , new york.

2. Michael . J . Sandel: Liberalism and Limits of Justice , Cambridge University press , edition 2 ,United states of America , 1988.

3. Michael.J.Sandel: What Money Can't Buy : the Maral Limits of Markets , Brasenose College , Oxford , America , 1998.

ثالثا: المراجع

1. إبراهيم العيسوي: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، لبنان، 2014.

2. ابراهيم مذكور: أبو نصر الفارابي في الذكرى الألفية لوفاته950م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1983.

3. ابن خلدون: المقدمة، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، ط1، ج2، سوريا، 2004.

4. أبو النور حمدي أبو النور حسن: يورجين هابرماس" الأخلاق والتواصل"، دار التنوير، لبنان، 2012.

5. أبي نصر محمد بن محمد الفارابي: آراء أهل المدينة الفاضلة و مضاداتها، المحقق د .علي أبو ملحم، دار المشرق للطباعة والنشر، ط2، لبنان، 1986.

6. أحمد واعظي: نظريات العدالة: دراسة ونقد، تر: حيدر نجف، فريق مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، لبنان، 2017.

7. أرسطو طاليس: علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، تر: أحمد لطفي السيد، دار الكتب المصرية، ج2، مصر، 1924.

8. أرسطو: السياسة، تر: احمد لطفي السيد، منشورات الجمل، ط1، العراق، 2009.

9. أسمهان طلحي: فلسفة العدالة الاجتماعية، مكتبة المجتمع العربي، ط1، الأردن، 2016.

10. أميرة حلمي مطر: الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، مصر، ط5، 1995.

11. أنطوني دي كرسبني و كينيت مينوج: أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، تر: نصار عبد الله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2000.

12. أي. جيه. كارميل وعلي البطران: العدالة الاجتماعية في الأردن ؛ مركز هوية للنشر، الأردن، 2014.

13. ايمن بوطرفة : سؤال العدالة في الفلسفة السياسية الراهنة، مركز الدراسات العربية، لبنان، 2022ألا.

14. باور أحمد حاجي: الفلسفة السياسية، من كونفوشيوس إلى هيجل، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1999.

15. برنار غروتويزن: فلسفة الثورة الفرنسية، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط1، لبنان، 1982.

16. تزفيتان تودوروف: روح الأنوار، تعريب: حافظ قويعة، دار توبقال للنشر، ط1، المغرب ،2007.

17. تشارلز تايلر: منابع الذات تكون الهوية الحديثة، تر: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، ط1، لبنان، 2014.

18. توفيق الطويل: مذهب المنفعة العامة في فلسفة الأخلاق، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 1953.

19. توم جي بالمر: أخلاقيات الرأسمالية، تر: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، مصر، 2013.

20. توماس هوبز : اللقياثان، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر: ديانا حرب وبشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث(الكلمة)، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2011.

21. جان جاك روسو: العقد الاجتماعي، تر: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012.

22. جهاد عودة: النظام الاجتماعي والاستراتيجي الأمريكي المأزوم، كنوز للنشر والتوزيع، مصر، 2014.

23. جون رولز: العدالة كإنصاف، تر: حيدر إسماعيل مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ،2009.

24. جون رولز: نظرية في العدالة، تر: د. ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2011.

25. جون ستيوارت ميل: النفعية، تر: سعاد شاهر لي حرار، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2012.

26. جيسون برينن : مقدمة في الفلسفة السياسية، تر: على الحارس، المركز العلمي العربي للدراسات والابحاث السياسية، لبنان، 2009.

27. جيمس جوردن فينليسون: يورجن هابرماس مقدمة قصيرة جدا، تر: أحمد محمد الروبي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، مصر، 2015.

28. حمدي الشريف: نظرية الحرب العادلة بين اليوتوبيا والأيديولوجيا، مؤمنون بلا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، مصر، 2016 .

29. خديجة زتيلي: الفلسفة السياسية المعاصرة قضايا واشكاليات، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2014.

30. ديفيد جونستون: مختصر تاريخ العدالة، تر: مصطفى ناصر، سلسلة علم المعرفة، العدد 387، أفريل المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،2012.

31. روبرت دياني: التفكير الناقد والتفكير الإبداعي، نقله إلى العربية منذر محمود الصالح، مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع، ط1، السعودية، 2017.

32. ريم عبد الحليم: ألف باء العدالة الاجتماعية، دار المرايا لإنتاج الثقافي، ط1، مصر، 2018.

33. ساید مطر: مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية مدخل إلى دراسة أعمال تشارلز تايلور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، لبنان، 2015.

34. سيباستيانو مافيتونيه: كتاب عالم أفضل، العدالة العالمية ما بين أسطورة الدولة " الفياثان" والمدينة الكونية كتابات في الفلسفة السياسية، تر: جهاد توفيق الشعبي وشيرين عبد الرحمن سلامة، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية، الأردن، 2020.

35. شريف الدين بن دوبه: يوتوبيا: المفهوم ودلالاته في الحضارات الإنسانية، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية العتبة العباسة المقدسة، ط1، 2018.

36. صموئيل فريمان: اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون رولز نموذجا، تر: فاضل جتكر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، لبنان، 2015.

37. عبد الرحمن بدوي: موسوعة الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، لبنان، 1984.

38. ف. س . نرسيسيان: الفكر السياسي في اليونان القديم، تر: حنا عبود، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 1999.

39. فرانسوا شاتليه: تاريخ الأفكار السياسية، تر: خليل أحمد خليل، معهد الإنماء العربي، ط1، لبنان، 1984.

40. فضل الله محمد إسماعيل و سعيد محمد عثمان: نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مكتبة بستان للمعرفة، مصر، 2006.

41. فيليب ألبرسون : التنوع والمجتمع قراءة في العلوم البينية، تر: أسامة الجوهري، المركز القومي للترجمة، ط1، مصر، 2017.

42. كارل بوبر: خلاصة القرن العشرين، تر: الزاوي بغورة و لخضر مذبوح، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، مصر، 2002.

43. كامل محمد عويضة محمد: جان بول سارتر، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1993.

44. لطيفة بهلول: الفلسفة السياسية والاجتماعية نحو هندسة عالم أفضل عند كارل بوبر، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2019.

45. م. رونتال وب . يودين: الموسوعة الفلسفية، تر: سمير كرم، دار الطليعة للنشر، لبنان، 1985.

46. محمد الجوهري حمد الجوهري: النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبرالي، دار الفكر للنشر والطباعة، مصر، 1993.

47. محمد الهلالي وعزيز لزرق: الحرية، دار توبقال للنشر، ط1، المغرب، 2009.

48. محمد زكي ابو النصر: العدالة الاجتماعية حلم يقظة في مجتمع الاقصاء، دار الفيروز للنشر، ط1، مصر، 2016.

49. محمد عثمان محمود: العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر بحث في نموذج رولز، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، لبنان، 2014.

50. محمد علي أبو ريان: تاريخ الفكر الفلسفي، الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، ط1، مصر، 2014.

51. محمد نصر مهنا: في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة، المكتب الحامي الحديث، مصر، 1999.

52. مصطفى النشار ومحمد ممدوح عبد المجيد: فلسفة القانون وإشكالياتها، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2018.

53. مصطفى النشار: تطور الفكر السياسي القديم من صالون حتى ابن خلدون، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1999.

54. ملحم قربان: قضايا الفكر السياسي، العدالة، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، لبنان، 1992.

55. ممدوح عبد المجيد: العدالة من المفهوم إلى الإجراء: دراسة في المنجز الفلسفي حتى شيشرون، الرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة، ط1، 2015.

56. مي أسامة شلقامي: جدلية العلاقة بين الحق والخير العام في الفلسفة الغربية والافريقية، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الإمارات، 2018.

57. نلسون لوند: روسو وتجديد الفلسفة السياسية، تر: أمين الأيوبي، دار الروافد الثقافية، ط1، لبنان، 2019.

58. يوسف عطاوي وأيمن يحيي: القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، الأردن، 2016.

رابعا: قائمة المعاجم والموسوعات

أ ـ المعاجم:

1. ابراهيم مذكور: العدالة، المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، مصر، 1983.
2. ابن منظور: العدل، معجم لسان العرب، دار المعارف، مصر، 1405.
3. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان للنشر، لبنان، 1982.

4. جورج طرابيشي: معجم الفلاسفة، دار الطليعة للنشر، ط3، لبنان، 2006.
5. شوقي ضيف: مفهوم العدل، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، مصر، 2004.
6. عبد المنعم الحنفي: العدالة، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، ط3، مصر، 2000.
7. لويس معلوف: المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، ط1، لبنان، 2005.
8. مراد وهبة: المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للنشر والطباعة، مصر، 2007.

ب ـ الموسوعات:

1. أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول، منشورات عويدات، ط2، 2001 .
2. مجموعة من المؤلفين: جون رولز، موسوعة الأبحاث الفلسفية للرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة الغربية المعاصرة، إشراف: د. علي عبود المحمداوي، تقديم: علي حرب، منشورات الاختلاف، ط1، ج2، الجزائر،2013.

خامسا: قائمة المجلات والجرائد و الصحف

أ ــ المجلات :

1. إبراهيم مجيديلة: القانون والدين في فلسفة مونتسكيو، مجلة تبين، ع12/3، قطر، 2015.
2. أحمد البدوي سالم محمد سالم: مذهب المنفعة في الفكر الفلسفي الحديث والمعاصر عرض ونقد، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، ع 35، مصر، 2018.
3. أحمد عبد الكريم عبد الوهاب: الفكر السياسي عند روبرت نوزيك، مجلة العلوم السياسية، ع63، جامعة بغداد، العراق، 2022.
4. أحمد عدنان عزيز وعلياء محمد طارش: العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر: جون رولز وويل كيمليكا أنموذجا، مجلة العلوم السياسية، ع54، العراق، 2018.
5. اشر يوبا ومولود مسلم: التعددية الثقافية :مقاربة نقدية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع2، الجزائر، 2021.
6. أمل مبروك عبد الحليم: نظام العدالة ونظام حكم القانون بين كانط و جون رولز، مجلة التفاهم، ع52، م14، عمان، 2016.
7. أياد مطشر صيهود: العدالة جوهر قانون العلاقات الخاصة الدولية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، ع15، كلية القانون، جامعة ذي قار، 2017.

8. أيمن البيماني : فلسفة الخير المشترك من نظرة فلسفية ـ سياسية، مجلة التفاهم، ع74، 2020.

9. تماضر مرشد سليم آل جعفر: العدالة في الفكر الإسلامي ونظرية في العدالة لجون راولز، مجلة العلوم الأساسية، ع1، 2021.

10. جمال رجب سيدبي وسامية عبد الرحمن محمد: العدالة بوصفها قانونا أخلاقيا عند Micheal Sandel، المجلة العلمية المحكمة، ع 20، كلية الآداب، جامعة السويس، مصر، 2020.

11. جميل حمداوي :هل هناك حرب عادلة؟، سلسلة كتب إلكترونية توزع مجانا، ع 13، 2016.

12. حسام الدين درويش: العدالة بوصفها اعترافا: دراسة مفهومية أولية، مجلة تبين ،ع2/1، قطر، 2013.

13. حسن اشرواو: مبادئ الاجتماع الفاضل وغير الفاضل وأنماطهما في فكر الفارابي وطيب تيزيني، مجلة العدد، ع9، المغرب، 2019.

14. داودي كريم: مقدمة السياسة الشرعية في فكر عبد الرحمان ابن خلدون(732_808هجري)، مجلة القرطاس، ع2، الجزائر، 2015.

15. رشيد الحاج صالح :لماذا عادت الهويات لتتصدر عالم اليوم؟ نقد تايلر للحداثة وعلمانيتها، مجلة تبين، ع41، المجلد11، قطر، 2022.

16. رعد عبد الجليل علي ونجيبة إبراهيم أحمد: الأقليات ونظرية الاعتراف عند تشارلز تايلور، مجلة قه لارى زانست العلمية، ع2، العراق، 2020.

17. سالم جاسر النصافي : المدينة الفاضلة عند الفارابي (دراسة فلسفية)، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، ع54، ج3، مصر، 2020.

18. سالم حسين العادي: نظرية الحرب العادلة من منظور فلسفي، المجلة الجامعة، ع 18، م 1، ليبيا، 2016.

19. سر الختم عثمان إدريس: العدالة الجنائية(المفهوم . الأزمة . الأسباب . سبل العلاج)، مجلة الشريعة و القانون، ع 32، السودان، 2018.

20. سيلين سباكتر: تشارلز تايلور حكاية الذات، والنشأة، والأطروحة الفلسفية، تر: رشا مرتضى، مجلة الاستغراب، ع2، لبنان، 2016.

21. شرود عتيقة: ما بعد نظرية العدالة عند جون رولز، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، ع9، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2020.

22. شيتوي عبد مطر: العدالة في الفكر السياسي الغربي (جون راولز أنموذجا)، المجلات الأكاديمية العربية العراقية، ع16، العراق، 2019.

23. طلال حامد خليل: المرتكزات الفكرية الليبرالية، دراسة نقدية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع15، الجزائر، 2016.

24. عادل لغريب: التعددية الدينية .. قراءة في الآليات والمرتكزات، مجلة الدليل ،ع 18 ،ع 19، 2022 .

25. عبد العزيز عليوي عبد: العدالة الانتقالية واثرها في تعزيز التعايش السلمي في العراق، مجلة دراسات دولية، ع 81، العراق.

26. عبد القادر بن ترار: جان جاك روسو الباحث عن العدالة في أصل التفاوت، مجلة مقاربات فلسفية، ع1، الجزائر، 2020.

27. عبد الله المطير: روبرت نوزيك وسؤال العدالة، مجلة العرب الدولية، 2014.

28. علي حسين: سؤال التنوير.. الكل يحسب كواحد ولا أحد يحسب أكثر من واحد، جريدة المدى، ع4348، العراق، 2019.

29. عماد احمد مولود و د. عابد خالد رسول: اشكاليات تطور فلسفة التنوع في الفكر السياسي المعاصر، دراسة في الاتجاه المعارض والمؤيد لها، مجلة قه لاى زانست العلمية، ع3، المجلد7، العراق، 2022.

30. عمر المغربي: تقرير: ماذا قال الفلاسفة حول جائحة فيروس كورونا؟، مجلة تبين، ع35/9،2021 .

31. محمد العويني: في معنى توأمي الليبرالية: قدسية الحرية أم كفاءة العدالة؟ "سجال الحرية والعدالة في رؤية جون رولز الليبرالية"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ع9، م2، كلية الآداب المحمدية، جامعة الحسن الثاني، 2021.

32. محمد بن علي: الليبرالية في الفكر العربي المعاصر، مجلة متون لجامعة الدكتور مولاي الطاهر، ع4، م8، سعيدة، الجزائر، 2017.

33. محمد فتحي القرش : موقف جون رولز من الفردية، مجلة أنساق، ع2.1، م4، جامعة قطر، 2020.

34. محمد فتحي القرش : موقف جون رولز من الفردية، مجلة أنساق، ع2.1، م4، جامعة قطر، 2020.

35. محمد هاشم رحمة البطاط: المرتكزات الفكرية السياسية للمجتمع المفتوح عند كارل بوبر، مجلة العلوم السياسية، ع59، العراق، 2020.

36. المختار بنعبد لاوي: تحولات القيم في المجتمع المغربي، مجلة رهانات، ع48 وع49، المغرب، 2019.

37. نوفل الحاج لطيف : النظرية الليبرالية ومسألة المساواة جون رولز و روبارت نوتزك ضد المنفعية، مجلة هرمس، ع4، م2، مصر، 2013.

38. نوفل الحاج لطيف : النظرية الليبرالية ومسألة المساواة جون رولز و روبارت نوتزك ضد المنفعية، مجلة هرمس، ع4، م2، مصر، 2013.

39. هارون غنيمة: الأخلاق الغربية من العلم إلى اللاعلم، مجلة الباحث، المدرسة العليا للأساتذة الشيخ مبارك الميلي، ع3، بوزيعة، الجزائر، 2020.

40. هبة البدوي محمد: جدلية العلاقة بين الحرية والمساواة في فكر رونالد دوركين السياسي، مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، ع26، مصر، السنة السادسة والعشرون.

ب ــ الجرائد:

1. آمال موسى: العدالة الاجتماعية والدواء السحري للعنف، جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، الإمارات المتحدة، ع14327، 2018.
2. رضوان السيد: العدالة والقانون والإنصاف والانتقام، جريدة العرب الدولية، ع15354، السعودية، 2020.
3. علي حسين: سؤال التنوير.. الكل يحسب كواحد ولا أحد يحسب أكثر من واحد، جريدة المدى، ع4348، العراق، 2019.
4. محمد طيفوري: سوق اجتماعية كل شيء للبيع حتى القيم والعلاقات، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، ع1، المغرب، 2018.

ج ــ الصحف :

1. إبراهيم عبد المجيد: تصورات العدالة في تاريخ الفلسفة، صحيفة المصري اليوم، ع 6896، 2023.

سادسا: الرسائل الجامعية

1. أو دينة سليم: فلسفة التدواليات الصورية وأخلاقيات النقاش عند يورغن هابرماس، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في الفلسفة، إشراف د . لخضر مذبوح، جامعة منتوري، الجزائر، 2008.
2. ايمن بوطرفة: سؤال العدالة في الفلسفة الراهنة، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2019.
3. بلحنا في جوهر: الأخلاق الرواقية وتأثيراتها على المسيحية والفكر الإسلامي، أطروحة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الفلسفة، إشراف د. بوزيد بومدين، جامعة وهران، تخصص فلسفة يونانية، وهران، الجزائر، 2006.
4. بن زيد فاطنة: صور المساواة بين الرجل والمرأة في قانون الأسرة الجزائري دراسة مقارنة مع الشريعة الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، إشراف المصري مبروك، جامعة أدرار، الجزائر، 2009.
5. دحماني مصطفى: إشكالية العدل في الخطاب النهضوي، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، إشراف د .بوزيد بومدين، مشروع: فلسفة العدالة، قسم الفلسفة، جامعة وهران، الجزائر، 2009.
6. علي احمد الخطيب: علاقة الفرد بالسلطة في ليبرالية جون رولز، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الفلسفة اختصاص الفكر السياسي، إشراف د. هلا علي، جامعة تشرين، سوريا، 2018.
7. علي قريشي: الحرية السياسية في النظام الدستوري المعاصر والفقه الإسلامي "دراسة مقارنة " في الأصول النظرية وآليات الممارسة مع الوضع في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون، إشراف مويسي العيد، جامعة الاخوة منتوري، كلية الحقوق، قسنطينة، الجزائر، 2004 .
8. محمد بوحجلة: السياسة والعلم عند كارل بوبر، دراسة تحليلية نقدية للمشروعين السياسي و الابستمولوجي والعلاقة النسقية بينهما في فلسفة كارل بوبر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، إشراف د. سواريت ابن عمر، جامعة وهران، الجزائر، 2010.
9. محمد على عبد الفتاح على: مفهوم العدالة في فلسفة مايكل ساندل السياسية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في الآداب، إشراف د. ابراهيم طلبه سلكها ود. عادل عبد السميع عوض، فلسفة حديثة ومعاصرة، قسم الفلسفة، جامعة المنصورة، 2016.

سابعا: مقالات

أ ـ مقالات باللغة العربية :

1. حنا عيسى: القانون يجسد مبادئ العدالة والإنصاف، مقالات فلسطيننا، ع7221، لبنان، 2016.

ب ـ مقالات باللغة الأجنبية:

1. Nurul Annisa Hamudy : Justice for Community : Political Perspective of Michael Sandel's , Article Jurnal bina praja , 2020.

ثامنا: مؤتمرات

1. عبد الباري حمدان سليمان: مؤتمر الاقتصاد العادل والتضامني بين الرهانات الاقتصادية ومستلزمات العدالة الاجتماعية، كلية الحقوق، مصر، 2018.

فهـــارس

فهرس الأعلام:

العلم	الصفحة
أفلاطون	10 -12-13-16-24-25 -26-41 -85
أرسطو	13-14-16-24-32-41-48
أوغسطين	14-15-41-85
توماس الاكويني	15
الفارابي	15-16-17-18-41
عبد الرحمان ابن خلدون	18-19-20-41-85
جون جاك روسو	22-24-41-85
شارل مونتسكيو	20-21-41
كارل بوبر	24 -25-26-27-41
يورغن هابرماس	27-28-41-85
جون رولز	41-45-46-49-59-60-61-64-76-77-78-80
تشارلز تايلور	44-70-71-72-73
رونالد دوركين	44-63
روبرت نوزيك	59
مايكل والزر	74-75

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: ماهية العدالة	7– 38
المبحث الأول :مفهوم العدالة	9– 11
المبحث الثاني :العدالة عبر العصور	12– 29
المبحث الثالث: أنواعها	30 – 35
المبحث الرابع: مبادئ العدالة ومرتكزاتها	35 – 37
الفصل الثاني: مشروع العدالة عند مايكل ساندل	40 – 66
المبحث الأول: مايكل ساندل الإنسان والمفكر	42 – 46
المبحث الثاني : مفهوم العدالة وفروعها عند مايكل ساندل	47 –51
المبحث الثالث: مناهج ومذاهب العدالة عند ساندل	51 – 59
المبحث الرابع: العدالة تحت مجهر السياسي ساندل	59– 65
الفصل الثالث : العدالة المعاصرة في دائرة دراسة ساندل ونقده	68 – 83
المبحث الأول: نظريات العدالة بين مؤيدي ساندل و معارضته لرولز	70 – 81
المبحث الثاني: الانتقادات الموجهة لعدالة مايكل ساندل	82
خاتمة	85 – 86

الملخـــص

الملخصات:

1 ـ الملخص باللغة العربية:

عالجت الدراسة المعنونة ب "**سؤال العدالة عند مايكل ساندل أنموذجا**" رؤيته الخاصة حول العدالة، والتي عبر عنها في جل مؤلفاته وخاصة في كتابه الشهير" العدالة وحدود الليبرالية "، حيث حاول ساندل ربط العدل بالفضيلة، كون هذا الأخير من القيم الأخلاقية، منتقدا كل من جون رولز و الليبرالية ؛ لاعتبار أنهما يمجدان الفردية على الجماعاتية التي يعتبرها ساندل المدافع عن أولوية الخير العام و التي تهدف إلى العيش سويا كمجتمع، فقد وضع مايكل ساندل أسئلة أخلاقية مبررة في محاضراته " مساق العدالة" للوصول إلى العدالة الحقيقية التي تضمن للجميع حقوقهم التي تتمثل في عدالة الصالح العام أو ما يصطلح عليها " عدالة الواجب "، في المقابل أن ساندل ساهم مساهمة في دراسته لنظريات العدالة المعاصرة ليصل إلى نظرية في العدالة تعالج مطالب الكل في الحقوق والحريات حتى تكون مضمونة، معتبرا أن العدالة أساسا لتقويم المزاعم الأخلاقية التي خلقتها الفرادنية التي تناشدها المجتمعات الرأسمالية الباحثة عن منافعها دون الاكتراث للفئات المحرومة من أدنى حقوقها.

الكلمات المفتاحية: العدالة ـ الفضيلة ـ الليبرالية ـ الجماعاتية ـ الخير العام ـ ليبرالية الواجب ـ نظريات العدالة المعاصرة ـ المزاعم الأخلاقية ـ المجتمعات الرأسمالية .

2 ـ الملخص باللغة الفرنسية

Rèsumè :

L’étude intitulée " La question de la justice selon Michael Sandel comme modèle " traitait de sa propre vision de la justice , qu’il a exprimée dans la plupart de ses écrits , notamment dans son célèbre livre" La justice et les limites du libéralism ", où Sandel a essayé de lier la justice à la vertu , puisque cette dernière est l’un des valeurs morales , critiquant à la fois John Rawls et le libéralisme ; Considérant qu’ils exaltent l’individualisme sur le communautarisme , que Sandel considère comme le défenseur de la primauté du bien commun , qui vise à vivre ensemble en tant que société , Michael Sandel a posé des questions morales justifiées dans ses conférences " Cours sur la justice " pour atteindre une vraie justice qui garantit à chacun ses droits , qui sont représentés dans la justice du bien commun ou ce qu’on appelle « la justice du devoir», d’autre part , Sandel a contribué à son étude des théories contemporaines de la justice pour aboutir à une théorie de la justice qui traite de les

revendications de chacun en droits et libertés afin qu' ils soient garantis , considérant que la justice est une base pour corriger les revendications morales créées par l'individualisme que les sociétés capitalistes recherchent à son profit , sans égard pour les groupes privés de leurs droits minimaux .

Mots clés : Justice , vertu , libéralisme , communautarisme , bien commun , la justice du devoir , théories contemporaines de la justice , revendications morales , sociétés capitalistes.

3 ــ الملخص باللغة الأنجليزية

Abstract :

The study entitled " The Question of Justice in Michael sandel as a Model "dealt with his own vision of justice, which he expressed in most of his writings , notably in his famous book " Justice and the Limits of liberalism ", where Sandel tried to link justice to virtue , since the latter is one of the moral values , criticizing both John Rawls amd liberalism ; considering that they exalt individualism over communalism , which Sandel sees as the defender of the primacy of the common good , which aims to live together as a society , Michael Sandel posed justified moral questions in his lectures" the Course of Justice " to achieve a real justice that guarantees everyone his rights , which are represented in the justice of the common good or what is called " the justice of duty ", on the other hand , Sandel contributed to his study of contemporary theories of justice to arrive at a theory of justice that deals with the claims of each in rights and freedoms so that they are guaranteed , considering that justice is a basis for correcting the moral claims ceated by individualism that capitalist societies seek for its benefit , with no regard for groups deprived of their minimum rights.

Keywords : justice , virtue , liberalism ,communalism , common good , the justice of duty , contemporary theories of justice , moral claims , capitalist societies .